الدكتورة عائشة عباش

جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس

- دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء -



جدلية السلطة والمعارضة
السياسيـــة في تـــونس

- دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء -

جدلية السلطة والمعارضة
السياسيـــة في تـــــونس

- دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء -

الطبعة الأولى
2020



جدلية السلطة والمعارضة السياسيـــة في تـــونس

- دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء -

الدكتـــورة
عائشـــة عبـــاش



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(6/2019 / 2817)

320.9611

عباش، عائشة اعمر عباش

جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس/

عائشة عباش اعمر عباش

الواصفات: /الاحوال السياسية //الانظمة

السياسية/ /الديموقراطية//الاحزاب

السياسية//تونس/

ـ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن

محتوى مصنفه ولا يعبر عن رأي دائرة المكتبة

الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN: 978-9923 - 23 -015-2

الإهداء

إلى والديّ الكريمين....

الفهرس

المبحث الأول: القبضة الأمنية على الدولة التونسية: تغول الدولة

1- بن علي الحذر من المؤسسة العسكرية وتمتين المؤسسة الأمنية:

2- الخلفية الأمنية للرئيس بن علي:

المبحث الثاني: ترتيبات وأسس الدولة البوليسية في تونس

1- ظروف وصول بن علي للسلطة وموقف المعارضة:

2- التأصيل الدستوري للاستبداد (الوجه الآخر لدولة القانون في عهد بن علي):

3- أسس وآليات الدولة البوليسية في تونس:

المبحث الثالث: الاقتصاد كآلية لحماية الشرعية وتكريس الاستبدادية.

1- وضعية الاقتصاد التونسي في عهد بن علي (مفارقة الأرقام والواقع):

المبحث الرابع: الرئيس بن علي والمعارضة السياسية: دراسة مقارنة بين النص والممارسة

1- الحقوق والحريات العامة في تونس:

2- الرئيس بن علي والمعارضة السياسية: جدلية الصراع والاحتواء:

الفصل الثالث: الثورة والتحول الديمقراطي في تونس (الفرص والتحديات)

مدخل

المبحث الأول: مقاربات سوسيو- تاريخية لفهم الثورة التونسية

1- الأبعاد المعرفية والخلفية التاريخية للثورة التونسية:

2- سيكولوجية الثورة التونسية والبعد القبلي فيها:

3- دور الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي الثوري:

4- الطابع المدني والعمق الشعبي في الثورة التونسية: مقاربة تحليلية

5- دور الجيش في الثورة:

المبحث الثاني: هيكلة التحول الديمقراطي التونسي

1- وصف المشهد السياسي بعد مغادرة بن علي الحكم وترتيبات نقل السلطة:

2-التأطير الدستوري للمرحلة الانتقالية:

المبحث الثالث: حركة النهضة من الهامش إلى المركز: مفارقة تاريخية

1-التقارب الإسلامي العلماني وتشكيل حكومة الترويكا:

مقدمة

تعبّر العلاقة بين السلطة والمعارضة في كل مكان وزمان عن مستوى الحياة السياسية وعن خصائص المجال السياسي لأي دولة، فوجودهما يمثل السير الطبيعي للدولة من خلال المحافظة على توازن النظام السياسي، إذ فجدوى الصراع الديمقراطي بين السلطة والمعارضة قائم على تبادل الأدوار دون أن يقصى أي طرف منهما من الحياة السياسية، ومن المستحيل أن يتم تداول سلمي على السلطة ما لم يكن هناك وحدة جدلية بين السلطة والمعارضة، وهو ما يؤدي إلى تحول الشيء إلى نقيضه من دون تدمير الوحدة (الدولة) وتفكيكها.

فالسلطة بنفيها للمعارضة هي في ذات الوقت تنفي ذاتها، فهذه الأخيرة أهم وأقوى مصدر للسلطة السياسية والعكس صحيح، مما يجعل منهما ليس تعبيرين متكاملين في المجال السياسي فحسب، بل هما قطبان جدليان في وحدة تناقضية يحمل كل منهما إمكانية أن يصير الآخر.

غير أنه لا يمكن الحديث عن علاقة جدلية سليمة بين السلطة والمعارضة دون وجود مجال سياسي ديمقراطي كفيل بحماية السلطة من فوضوية أو تمرد المعارضة من ناحية، وحماية المعارضة من عنف وغطرسة السلطة من ناحية ثانية، وحماية الدولة ككيان قانوني وسياسي يجمع الاثنين ويؤمن التداول السلمي على السلطة وفق ديناميكية سياسية مضبوطة بأطر قانونية من ناحية ثالثة.

فالإشكال لا يكمن في وجود الصراع ذاته بل على العكس من ذلك، حيث كلما زادت وتيرة الصراع كلما زادت فرص التغيير، لأن الصراع كثيرا ما يعبر على وجود نخبة مضادة لديها وعي سياسي أو تطرح مشروع سياسي مغاير، ولا يكمن أيضا في فعل "الجدال" فيكفي أن يكون الجدل

مدلولا ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[1].

وفي ذلك دليل على أن زمن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يخلو من الجدال في أمور الدين والدنيا سواء مع صحابته أو معارضيه، فالجدل ليس مذموما في مقصده، وإنما في الوسيلة التي يعتمد عليها المجادلون.

وبالرجوع إلى الفكر اليوناني نجد الفيلسوف "أرسطو" ألف كتابا في الجدل لأجل إثبات أهميته في الاستدلال المنطقي ومن ثم في اجتناب التناقض، وقد عرفه "بأنه الاستدلال بالإيجاب أو السلب في مسألة واحدة بالذات مع تحاشي الوقوع في التناقض، والدفاع عن النتيجة الموجبة والسالبة، كما اعتبره وسيلة للوصول إلى الحقيقة، لأن العلم في نظره لا يعلّم ولا يدون في الكتب بل يكتشف بطريقة الحوار، فلا يمكنك أن تلزم الخصم بنتيجة القياس إلا إذا استخرجتها بمبدأ مسلم به عنده، ولا يمكنك أن تخطو خطوة إلى الأمام من دون أن تتيقن أن الخصم يتبعك[2].

ومن ثم فالجدل أينما كان مجاله إذا وقع في سياق مشروع من شأنه أن يفضي إلى نتائج إيجابية ويؤسس لعلاقة جدلية مضبوطة بالقانون وبرضا كل الأطراف.

وإن هذه التوطئة لجدلية السلطة والمعارضة تبقى حالة من الحالات النموذجية لنمط العلاقة ما بين الثنائيتين وهي تختلف من دولة لأخرى، وبالرجوع إلى موضوع دراستنا الخاص بالدولة التونسية، نجد الثابت تاريخيا أن اللحظة ذاتها التي عرفت فيها تونس بداية التأسيس لدولة الاستقلال، عرفت فيها كذلك تشكل النواة الأولى للمعارضة، حيث اعتمد الرئيس الحبيب بورقيبة على آليات تناقضية من خلال تحديث الأنماط والبنى الثقافية والاجتماعية والسياسية المستوحاة من الفكر التحديثي الكولونيالي، وهو ما عمق من حدة الصراع ما بين الطرفين، خصوصا في ظل اختلال التوازن المعنوي والمادي ما بينهما.

إذ أدت هذه التفاوتات ما بين الطرفين امتيازات واسعة للسلطة الممثلة في الرئيس الحبيب بورقيبة، حيث وسمت سلطته بالسلطة الأبوية التي ليست لها حدود قانونية ولا سياسية تقف في وجه مؤسس الدولة التونسية؛ وعلى صعيد أخر فرضت إلتزامات كبيرة على المعارضة السياسية مما يجبرها على الخضوع لإرادة الرئيس أو التهميش.

ولقد تعقدت أو بالأحرى تأزمت العلاقة بين السلطة والمعارضة أكثر في زمن الرئيس زين العابدين بن علي، الذي قدم نموذجا جديدا للاستبداد يتجاوز القانون علاوة على الأشخاص، مؤسسا لركائز جديدة للسلطة ممثلة خاصة في الزبونية السياسية، والبوليس السياسي، إضافة إلى استفحال ظاهرة القرابة في الحقل السياسي التونسي التي ساهمت في شد عضد السلطة وحمايتها، وهو ما قلص من حظوظ المعارضة السياسية، حيث ظلت على هامش الحياة السياسية إلى أن تم تحريرها في أعقاب ثورة الياسمين، مما يعني أن الصراع بين السلطة والمعارضة السياسية هو صراع وجودي لا ينتهي إلا بانتهاء أحد الطرفين.

مدخل

إن العلاقة الجدلية ما بين السلطة والمعارضة السياسية في تونس هي علاقة سلبية وغير متكافئة، في ظل مجال سياسي منغلق تضبطه آليات التسلط الممارس من قبل السلطة السياسية، مما أحال المعارضة إلى كيان سياسي تابع ومهادن أحيانا، أو رافض في صمت أحيانا أخرى، وتأسيسا على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن التأسيس لعلاقة قائمة على أساس الرضا والقانون ما بين السلطة والمعارضة في تونس بدلا من علاقة الإقصاء والعنف؟

وتفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما سمات السلطة السياسية في تونس؟
- ما هو نمط العلاقة القائم بين السلطة والمعارضة السياسية في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة؟
- وما هي الآليات التي اعتمدها الرئيس زين العابدين بن علي مع المعارضة السياسية؟ وهل تجاوبت هذه الأخيرة معه؟
- هل غيرت ثورة 14 جانفي 2011 من ملامح الحياة السياسية في تونس؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نصيغ مجموعة من الفرضيات:

■ **الفرضية الأولى:** يتوقف نجاح أو فشل السلطة السياسية على طبيعة المجال السياسي الذي يحدد نمط العلاقة بينها وبين المعارضة السياسية.

■ **الفرضية الثانية:** إن التعارض بين المعلن والمضمر، والشعار والممارسة، هو الذي طبع شكل العلاقة الجدلية بين السلطة والمعارضة في تونس خاصة في عهد بن علي.

■ **الفرضية الثالثة:** الثورة هي نتاج لنضالات المعارضة السياسية وخاصة حركة النهضة، بدليل فوزها في انتخابات المجلس التأسيسي 23 أكتوبر 2011.

وتتمحور الإشكالية على حدود مكانية وأخرى زمانية، أما بالنسبة للحدود المكانية فالموضوع يقتصر على دراسة الدولة التونسية.

في حين تتمثل الحدود الزمانية فتتمثل في فترتي حكم كل من الرئيس الحبيب بورقيبة والرئيس زين العابدين بن علي، على وجه الخصوص ونظرا للأحداث التي طرأت في فترة حكم هذا الأخير فقد تم تمديد الإطار الزماني من خلال دراسة فترة الثورة وبعض المتغيرات الحاصلة في المرحلة الانتقالية.

كما أن هناك حدود موضوعية تتمثل في اقتصار الدراسة مثلما هو واضح من عنوان الرسالة على ثنائيتين أساسيتين هما السلطة والمعارضة، دون أن يعني ذلك إغفال لباقي المتغيرات الأخرى التي تساعدنا في تحليل الموضوع وتفحصه من مختلف جوانبه وأبعاده.

وتأتي هذه الدراسة لتحليل أهم نقطة محورية وهي أن خطاب الديمقراطية في تونس تميز بازدواجية، بين ما هو موجود في الدستور وما يروج له الخطاب السياسي من ناحية، وبين ما هو ممارس على أرض الواقع من ناحية أخرى، خصوصا في فيما يتعلق بمبدأ التداول السلمي على السلطة، وكذا بالنسبة إلى التعددية السياسية التي اعتبرت كإجراء لم يسهم في تفعيل الحياة السياسية بقدر ما اعتبر خطوة جديدة لممارسة الإقصاء والاغتيالات، ومن هذه النقطة الأخيرة أردنا في دراستنا هذه كشف المفارقة بين وجود نظام يشهد له بديمقراطيته في العلن، ومعارضة تقهر في صمت وخفاء، ولقد جاءت الثورة 14 يناير وأجابت على العديد من التساؤلات والتخمينات.

وفي الواقع هناك تراكم أكاديمي للمراجع ذات الصلة بالموضوع، سواء ما تعلق بالجانب النظري أو التطبيقي هذا الأخير الذي تدعم أكثر بعد ثورة 14 جانفي 2011، فهذه الأخيرة بقدر ما حررت شعوب مضطهدة، حررت في الوقت ذاته أفكار، وكشفت الستار عن الوضع الحقيقي بكل أبعاده السياسية ولاقتصادية والاجتماعية....التي عاشته الدولة التونسية في عهدي الرئيس بورقيبة وبن علي. وسعيا لتحليل الموضوع والإلمام بكل جوانبه النظرية والتطبيقية، عمدنا إلى التنويع بين مختلف المراجع، كتب، مقالات، ومواد قانونية ودراسات غير منشورة.

ففي الدراسات الغير المنشورة نجد كل باحث ركز على متغير معين في تحليل الموضوع، حيث هناك من ركز على متغير دولة القانون مثلما ورد في أطروحة دكتورة للعربي بلا[3]، حيث اهتم الباحث بالجانب القانوني لإشكالية بناء دولة القانون في دول المغرب العربي، مركزا على الجوانب السياسية والدستورية في تلك الدول، ومبرزا في ذات الوقت الأسس والضمانات الكفيلة بتحقيق دولة القانون في المجال السياسي المغاربي. وهناك من اهتم بمتغير المجتمع المدني كفاعل في عملية التنمية السياسية[4].

كما استفدنا من المقابلات التي أجراها كتاب وباحثين مع مجموعة من الفاعلين السياسيين التونسيين وكذا بعض المتخصصين والمهتمين بالموضوع[5].

وفي هذا السياق سأتناول مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بالموضوع نذكر منها:

- **المواطنة:** تجسد المواطنة مجموعة القيم السياسية والاجتماعية التي تشير إلى الارتباط القوي بالدولة والنظام السياسي بكل ما يترتب على ذلك من التزامات وحقوق، ولذلك اعتبرت على أنها علاقة قانونية بين الفرد والدولة تقوم على مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب على الدولة توفرها للموطنين على قدم المساواة، فهي بذلك تقوم على أبعاد مادية وأخرى معنوية، ولقد ظهرت في الألفية الثالثة فكرة "مواطنة بلا حدود" تزامنا مع وجود "قوى بلا حدود" المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي فرضت عبر الاستخدام المتصاعد لمختلف قدراتها إلى فرض نظم جديدة في الوطن العربي[6].

- **التغيير:** يشير التغيير إلى الانتقال من حالة لأخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضوع التغيير، أو يؤثر على العملية والبنية معا، ويكون التغيير كميا متى اقتصر على

التغيير في حجم ناتج العملية، ويكون نوعيا إذا تعلق بتغيير طبيعة الشيء موضوع التغيير، كما أنه قد يكون إيجابيا حين يساهم في رفع مستوى أداء البنية، والعكس صحيح.كما قد يكون جذريا فيؤدي إلى تغيير كمي ونوعي في آن واحد ويمس كل القطاعات، أو يكون تغيير إصلاحي يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يضع قواعد وسياسات إحداث التغيير الكمي والنوعي[7].

- **الإصلاح:** يعني التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة وتطويرها وربطها بطموحات مستقبلية، فهو يقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام السياسي والإداري لتحسينها وتطويرها، معتمدا على المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطورا له[8].

- **التحديث:** يشير من الناحية التاريخية إلى عملية التغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تطورت في غرب أوربا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين 17 و 19، ثم انتشرت إلى دول أوربية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وأسيا وإفريقيا خلال القرنيين 19 و 20[9].

وقد توالت التنظيرات من قبل المفكرين لهذا المفهوم، حيث نجد، الاتجاه التطويري للتحديث ومن أبرز رواده، أوكست كونت، ماركبارسونز، هربرت سبنسر، والاتجاه البسيكولوجي ومن رواده، ماكيلاند، واتجاه نهاية التاريخ لفوكوياما[10]، وتتفق تلك النظريات على أن تطورالمجتمعات هو الوصول إلى نمط المجتمعات الغربية.

- **التحول الديمقراطي:** هو عملية يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات، وقد ميز صامويل هنتغتون بين ثلاثة أنماط رئيسية للتحول الديمقراطي وهي:

- نمط التحول الذي تقوده النخبة الحاكمة في النظام التسلطي.

- نمط الإحلال وتفرضه نفوذ القوى المعارضة.

- نمط الاحلال التحولي ويكون عن طريق حدوث توافق بين الحكومة والمعارضة، ويعتبر النمطان الأخير ان أكثر قابلية بتأسيس نظام ديمقراطي.

- **مفهوم الدولة:** التعريف اللغوي للدولة فهو مشتق من الأصل اللاتيني Status، ويعني الحالة المستقرة، غير أن الكلمة أخذت مدلولا سياسيا في العصور الرومانية، ويعتبر المفكر "نيكولا

ماكيافيليMachiavelle –N"من الأوائل الذين استخدموا كلمة الدولة في كتابه "الأمير" حيث كتب "كل هيئة لها سلطة على الشعوب هي دول، وهي إما جمهوريات وإما دول"[11].

وإذا رجعنا إلى القرآن الكريم نجد أن كلمة الدولة وردت مرة واحدة وذلك في قوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[12].

وقيل في تفسير كلمة الدولة "بضم الدال" تشير إلى المال وبالفتح تعني الحرب. ومعنى التداول هو انتقال الشيء من شخص لأخر مثلما ورد في قوله تعالى:﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾[13]، فقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا ﴾، أي نجعلها يوما لجماعة ويوما لأخرى[14].

ولكن عدم تكرار الدولة بمعناها الاصطلاحي الحديث في القرآن الكريم لا يعني التقليل شأنها أو عدم الاهتمام بها، ذلك لأن الدول في الماضي كانت في غالبيتها كانت صغيرة الحجم والسكان، لذلك عبر عنها في مواضع كثيرة بلفظ القرية أو المدينة أو البلد والبلدة[15]،ولكنها عالمية في هدفها لا تخص مكان أو زمان معين.

أما التعريف الاصطلاحي للدولة فهذه الأخيرة لا تفهم إلا في سياق تاريخي مثلما يرى "دونريودوقابر" فحسبه إذا كانت الدولة تتمتع بفكرة مقبولة بصورة عامة ولكنها مبهمة، فالتاريخ يمنح كل دولة أسلوبا وكيانا خاصين بها[16].

وهو نفس الرأي الذي أكده"هارولد لا سكي" الذي يرى أن طابع الدولة الحديثة هو النتيجة المترتبة على تاريخها، إذ يتعذر فهم هذا الطابع إلا في ضوء هذا التاريخ، ويضيف أن طابع الدولة بوصفها هيئة ذات سيادة كان نتاج سلسلة طويلة من الظروف التاريخية التي كان أهمها فترة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، وهذا ما استدعى وجود هيئة تنظيمية تتولى مطالب المجتمع، وبالتالي ظهرت الدولة مبرزة تفوقها على كل الهيئات التي عرفها المجتمع، لها سلطة وضع القوانين وإلزام احترامها وهذا لامتلاكها القوة والقدرة على فرض إرادتها على جميع الأفراد[17].

وعليه فإذا كان مدلول الدولة انصرف في الماضي إلى الهيئة أو الجماعة باعتبارها مجتمع سياسي يقوم على أساس التفرقة بين الحكام والمحكومين، بمعنى أن سلطة الدولة هي مجرد سلطة فعلية يتمتع بها الحكام وتنتهي باختفاء أشخاصهم مثلما كان يحدث في العصور الوسطى وفي الإمبراطوريات الشرقية القديمة كمصر وفارس[18]،وقد حدث ذلك حتى في أوربا مثلما هو واضح في قول "لويس الرابع عشر" (الدولة هي أنا، L' Etat C'est moi) في إشارة إلى ارتباط السلطة بشخص الملك. إلا أن المعنى الحديث للدولة يقوم على فكرة فصل السلطة عن الشخص الذي يمارسها أي التفريق بين شخصية الدولة كوجود مستقل وبين حكامها، ولقد كانت الثورة الفرنسية عام 1789 هي بداية التحول نحو المفهوم الحديث للدولة حيث قضت على الملكية المطلقة التي كانت سائدة من قبل، وعملت على الفصل بين شخص الحاكم والدولة[19].

- **دولة القانون:** هي دولة تتميز بسيادة القانون فيها، وبإدانة أي عمل تعسفي، أو بمعنى أخر القاعدة التقليدية المعروفة بالفصل بين السلطات تجد تطبيقها الكامل فيها، كما أن المحاكم تتمتع فيها باستقلالية الحقيقية مما يضمن عدالة منصفة[20].

- **الإطار المنهجي:** إن تعقد الظاهرة السياسية تستوجب على الباحث توظيف عدة مناهج واقترابات لتحليلها وتفحصها من كل الجوانب والأبعاد الظاهرة والباطنة لذا اعتمدنا على:

- **المنهج التاريخي:** من خلال وضع الموضوع في سياقه الزماني الماضي والحاضر، حيث مكننا هذا المنهج بالتعرف على السيرورة التاريخية التي مرت بها الدولة التونسية ككل، ومن ثم الوقوف على محطات التفاعل بشتى صورها الصراع، الاحتواء، العنف والتهميش وغيرها من الأساليب التي ظل ولازال التاريخ السياسي والثقافي والاقتصادي شاهدا ومحتفظا بها. كما جاءت ثورة 14 جانفي 2011 في وقتنا الحاضر، وقد أعطت لدراستنا هذه دفعا قويا، من خلال الكشف عن الكثير من الأحداث والوقائع التي كانت حبسية صدور عدد كبير من المؤلفين عن خفايا وممارسات السلطة الاستبدادية في عهد بن علي، ولذلك توالت الكثير من الإصدارات لأجل إزاحة التظليل الذي اكتنف تاريخ تونس السياسي، ومن ثم إبراز الحقيقة التي ظلت غائبة، نظرا لغياب المعلومة. وبذلك فلم نعد نقتصر في تحليلنا على أحداث ماضية حفظها التاريخ، وإنما تمكنا من الاطلاع المباشر على أفول السلطة الاستبدادية للرئيس بن علي. بيد أن الوقوف على الأحداث التاريخية ومشاهدتها، لن

تكف لتحليل وفهم العلاقة الجدلية بين السلطة والمعارضة ما لم نبحث في أسبابها وخلفياتها وتفاعلاتها وهو ما يوفره لنا.

- **منهج دراسة حالة:** وجدير بالذكر أن دراسة الحالة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتاريخ الحالة، فالمشكلة البحتية هي نتاج لخبرات تراكمية سابقة، مما يدفع الباحث إلى الرجوع إلى تاريخ حياة تلك الظاهرة أو المشكلة، لفهم سر ظهور هذه الحالة وكيفية تطورها. وهو ما يقوم عليه منهج دراسة الحالة، الذي يذهب إلى ما هو أبعد من الملاحظة العابرة أو الوصف السطحي، فهو إحدى مناهج البحث العلمي القائمة على الاستقصاء والتحقيق والفحص الدقيق والمكثف لخلفية المشكلة وتفاعلاتها البيئية، ومن هذا المنطلق نضع الحالة التونسية موضع الاختبار، حيث ندرس ظاهرتي السلطة والمعارضة في المجال التونسي كظاهرتين متلازمتين بصفتهما الكلية، ثم النظر من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويهما والمتمثل في الدولة التونسية، حيث يحاول كل طرف منهما نفي الأخر والسيطرة على الكل "الدولة"، في جو سياسي يسوده الهدوء أحيانا، والصراع المعلن والخفي في غالبية الأحيان على الرغم من محاولة تأسيس لعلاقة جدلية ذات صبغة قانونية، مثلما تفصح عليه خطابات وتصريحات الفواعل السياسية، والمواثيق الدستورية والقانونية، وهو ما نكتشفه من خلال:

- **منهج تحليل المضمون:** حيث نحلل الموضوع استنادا للمعطيات السياسية والقانونية المتاحة، ومحاولة البحث في خلفيات تلك المعطيات ومدى مطابقتها للواقع، حيث نطرح الفكرة مثلما نص عليها القانون أو وردت في خطابات الرئيس ومن ثم تحليها ومقاربتها بين ما هو نظري وبين ما هو ممارس.

كما استندت في تحليل الموضوع على مجموعة من المداخل وهي:

- **المدخل القانوني:** يفيدنا هذا النموذج بوضع الظاهرتين محل الدراسة في السياق القانوني المؤسس لنمط العلاقة بينهما المنصوص عليها دستوريا، كما يسمح لنا بتحديد المجال القانوني لعمل كل طرف منهما.

- **مدخل النخبة:** النخبة السياسية هي عنصر محوري مهم في تحليل موضوعنا، ففي التجربة التونسية، النخبة السياسية تمثل السلطة السياسية بكل المقاييس، وما هي سوى انعكاسا لتوجهها، حيث سعت إلى إنتاج دولة وفق توجهها الأيديولوجي متجاهلة البعد الحضاري والقومي لتونس،

وهو ما تحاول أن تستدركه السلطة السياسية حاليا الممثلة في حركة النهضة، من خلال تأكيدها على مرجعيات الشعب التونسي.

- **المدخل السلوكي:** ولقد كنا في حاجة لتفسير سلوكيات النخبة السياسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وكان المدخل السلوكي – النفسي هو الإطار الذي من خلاله تعرفنا على الطبيعة النرجسية لحكام تونس، وكذا اكتشاف الدوافع النفسية للثورة التونسية التي جاءت انتصارا للكرامة المهدورة من أمد بعيد.

- **المدخل النسقي:** من خلال دراسة مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على ظاهرتي السلطة والمعارضة السياسية في تونس في شتى مراحل الدراسة، كما يفيدنا هذا المدخل في تحليل وفهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة سواء التي كانت قبل أو بعد الثورة التونسية.

- **تفصيل الموضوع:** جاءت الدراسة في ثلاث فصول متناسقة ومكملة لبعضها البعض فنظرا لتعقد وتشعب الموضوع، خصوصا في ظل التغيرات الراهنة، حيث تشهد الساحة السياسية التونسية ديناميكية مستمرة وهو ما استوجب علينا السعي لمواكبتها على الأقل على مستوى المتغيرات الرئيسية الفاعلة،، ففي الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان السلطة وإشكالية تحديث الدولة التونسية، البحث في الخلفيات والأهداف وفيه نتناول اللبنة الأساسية لتشكل الدولة التونسية ككل، حيث نتوقف على مختلف الميكانيزمات التي اعتمدها الرئيس الحبيب بورقيبة بغية تحديث الدولة التونسية في شتى المجالات متجاوزا خصومه السياسيين، إذ نتطرق إلى طبيعة السلطة السياسية في تونس من خلال البحث في أسس شرعيتها ومختلف الآليات التي وظفتها من أجل الاستمرارية في الحكم كالآليات القانونية والسياسية والاجتماعية وكذا الاقتصادية، ونفصل في كل واحدة من تلك الآليات على حدى من خلال التطرق إلى الاتجاه التحديثي ومضاعفاته على المجتمع التونسي في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية بهدف تطويق المعارضة السياسية. أما في الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان آليات الدولة البوليسية ومصير المعارضة السياسية، فنعالج مختلف الأدوات المشروعة وغير المشروعة التي وضعها الرئيس بن علي قصد إحكام قبضته ليس على المعارضة السياسية فحسب ولكن على الدولة ككل من خلال الاستعانة بالدستور أحيانا، وبالزبونية السياسية أحيان أخرى، علاوة على الدعم الخارجي الذي يتلقاه بن علي سواء من الدول أو المؤسسات الدولية. في حين جاء الفصل الثالث تحت عنون الثورة والتحول الديمقراطي

في تونس، الفرص والكوابح، حيث تناولنا مختلف المقاربات سوسيو-تاريخية لفهم الثورة التونسية وبحثنا في السياق المعرفي والتاريخي- بكل أبعاده – الذي جاءت فيه تلك الثورة، وكذا التعرض إلى هيكلة التحول الديمقراطي ورهانات المرحلة الانتقالية، من خلال التعرف على طبيعة التحول الديمقراطي وأهم الفواعل التي أطرت المرحلة الانتقالية، و التي تمثلت خصوصا في حركة النهضة التي بوصلها للسلطة واجهت تحديات بين أطروحاتها التنظيرية والمشكلات الواقعية، وهو ما نفصل فيه أكثر في المبحث الأخير إضافة إلى الإشارة إلى رهانات المرحلة الانتقالية على كل المستويات والجبهات.

الفصل الأول
السلطة وإشكالية تحديث الدولة التونسية

(الخلفيات والأهداف)

مدخل

تأتي دراستنا لموضوع تحديث الدولة التونسية وربطه بالسلطة السياسية، أو بالأحرى بالنخبة الحاكمة إلى اعتقاد مفاده أن هناك دائما أقلية مسيطرة على قمة المجتمع، وهو ما أثبتته التجارب العربية وتونس واحدة منها، إذ وإن اختلف الناس في تحديد دور الشخص في التاريخ، لكون العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها هي التي تحدد مجرى الأحداث التاريخية، غير أن تلك العوامل تمر دائما عبر أشخاص يعبرون عنها وعن حاجياتها ويصبغون الأحداث بصبغتهم الخاصة، فلا أحد يشك أن نهضة الحركة الوطنية في تونس خضعت لعوامل بنيوية واجتماعية وثقافية وسياسية تتجاوز الأفراد...ولكن لا أحد ممن واكب التاريخ التونسي الحديث يمكنه أن ينكر الدور الخاص الذي لعبته شخصية بورقيبة وتكوينه في نحت الأحداث السياسية منذ مطلع القرن 19 وفي التأثير على مجرياتها. وتواصل ذلك بعد الاستقلال في ظل خوض تجربة البناء الوطني على جميع الأصعدة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، حيث أصبحت الدولة متغير تابع للنخبة الحاكمة، هذه الأخيرة حددت معالمها استنادا إلى رؤيتها الإيديولوجية التحديثية من خلال آلية ترمزية وقانونية، حيث سوف نبرز في كل مبحث من هذا الفصل مختلف الميكانيزمات التي اعتمدت عليها السلطة التونسية لأجل ضبط الحراك السياسي والاجتماعي، ومن ثم تحصين نفسها من أي تهديد من شأنه أن يعرقل مسارها، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: طبيعة السلطة في تونس - البحث في أسس الشرعية وآليات الاستمرارية-

تقترن السلطة السياسية في تونس بالنخبة الحاكمة أو القيادة أو الزعيم هذا الأخير من المفروض أن يختص بمجموعة من السمات حتى يكون مطاعا، وقد تكون هذه الصفات موروثة أو مكتسبة، فالقائد حسب نظرية السمات القيادية "هو الشخص الذي يمتلك قدرات خاصة، تميزه عن غيره من أفراد المجتمع، تؤهله لإصدار الأوامر وتجعل الأخريين مطيعين"، كما حدد علماء الاجتماع النفسانيين مجموعة من السمات التي يجب توفرها في شخصية القائد نذكر منها: الصحة البدنية، قدرة التعرف على المشكلات وسرعة حلها، عدم التهرب من المسؤولية، تفهم حاجات مرؤوسيه أو شعبه، عدم التعالي والتكبر على أفراد الجماعة[21]، فما حظوظ القيادة التونسية من تلك المواصفات؟. وما هي الآليات التي استندت عليها في تأسيس شرعيتها القيادية وضمنت لها الاستمرارية في منصب الرئاسة؟.

1- الأصول التاريخية لتشكل النخبة السياسية التونسية:

وفيه نتعرف على البنية الاجتماعية والفكرية للنخبة التونسية التي تمخضت عن تجربة البناء الوطني، وكذا طبيعة النخبة الحاكمة بعد الاستقلال ومثلما هو معروف أن تونس قد تعاقب على حكمها منذ الاستقلال أي ما يفوق نصف قرن شخصين فقط، ويتعلق الأمر بكل من الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، ومن المفارقات في هذين الشخصين أنهما علاوة على تقاسم حكم تونس، فهما يتقاسمان أو يشتركان في عدة جوانب سوء ما تعلق بتوجههما الإيديولوجي أو في نظرتهما للمجتمع التونسي وسبل قيادته. ومن ثم فإذا كانت النخبة عند منظريها الأساسيين تقوم إما على الرواسب والقدرات التنظيمية أو القدرة على توظيف المعادلة السياسية فإن الحال يختلف في

النظم العربية، حيث تتعدد فيها النخب بدرجة قد تصل إلى حد التناقض حيث تتعاقب العوامل الرشيدة مع غير الرشيدة والسياسية والاقتصادية والعرقية مع الثقافية والدينية، وكذا تأثير عوامل الانتماء إلى مؤسسات تعليمية أو عسكرية أو حزبية معينة، وتسهم جميعا في تأسيس النخبة كما هو عليه في تونس حيث تنهض النخبة على أساس الانتماء إلى مؤسسات التعليم الحديث سواء في تونس أو فرنسا، والانتماء للحزب الدستوري والارتباط بالشخص الحاكم[22]. وتجد هذه النخب أصولها التاريخية والفكرية في خضم تجربة البناء الوطني، حيث ساهمت جملة التراكمات التاريخية والاجتماعية التي مرت بها تونس في بلورت ملامح النخبة السياسية سواء الحاكمة أو المضادة،من خلال تباين الأطروحات الفكرية والسياسية مما انجر عنه ظهور عدة تيارات سياسية متباينة في توجهاتها الإيديولوجية [23]، وفي دراسة للدكتور "حافظ عبد الرحيم" تحت عنوان (الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية –سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس) تناول فيها دراسات الباحثين الذين تطارحوا الأداء السياسي لنخب البناء الوطني تطرق إلى أهم المحاولات التي أنجزوها نذكر منها: Celment Henry Moore في دراسة له تحت عنون: (Politics North Africa .Algeria.Maroco.and Tunisia). وفيها ميز بين ثلاث أصناف للنخب التي تبلورت في سياق التطور النضالي الذي عرفته تونس منذ الاستقلال وما صاحبها من أشكال الوعي الوطني، حيث لكل مرحلة نخبة معينة ووعي وطني خاص بها، إذ في المرحلة الأولى وهي مرحلة التشكل الليبرالي تمثله "حركة الشباب التونسي"الساعية للانفتاح على قيم الحضارة الغربية، أما المرحلة الثانية فتميزت بالمناهضة التقليدية للوجود الاستعماري عبر الخيار الإصلاحي بالاستناد على المبادئ الليبرالية، وهو ما جسده أنصار الحزب الحر الدستوري التونسي بقيادة الشيخ "الثعالبي"، وفي المرحلة الثالثة واصل الحزب الدستوري الجديد وأنصاره مناهضة الوجود الاستعماري.

ومن ثم فالنخبة حسب "مور C.H.Moore" هي إفراز لشكل الوعي الذي عرفته كل مرحلة، أي أن الوعي الوطني الذي تحمله النخب السياسية الفاعلة في الحاضر أو التي كانت فاعلة في مرحلة سابقة أو لاحقة هي مرتبطة بالديناميكية المتغيرة للمجتمع[24]. فالنخبة حسب تحليل "مور" هي متغير تابع لحركية المجتمع وليس العكس.

أما "الدكتور عبد الباقي الهرماسي" فيرى أن توجهات النخبة السياسية تتحدد من خلال الأفاق الإيديولوجية التي ترفعها والتي تجد في التنظيمات المستحدثة الأداة التي تسمح بتجسيد هذه الشعارات، باعتبارها توجهات إيديولوجية ونماذج نخبوية مختلفة، وعلى أساسها ميز بين ثلاثة

توجهات إيديولوجية وهي: توجه قوماني سكريبتورالي (كتابي) يمثله المثقف المتعلم تقليديا، والمتمسك بالمنطلقات التقليدية. وتوجه عصراني ليبرالي، يمثله نموذج المثقف في الجامعات الغربية خصوصا الفرنسية. وتوجه راديكالي ذو تقليد عمالي يمثله الزعماء النقابيين القدامى[25]. وفي سياق دراسته للخصائص المؤسسية والإيديولوجية للبناء السياسي المغاربي ومنها تونس توصل"د.الهرماسي" إلى أن النخب السياسية التونسية كانت تسعى إلى تأسيس نظام دولي على الشاكلة الأوربية وتحقيق الانصهار بين الدولة والمجتمع متجاهلة البعد القومي الإسلامي للدولة التونسية معتمدة في ذلك العقلنة والعلمنة[26]، المستمدة من التجارب الغربية تحت شعار التحديث. وفي هذا الصدد جاءت محاولة "براون Leon Carl Brown" الذي درس النخبة السياسية التونسية انطلاقا من مسار الحداثة التي تجسدت حسبه في أربع مراحل وهي: مرحلة التكون، مرحلة تقليد المستعمر،مرحلة تأسيس الحزب الجماهيري، ومرحلة نهاية الوضع الاستعماري، وفي كل مرحلة كانت النخب السياسية تسعى إلى بناء شرعية تكفل لها الاستمرارية[27].

وعلى العموم تعود الأصول التاريخية لنشأة النخبة الحاكمة بتونس إلى فترة الحماية الفرنسية، حيث تكونت طبقة بورجوازية جديدة تمتاز بثقافتها الغربية حاولت تقليد الجالية الفرنسية في أساليب حياتها، وانقرضت الأسر العتيقة التي كانت تملك وسائل الإنتاج وحلت محلها طبقة جديدة أساسها الأغنياء المحدثون وقد ارتقت هذه الطبقة التي مثلت فيما بعد النخبة السياسية التونسية بوضوح بعد ظهور الحزب الدستوري الجديد، حيث تلقت الغالبية العظمى منها تعليمها في معهد الصادقية الذي مثل حقل التدريب للخدمة المدنية والقادة السياسيين وأصبح الأداة الرئيسية للحراك الاجتماعي، كما كان أيضا المكان المفضل للعائلات العريقة، وشكلت هذه الطبقة المتخرجة من معهد الصادقية شبكة من العلاقات التي غطت الدوائر العائلية الوظيفية والسياسية، وقد ذهب هؤلاء الخرجين لتكملة دراستهم العليا في فرنسا حيث انضموا إلى منظمات الجناح اليساري في السياسة الفرنسية، وعند رجوعهم إلى تونس غزو الحقل السياسي وكان ما يميزهم اشتراكهم في الاهتمام بالتحديث.

وهو ما سبب خلاف بين الاتجاه التقليدي في حزب الدستور القديم والاتجاه التحديثي، مما ترتب عليه انشقاق أنصار الاتجاه الأخير مكونين الحزب الدستوري الجديد والذي اتسم بوحدة النظرة السياسية واتجاهها نحو التماسك، واستطاعت هذه النخبة من خلال تواجدها على قمة الحزب

وتنشئتها السياسية للشباب والتحكم في المواقع الإستراتيجية للقوة السياسية تحقيق العديد من البرامج التحديثية من خلال استعانتها بالصحافة الفرنسية والعربية ومنظمات الشباب التابعة للحزب (كالشباب الدستوري، وكشافة النجمة)...إلى أن تم الحصول على الاستقلال أين تمكنت النخبة الحاكمة من تجسيد برنامجها التحديثي ومفاهيمها الإيديولوجية الخاصة والتي شكلت انطلاقة لإيديولوجية الحزب الدستوري الجديد، الذي تحول اسمه في عهد الرئيس زين العابدين بن علي إلى التجمع الدستوري الديمقراطي الذي لا يختلف كثيرا عن سابقه سواء من حيث الهياكل أو طريقة التجنيد[28].كآلية من آليات الاستمرارية على قمة هرم الدولة ككل، من جهة ولتبرير شرعيتها من جهة أخرى.

2- سوسيولوجية النخبة الحاكمة:

لقد قدمت عدة اجتهادات لتحليل النخبة الحاكمة في تونس، حيث تباينت المناهج المستخدمة في التحليل، إذ منهم من استعان بعلم النفس مثل "د.صالح المازقي" الذي استعار من العالم النفساني"سيغموند فرويد" اسم مرض نفسي يصيب الفرد وهو النرجسية، ليصف به النخبة السياسية التونسية، والنرجسي عادة ما يكون مندمجا في محيطه محتقرا لأفراده، متعاليا عليهم يعاملهم معاملة الخدم، وهو ينطلق من نزعة مرضية أقل حدة تتميز بإفراط "الأنا" في الغرور، نتيجة عن عوامل فطرية أو مكتسبة، كفعل بطولي قام به،.يغذي به شعور الاستعلاء عن الآخرين، فشرعية التفوق تمنحه في تصوره أحقية القيادة أو الزعامة (الحصانة) وتستمر على تلك الحالة إذا ما صادفت مناخا مشجعا لها[29].

كما نجد من المفكرين من خص البورقيبية بتعريف أخر أمثال"إبراهيم طوبال"، الذي يرى أنها تعني "الإبقاء على الهياكل الأساسية القائمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع إجراء تعديلات وتحويلات طفيفة فيها بقصد إطالة عمرها وقطع الطريق أمام أي تحويل جذري فيه دفاعا عن بقاء الملكية الخاصة محلية أو أجنبية ودفاعا عن استمرار قدرتها على تسخير إمكانيات تونس ومقدرات الشعب التونسي، فحسبه -"إبراهيم طوبال"- المنهج البورقيبي يقوم على مجموعة مرتكزات أساسية تتمحور في احتقار الشعب بعدم وعيه ونضجه وأنه لا يعرف مصلحته، ومن ثم فالزعيم يتولى مهمة اختيار ما هو مفيد له، التركيز على مولاة الفرد للزعيم، من خلال كل وسائل الإعلام المختلفة، التي تحث الرأي العام على ضرورة الالتفاف حول بورقيبة، كما يتميز

"بالتوليفية"، فهو يستعير من الإسلام أفكار يتوهم أنها تؤكد على الحكم الفردي (في حين يحارب الصوم والحجاب...) ويستعير من النظم البرلمانية التقليدية ما يدعم مكانته. ..وهو في كل الأحوال يتجنب الالتزام بمبادئ محددة وهذا يتيح له المرونة والديناميكية في تغيير مواقفه، وفي هذا الصدد فإن بعض أنصار البورقيبية يرون أنها ليست بفلسفة ولا نظرية اجتماعية وإنما هي منهج عمل يصلح فقط لتحقيق غايات معينة. إضافة إلى الاعتماد على أنه ليس من مصلحة أي من الأطراف المختلفة المستفيدة من البورقيبية أن يقضي عليها باعتبارها ضمان لمصالح الكل في مواجهة التطورات التي يمكن أن تعصف بهم جميعا، والاستعانة بجزء منها في تصفية الأخرى ثم تصفية هذا الجزء بدوره واستبعاد رجال البلاط ثم تقريبهم وبعد ذلك إبعادهم وهكذا دوليك، وبالتالي ما من مسؤول تونسي واحد يمكنه أن يأمن غدر بورقيبة مهما كانت منزلته، مثلما حدث "لأحمد بن صالح، والطاهر بلخوخة...وغيرهم. فبورقيبة" يجيد التلاعب بالرجال ووسيلته في ذلك تسهيل إفسادهم وانحرافهم واستغلال ضعفهم وتناحرهم ليتمكن من القضاء عليهم بسهولة وبذلك فإن السمة المميزة للمنهج البورقيبي هو أنه لا يترك أحد ليكبر ويصبح مركز قوة وتهديد له[30].

أما راشد الغنوشي فيرى أنها مشروع للإلحاق الحضاري، ومشروع للتبعية وهذا المشروع ليس فردا بل عقلية وسلوك يحتاج إلى جهود كبرى لا تقل عن جيل كامل لإزالة أثاره وتنقية البلد وتحريره من تراث التبعية [31].

إذن فالنخبة الحاكمة في تونس لا تستثنى عن نظرائها في الدول النامية، فهي مثلما عرفها"د.السيد عبد الحليم الزيات"بأنها تتألف عادة من عناصر مثقفة متغربة "westernized"على درجة عالية من التحضر، وذات تاريخ نضالي مشهود منذ سنوات ما قبل الاستقلال، ولذلك فإنها ما إن وليت أمور بلادها واحتلت مواقع القوة حتى غدت تناصر عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريعة...[32]. وهو ما سعت إليه النخبة التونسية الحاكمة جاهدة لتبرير شرعيتها بشتى الطرق، ومن ذلك خلق محيط اجتماعي لا يؤمن إلا بفكرها، وهو ما يظهر من خلال ما يلي:

3- آليات احتكار السلطة والاستمرارية فيها:

بالإضافة إلى الامتيازات التي تختص بها تونس كونها دولة موحدة على المستويين الجغرافي والمجتمعي، وهو ما وفر للسلطة الأرضية السياسية المناسبة، وضعت هذه الأخيرة عدة ضمانات لأجل استمراريتها في الحكم منها:

- **آليات قانونية وسياسية:** حيث سعت النخبة التونسية الحاكمة إلى إجراء عدة تعديلات على الدستور،إذ أصبح هذا الأخير المجال الأكثر مرونة في نظرها، وهو ما يفسره إجراء عدة تعديلات دستورية وتكييفه وفق ما تطمح إليه، خاصة فيما يتعلق بمسألة الحكم وتأسيس شرعية الاستمرارية فيه، إذ فقد سعى بورقيبة إلى تعزيز زعامته الفردية على كل الأصعدة، وكانت البداية بإعلان النظام الجمهوري وإلغاء النظام الملكي عام1957حيث صدر قرار من اللجنة الدستورية بعزل الباي"محمد الأمين" (أخر ولاة الدولة الحسينية) وتم انتخابه من قبل اللجنة الدستورية كرئيس مؤقت في نفس العام ثم أجرى اقتراع عام على رئاسته في 1959-1964 و 1971، وانتخب رئيسا مدى الحياة بعد تعديل المادة 42 من الدستور التي تنص على انتخاب الرئيس انتخابا حرا ومباشرا كل خمس سنوات...[33]. أما خليفته بن علي فقد حاول تكييف الدستور التونسي وفق ما تقتضيه نظرته الإيديولوجية المضمرة في المشروع الديمقراطي الذي جاء مبشرا به التونسيين في بيان 07 نوفمبر 1987، وكانت البداية بإعلانه أن الدستور يحتاج إلى مراجعة، ولا مجال لرئاسة مدى الحياة في عصره ولا لعلاقة آلية لا دخل فيها للشعب [34]. ولذلك أقدم على تعديل المادة(42) من الدستور، وذلك بانتخاب الرئيس كل خمس سنوات وجواز تجديد انتخابه مرتين متتاليتين فقط، لكن يبدوا أن السلطة أغرت بن علي، ولم يتمكن من التخلي عن منصب الرئاسة وهو ما دفعه إلى إجراء تعديل أخر للمادة (42) بحيث تصبح بموجبه العهدة الرئاسية غير محدودة، وهو ما سمح له بالترشح في عام 1999 و 2004[35] و 2009، ولم يزل أمله قائما في الاحتفاظ بالسلطة لولا إزاحته من قبل الشعب في 14 جانفي 2011.

- **اتساع صلاحيات رئيس الجمهورية:** وهي نابعة من طبيعة النظام السياسي التونسي الذي وضع على مقاس الحبيب بورقيبة وكيفه بن علي وفق طموحاته، مما وفر له (رئيس الجمهوري)، الأرضية لكي يترسخ ويصبح أبرز مقوم هيكلي للنظام التسلطي في تونس، حيث يحتل فيه رئيس الجمهورية كل الفضاء السياسي والمؤسساتي في الدولة، فهو على سبيل المثال لا الحصر رئيس الدولة (الفصل 38) من الدستور، رئيس الإدارة (الفصول 35-53-55) رئيس الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة (الفصل 44)، وهو الناطق الرسمي باسم الدين الإسلامي(الفصل

22)...وغيرها من الصلاحيات، وهو ما أدى إلى شخصنة السلطة جراء تضخم اختصاصات الرئيس وانعدام آليات المراقبة والمحاسبة السياسية، حيث يقوم النظام السياسي التونسي على مبدأ ضمني مفاده الفصل بين ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية، فرئيس الجمهورية يمارس كل الاختصاصات في الدولة ولا يتحمل أي مسؤولية[36].

- **ازدواجية عمل النخبة في الحزب والحكومة:** وهو ما نتج عنه علاقة تداخل وتأثير متبادل ما بين الهيئتين، حيث كلاهما يمثل بيروقراطية ذات هياكل أو أبنية متوازية مع اختلاف طفيف في وظائف كل منهما. فعلى رأس السلطة التنفيذية في تونس يوجد رئيس الجمهورية، وهو في ذات الوقت رئيس الحزب الذي له صلاحيات واسعة سواء على مستوى الحزب أو الحكومة، فهو الذي يعين أعضاء المكتب السياسي، بالإضافة إلى تعيينه للوزراء وعزلهم...، وذلك تجسيدا لما نص عليه مؤتمر المصير عام 1964 حيث تم التأكيد فيه على عدة نقاط منها: أن يكون رئيس الجمهورية رئيسا للحزب وأن يكون أبرز أعضاء الحكومة أعضاء في المكتب السياسي[37].

- **المركزية الإدارية:** تمثل الإدارة امتدادا للسلطة السياسية فهي مجموع الأجهزة والهياكل المرتبطة عضويا ووظيفيا بالسلطة التنفيذية، تعتمد عليها الحكومة لتنفيذ تصوراتها وبرامجها السياسية في الدولة، ومثلت المركزية الإدارية إحدى الخيارات الأساسية لدستور1959 وذلك لما تحققه من انسجام مع مركزية موقع رئيس الجمهورية في النظام السياسي التونسي حيث يمكنه الدستور من الجمع بين الوظيفة الإدارية والسياسية في الدولة، مثلما جاء في (الفصل 43) القاضي بأن رئيس الجمهورية يضبط السياسة العامة ويشرف على تنفيذها ويطلع مجلس الأمة على سيرها وهو الذي يختار أعضاء حكومته وهم مسؤولون لديه[38]، وبذلك فرغم إقرار الدستور بالفصل ما بين السلطات إلا أن هذه المادة تنفي ذلك من خلال تهميش السلطات العامة في الدولة.

كما تؤدي الإدارة الجهوية المحلية في تونس دورا أساسيا في انتشار الحكم التسلطي من المركز إلى الأطراف، ويتحقق ذلك من خلال تنظيم إداري جهوي ومحلي تنتفي فيه كل مقومات الاستقلالية، حيث تمثل مؤسستا الوالي والمجلس الجهوي مرتكزاته الأساسية.

وإن هذا الترتيب للأمور السياسية والإدارية وحتى الاجتماعية مثلما سوف نوضح لاحقا وفر للنظام التونسي التسلطي كل الآليات الضرورية لاحتكار السلطة وممارستها بجميع الوسائل القانونية وغير القانونية، حيث استمد مرتكزاته الهيكلية من النظام الرئاسي وتغذى من المركزية

الإدارية، واختزل المجال السياسي على المستوى الوطني في رئيس الجمهورية، وعلى المستوى الجهوي والمحلي في الوالي، ونخبة سياسية ضيقة تنتمي إلى الحزب الحاكم وتحتكر كل الوظائف التمثيلية، مما افرز نمطا جامدا من اللامركزية تابعة عضويا ووظيفيا إلى الإدارة المركزية، توظف لخدمة الدولة على المستوى الجهوي والمحلي[39].

- تأسيس نخبة موالية والحفاظ عليها أي خلق زبونية سياسية،وهي خاصية تشترك فيها جل الدول العربية، حيث تأسست نخب عربية متعددة في فترات زمنية مختلفة اعتمادا على شخصية الزعيم ودوره حيث أصبح هو محور ارتكازها ومبرر وجودها والمحافظ على استمرارها[40]، معتمدا في ذلك على دور الحزب الدستوري الجديد في تماسك النخبة السياسية التونسية حيث شكل هذا الأخير منذ تأسيسه الرابطة المشتركة التي جمعت بين النخب التونسية في بدايات الاستقلال، واعتبر بورقيبة رمزا قوميا للتماسك ولتمثيل الأمة وسانده بقية أفراد النخبة المولية[41].

ومن الشواهد على ذلك شهادة المقاوم السيد "علي بن سالم"قائلا: "إنني أعتبر بورقيبة يومئذ المهدي المنتظر لقوة شخصيته ودهائه وعفرتته وقوة بيان خطبه"، وكذا مخاطبة رئيس المجلس التأسيسي "السيد جلولي فارس"بورقيبة بمناسبة إعلان الجمهورية قائلا:"إننا نطالب السيد الحبيب بورقيبة بأن نرتبط مدى الحياة"، وهو نداء يمكن اعتباره الأصل السياسي والأب الشرعي والتاريخي لما سوف يعرف لاحقا بالرئاسة مدى الحياة، وفي ذلك تناقض جوهري مع قيم الجمهورية وإلغاء لشرط وجودها. وإن هذا الشعور بالانبهار والاستلاب – في اعتقاد "صالح مطيراوي" ولد اقتناع لدى التونسيين في تلك الفترة بتداخل مصيري البلاد ورئيسها، الذي كان في كثير من المناسبات يؤكد على ذلك، ومن المفارقة حتى بمناسبة إصدار الدستور الذي من المفترض أنه نشأ للقضاء على الشخصنة واعتماد المأسسة والتقنين، حيث جاء في إحدى خطبه بأنه يشعر بمسؤوليته ويعلم بأنه مؤتمن على هذه الدولة باعتباره هو من خلقها، ولولاه لما وجد ديوان سياسي ولا مؤتمر ولا دولة ولا أي شيء..هذا من جهة، ومن جهة أخرى منع من مأسسة العمل السياسي والدستوري والقانوني[42]، كما ساهم في خلق زبونية سياسية من جهة ثالثة، حيث استفحلت هذه الظاهرة في عهد بن علي في إطار قيادته حزب التجمع الدستوري الديمقراطي والدولة التونسية ككل، وهو ما مكنه من البقاء في الطليعة، ومما عزز من قوته المصلحة المشتركة بين أفراده، التي تتمثل في الرغبة في الحفاظ على النظام الذي يتيح لهم ممارسة القوة السياسية، كما تسود بينهم صلات وطيدة من خلال العلاقات الاجتماعية أو بحكم وظيفتهم حيث يمثلون ما يشبه عصبة تتربع

على قمة الهرم الاجتماعي، فهي كعائلة موحدة تعرف أنها النوع الذي يأتي عليه الدور لاستلام السلطة يكون من خلال هذا الحزب، لذا يندر أن تكون انشقاقات ترتب عليها تكوين حزب جديد، فالذين يختلفون مع السلطة داخل الحزب يعتزلون السياسة[43].

4- آليات ضبط الحراك الاجتماعي:

علاوة على ترسانة الضمانات القانونية والسياسية التي أحاطت بها السلطة التونسية نفسها لتأسيس شرعية قانونية تكفل لها الاستمرارية في الحكم، فقد كانت النخبة الحاكمة تشعر بهشاشة منصب الرئاسة وهو الأمر الذي ظل يؤرقها، ولذلك عملت على البحث عن سبل أخرى لتوطيد المنصب، فنجد بورقيبة مثلا عاد للتاريخ لتضخيم سجله النضالي وما حققه من انتصارات ومواقف مناهضة لسياسة الباي أيام كان وزيرا أول في حكومة الاستقلال الداخلي، ورغم حرصه حرصا شديدا على إرساء الوطنية، كمدخل تحديثي للقضاء على دعامتي الحكم التقليدي القبيلة والدين – محركا الثورات في البلاد التونسية – إلا أنه تفطن إلى خطورة اللعبة فأبقى على رابطة دينية وهمية تغذي منصب الرئاسة في التصورات الاجتماعية التقليدية، فاختار لقب المجاهد الأكبر وفيه إحالة أو إيحاء بمفهوم الجهاد، سعيا وراء شرعية دينية تزكيه وتملأ فراغ عصبية دولته، إذ فقد اختزل بورقيبة شرعيته في وطنية مشوبة بالدين، على حد تعبير "د. صالح المازقي"[44]، ليقينه مثلما يرى العلامة ابن خلدون بـ "أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بعصبية دينية...والسبب في ذلك أنهم لخلق التوحش الذي فيهم أصعب الأمم انقيادا بعضهم لبعض للغلظة والأنفة وبعد الهمة والمنافسة في الرياسة، فقلما تجتمع أهواؤهم[45].

وبالتالي مثلما خططت النخبة الحاكمة لإنتاج نخبة موالية لها تؤمن بفكرها وتنشره، احترزت أيضا من ظهور نخبة مضادة لتوجهها، ولذلك وصدا لأي احتمالات يمكن أن تعرقل المشروع التحديثي والإصلاحي فقد اتخذت النخبة الحاكمة عدة إجراءات نذكر منها:

- رهان النخبة الحاكمة على التعليم ودوره في ترسيخ أيديولوجيتها، حيث ترى "سونيك سيغريه" إلى أن المدرسة مكان لإعادة إنتاج الثقافة المسيطرة والمظفى عليها صفة الشرعية، وهي بالتالي تؤمن للطبقات المسيطرة إدامة امتيازاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، أي سيطرتها الطبقية على المجتمع كله، ومن ثم فعملية التربية والتعليم هي عملية سياسية[46]. وفي هذا الإطار نجد

الباحثة "ليليا بن سالم التي" بنت محاولاتها التنظيرية لفهم النخب السياسية التونسية بربطها بموضوع التنمية ومشكل إطارات القطاع الاقتصادي، في دراسة لها تحت عنوان:

Développement et problèmes de cadres .Le Cas de la Tunisie. Un) (exemple les cadres supérieurs de l'économie tunisienne، حيث درست النخبة السياسية انطلاقا من مسألة ديمقراطية التعليم، بمعنى أن لا يكون التعليم حكرا على فئة معينة لاعتبارات الانتماء الجغرافي، أو العائلي وانعكاسات ذلك على الصعود في سلم المراتبية الاجتماعية، لكن الباحثة تستطرد في فرضيتها السابقة، من خلال عودتها لدراسة مجموعة المتغيرات التي يمكنها التأثير على ديمقراطية التعليم ومن ثم الصعود في سلم المراتبية الاجتماعية والتي تتحدد فيما يلي:

- طبيعة تكوين هذه النخب، أي المضمون المعرفي الذي حصلت عليه ومدى تجاوبه مع مقولات الحداثة والعقلانية.

- طبيعة الانتماءات المراتبية الاجتماعية من بورجوازية متنفذة وبورجوازية صغرى وعائلات فقيرة وأثر ذلك على عملية الحراك الاجتماعي التي ستشهدها البنية الاجتماعية والمراتبية لهذه العائلات بحكم ارتباط سببي قائم بينها وبين عملية التحصيل العلمي وشكل توزيعه بين مختلف فئات المجتمع، وهو ما سعت إليه النخبة التونسية حيث حاولت مواجهة صعوبات التعليم وتعميمه على مختلف الشرائح الاجتماعية.

- طبيعة الانتماءات السوسيومهنية للآباء وأثرها على حظوظ الأبناء في التحصيل العلمي وذلك مابين أبناء العملة والموظفين والمياومين(les Journaliers) وأبناء الأعراف والإطارات العليا، وتبعا للقطاعات المهنية وتوصلت إلى أن أبناء القطاع الثلاثي هم الأكثر حظا في مواصلة تعليمهم العالي، وأن ابن الإطار المتوسط يتمتع فقط ب1.6 مرة أقل في حظوظ ولوج الجامعة من ابن الإطار السامي، أما أبناء الموظفين فلهم 4.9 مرة أقل في الحظوظ نفسها، وكذا أبناء الحرفيين والعملة وأبناء ذوي الرواتب غير المنتظمة حيث في كل حالة تتناقص فرص مواصلة تعليمهم العالي.

- طبيعة الانحدار الجهوي والجغرافي لأفراد النخبة مابين الريف والمدينة، وما بين الجهات (خاصة الوطن القبلي،الساحل، الجريد، الجنوب الشرقي) وتوصلت الباحثة إلى أن حجم التجمعات السكانية يمثل عاملا محددا في تخريج إطارات النخبة ومساهمتها في الفعل السياسي من خلال تحديد نسب الطلبة المتخرجين، حيث تعتبر كل من ولاية تونس، سوسة، صفاقس قطب (مراكمة ثقافية)[47]، إذ لم تعد العاصمة لوحدها تحتكر مصادر إنشاء النخب، وإنما ظهرت مراكز إشعاع أخرى كسوسة وصفاقس بعد انتشار مراكز التعليم المختلفة بها. مما يسهم في نشر الإطارات المسيرة وتوزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والسياسية.

إن الافتراضات السابقة التي بنت عليها الباحثة دراستها توصلت من خلالها إلى إثبات نتيجة مفادها أن عملية الحراك الاجتماعي للنخب لا يمكن أن تنفصل في عمقها عن الانحدارات البيئية والاجتماعية للطلبة التونسيين، مما سيدفع بها منطقيا إلى الربط بين ظاهرة الحراك الاجتماعي للمجتمع التونسي وما عرفه المحيط العائلي من تغيرات في مستوى الموقع والدور، بكل ما انجر عن ذلك من إعادة توزيع للأدوار بين الفئات الاجتماعية، وبالتالي إعادة توزيع المواقع بينها نظرا لتحسن المستوى التعليمي لعديد الأفراد من العائلات، بشكل سمح بالإقرار بأن بورجوازية العاصمة تخلت عن مكانها لمن سماهم "بيرك"بـ(الحضر القرويين) حيث حل أبناء صغار الفلاحين والحرفيين محل أبناء العائلات الكبرى[48].

وتوصلت الباحثة من خلال دراستها، إلى أن تجربة البناء النخبوي بتونس ساهمت في خلق أو تكوين إطارات من انحدارات اجتماعية شتى وفرت للسلطة المركزية الفرصة لكي تحكم قبضتها على مختلف فئات المجتمع[49].

- تجفيف منابع النخبة المضادة والتي تمثلت في العهد البورقيبي في "الحركة الزيتونية" خصوصا وأن جامع الزيتونة كان معلما من معالم الهوية التونسية فقد ساهم على مر التاريخ في الحفاظ على الهوية الإسلامية للمغاربة ككل، وهو لم يكن عظيما بمؤسسيه أو تاريخه الطويل فحسب، وإنما وذلك بخرجيه الذين أسهموا في إثراء الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية، أمثال ابن خلدون، والشيخ عبد العزيز الثعالبي،... إذ مثلت الزيتونة مركز الضمير الجمعي ورمز الهوية العربية والإسلامية للشعب التونسي، ولذلك فاعتبارا لتلك الأهمية التي تحظى بها الحركة، وسدا للمنافسة فقد أقدم بورقيبة على وقف هذه المؤسسة التربوية واعتبارها رمزا من رموز التخلف

الفكري للمجتمع التونسي، الأمر الذي أدخل المساجد والزيتونة في عطالة حضارية، توقفت فيها عن أداء مهمتها، ليحل محلها رسالة بديلة عنوانها تمكين الفكر الغربي والإلحاق الحضاري[50]. من خلال حل جميع الأوقاف والأحباس الشرعية الموقوفة على جامع الزيتونة وطلابه وعلمائه وعلى غيره من المساجد والمؤسسات الخيرية ومصادرتها والاستيلاء عليها، وتعميم المنشور رقم 29 القاضي بإلغاء جميع المصليات والمساجد القائمة بالدوائر الخاصة والعمومية بما في ذلك مساجد الجامعات، ومنع العمال من الصلاة أثناء الدوام، وإصدار قانون المعروف بقانون المساجد يقضي بحظر الدروس والإملاءات القرآنية. وغيرها من الإجراءات والمضايقات التي يتعرض لها المصلين باعتبار مجرد مواظبته الشاب على المساجد بأنه دليل على التطرف وأنه ينتسب إلى جمعية غير مرخص لها أو إلى منظمة إرهابية، وتنفيذا لتلك القوانين فقد نصبت الحكومة فرقا من الشرطة خاصة لمراقبة المساجد في القطر التونسي، بحيث لا تفتح إلا لعشرون دقيقة للصلاة ثم تغلق من قبل الشرطة[51].

- منع قيام أحزاب على أسس دينية بناء على افتراضات خاطئة مفادها أن الإسلام يرفض الوساطة، والعلاقة بين العبد وربه هي علاقة مباشرة، كما أن المجتمع التونسي متميز بإسلامه السني المالكي المتسامح، والتيارات التي تسيس الإسلام مستوردة من مذاهب عرفت خاصة في إيران وباكستان تعتمد أساليب لا صلة لها بالإسلام. إضافة إلى التبريرات أو مستندات قانونية تنص على أن جعل الدين برنامجا سياسيا لأحد الأحزاب يؤدي بالضرورة في حال نجاح الحزب إلى تطبيق الدين بحذافيرها، من ذلك افتكاك السيادة للشعب وانتفاء الجمهورية، وانتصاب الخلافة وحكم الفقهاء[52]،...و هو ما كان يتخوف منه بورقيبة وتبعه بن علي، رغم أن هذا الأخير طرح عند مجيئه مشروع التحول الديمقراطي والإقرار بالتعددية الحزبية، إضافة إلى دعوته إلى مصالحة الشعب التونسي مع هويته حيث دعا إلى رد الاعتبار للدين الإسلامي واللغة العربية والتأكيد على الوحدة العربية...لكن الواقع أثبت أن النخبة التونسية كانت توظف مسألة الهوية كآلية أخرى لبناء مبدأ الاستمرارية في الحكم، فبينما عمل بورقيبة على صناعة مجتمع يوافق توجهاته الإيديولوجية حتى وإن كلفه ذلك الدخول في صراع مع الأطراف المعارضة له، في حين فضل بن علي أسلوب المصالحة لاحتواء كل أطياف المجتمع.

وبالتالي فتلك التجربة لم تتم بطريقة عشوائية أو تلقائية أو بعيدة عن تخطيط النخبة السياسية الحاكمة، وإنما تمت بتأطير من هذه الأخيرة، مستهدفة من ورائها تأميم المجتمع التونسي أو دولنته

وفق فلسفة إيديولوجية محبكة من قبل النخبة الحاكمة، وهو ما نتناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: الاتجاه التحديثي ومضاعفاته على المجتمع التونسي

مس التحديث بنية المجتمع التونسي ومقوماته، فعلى مستوى البنية عملت السلطة السياسية على تفكيك وإزالة البعد القبلي في تونس من خلال سيرورة إدماج البنى القبلية وتوسيع فضاء الانتماء للدولة عن طريق مخاطبة الشعب بدلا من مخاطبة القبيلة، وأما على مستوى القيم فقد سعت السلطة إلى إنتاج هوية مغايرة للمجتمع التونسي من خلال إخراجه من فضاء القومية العربية والإسلامية الواسع جغرافيا والعريق تاريخيا، ومحاولة خلق قومية وطنية ضيقة "التونسة"كمحطة أولى، ومن ثم دمجه أو إلحاقه بالحضارة الغربية، وهو ما أفصحت عنه مجموعة الإصلاحات المتخذة من قبل السلطة سواء على مستوى بنية المجتمع أو على مستوى مقوماته، هذا ما سوف نوضحه فيما يلي:

1- تحليل بنية المجتمع التونسي ومحددات هويته:

وفيه نعود إلى العمق التاريخي لجملة التحولات التي مر بها المجتمع المغاربي ككل والمجتمع التونسي على وجه التحديد في خضم تشكله والتي من جرائها اكتسب حضارة سياسية مكنته من أن يكون له تراث سياسي-دولتي. وكذا وضعية المجتمع التونسي في ظل الحماية الفرنسية وأهم الدراسات الانقسامية التي عنيت به. بالإضافة إلى دراسة الأبعاد التاريخية والسياسية لظاهرة القبيلة ومدى انتشارها في المجتمع التونسي ثم الطرق إلى مقومات هوية المجتمع التونسي.

1-1- تحليل بنية المجتمع التونسي وحظوظ الأطروحات الانقسامية: إن تشريح بنية المجتمع المغاربي مثلما عبر "د.محمد عبد الباقي الهرماسي" تنطوي على مفارقة إذ بقدر ما كانت تلك المجتمعات مندمجة على الصعيد النظري والتشريعي كان مجال نفوذ الحكم المركزي يختلف

من حيث القوة والضعف. وهي شأنها كباقي المجتمعات ما قبل الرأسمالية تنقسم إلى مجالات نفوذ عديدة ومختلفة، بحيث تختلف درجة المراقبة بحسب قرب الجهة أو بعدها عن المركز، ووفق رسم تخطيطي على شكل ثلاث دوائر متداخلة؛ يتضح لنا أن الدائرة الأولى تمثل مجال النفوذ المركزي (عسكري، تجاري، ديني) في المدن، أما الدائرة الثانية فتمثلها منطقة وسطية تسكنها قبائل مخضَعة يدير شؤونها أعيان محليون أو أعوان ينصبهم الحكم المركزي، في حين الدائرة الثالثة هي تمثل مجال طرفي غير واضح الحدود تسكنه قبائل دائمة التمرد، وهي تشكل تهديدا للحكم المركزي حيث يمكنها أن تستولي على الدولة وتقيم أخرى على أنقاضها[53]. وذلك وفق نظام المخزن الذي يستمد مصدره من مبادئ القانون العام العربي الإسلامي التقليدي الذي نشأ وتطور في المشرق العربي مع الحكم الوراثي للخلافة الأموية ثم العباسية قبل أن يستوطن بالمغرب العربي في عهد الدولة الإدريسية والدول المتعاقبة على الحكم بتلك الأقاليم، وقد ظلت إدارة المخزن لعهود طويلة إدارة حكم وسلطة شبه مطلقة يتوفر عليها السلطان في تدبير وتصريف شؤون الرعايا. إلا أن هذه المؤسسة الضاربة في القدم نهجت سياسة الانفتاح والتفاعل ثم التطور مع متطلبات العصر تارة، والانكماش والجمود في فترات الانحطاط الذي واكب انقراض الدولة الحاكمة تارة أخرى[54]. إذ تقلص دور المخزن لصالح مشروع جديد، وهو مشروع المجال السياسي الإداري –ترابي[55].

ولقد كان التاريخ السياسي المغاربي محل بحث من قبل عدة مفكرين، وتأتي دراسة "العلامة ابن خلدون" التي حلل فيه الحياة السياسية لدول المغاربية في العصر الوسيط من أهم الدراسات كونه عالم اجتماع عاش في المنطقة وكان على اطلاع واسع على واقع تلك الدول في مختلف المجالات، حيث اعتبر أنها قائمة على ترابط عدة بنى سياسية وهي: سلطة القبلية، والسلطة الدينية وسلطة الدولة، وأن التناقض بين التنظيم القبلي والتنظيم الحكومي والذي هو في نفس الوقت تناقض داخلي وخارجي للدولة يكون الأساس لتطور الدولة[56]. إذ يلاحظ أن الدولة محكوم عليها بعدم الاستقرار المتواصل فديناميكية النسق تتضمن تحولا متواصلا للنخب وفق الدورة التاريخية التي توصل القبيلة إلى السلطة لكي تكون هي بدورها ضحية دورة قادمة، بعد بضعة أجيال من الفارق الزمني، والتاريخ الوسيط للمغرب كله حقب دولوية متتالية في شكل رتيب، ولم تتوصل أية دولة إلى إدخال شيء من التعديل على هذه الحركة التاريخية.[57]

وقد عملت السلطات الاستعمارية على الاستثمار في هذا الواقع المجتمعي بانتهاج عدة أساليب، سواء على الصعيد الميداني بمحاولة اختراق النسيج الاجتماعي الوطني بتوطين الجاليات

الأجنبية في داخل البلاد وسعي الدولة الكولونيالية إلى ضمان التفوق المادي والثقافي للعناصر الوافدة، مما أفضى إلى إقرار عناصر دخيلة في صلب النسيج المجتمعي التونسي بهدف تغيير بنية هياكله الاجتماعية والثقافية، وقد برز أثار ذلك في شتى المستويات كتغيير التركيبة الديمغرافية وازدياد معدلات الحراك البنائي للمجتمع فضلا عن اكتساح القوالب الثقافية الغربية أسلوب الحياة ونظام المجتمع، لذلك تباينت ردود فعل التونسيين إزاء الحركة الاستعمارية على قدر الإجحاف الذي لحق بمكونات المجتمع مثلما يرى "الهادي جلاب"-وتحملت النخب مسؤولية التعبير عن هذه المواقف وتنظيمها بالصيغ الثقافية والسياسية المناسبة[58]، كما أولت أهمية لمجال التعليم حيث معاهدة الحماية عام 1955 لا تعتبر اللغة الفرنسية لغة أجنبية على التونسيين إذ نصت على ضرورة تدريسها في مختلف درجات التعليم، وهو ما استمر حتى بعد الاستقلال من حيث محتوى البرامج التعليمية واعتماد اللغة الفرنسية، بالإضافة إلى الإبقاء على عدة مدارس تابعة لها كمعهد"كارنو" بتونس و"كابو" بالمرسى ومؤسسات ثقافية يشرف على بعضها رجال دين مسيحيين[59]. أو على المستوى الأكاديمي- التنظيري من خلال جهود المدرسة الاستعمارية والمدرسة التجزئية إلى تغذية الفوارق الوهمية بين المجموعات التي تكون النسيج الاجتماعي للمجتمع المغاربي، وهذا في شكل ثنائيات: عب- بربر، بادية – حضر، العرف- الشرع [60]، وتوصلت إلى وضع نظرية "الأنصاف الشهيرة"القائمة على أن النظام الاجتماعي ليس محفوظا بواسطة الحكم المركزي وإنما قائم أساسا بمأسسة التضاد بين الوحدات الاجتماعية، "اللف Leffs" في المغرب الأقصى و "الصف Seffus" في تونس والجزائر وصورتها في حالة صراع دائم حيث ينفي بعضها البعض بلعبة الأحلاف.وذلك تماشيا مع مبدأ فرق تسد الذي عملت السلطات الاستعمارية على بثه في أوساط الشعوب المغاربية، وساهمت الجامعات الفرنسية على الترويج لفكرة مفادها أن القبيلة المغربية، كوحدة منافية للدولة تماما[61]. من خلال عدة مفكرين (سوسيولوجيون، أنتربولوجيون، مؤرخون، وجغرافيون،...) الذين عكفوا منذ الستينات على دراسة المجتمعات المغاربية لإثبات أطروحات التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب العربي خاصة في المناطق الناطقة بالبربرية في المغرب الأقصى والجزائر، ومن بين الدراسات التي عنيت بدراسة المجتمع التونسي، محاولة المؤرخة "لوسيت فالنسي" التي توصلت بعد دراسة المجتمع القروي التونسي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أن الفصائل القبلية التي كانت تشكل آنذاك 50% من مجموع السكان كانت تخضع لتنظيم انقسامي تتجلى معالمه في:

- عدم الاعتراف بالوجود الفردي لكون هذا الأخير لا ينفصل عن الجماعة التي بدورها تنتمي للقبيلة كمستوى أعلى للتنظيم الاجتماعي. وهي قائمة على أساس سلالة أبوية وتستند إلى مؤسسها وأبنائه، وهي بذلك تتجاهل الأجيال اللاحقة.

- تتفرع كل قبيلة إلى أجزاء تعمل من خلالها على الإبقاء على العنف الجماعي وضبطه في آن واحد...[62].

إذ فقد ساعد الاستعمار الفرنسي على القضاء النهائي على الحرية النسبية التي كانت تتمتع بها الفصائل القبيلة، لاعتقاده أنها تمثل هاجسا أمنيا له وأنها المصدر الحقيقي للثورة عليه، لذا سعى للتفرقة بينها، والتواطؤ مع بعضها من خلال سياسة الترهيب والترغيب، وهو ما يفسر برامج التي بادرت الحماية الفرنسية إلى القيام بها في المناطق ذات الحضور القبلي، منها إنجاز مسح عقاري لأراضي العروش، وإيجاد نواة استقرار في الأرياف عن طريق "مكاتب الشؤون الأهلية"بالجنوب، وضبط الحدود مع الدول المجاورة، وجعل المنطقة الوسطى والجنوبية "منطقة عسكرية"[63]. غير أن هذه السياسة لقيت انتقد من قبل الباحثين، أمثال "برتيلون Berthallon" الذي عبر عام 1984 عن استيائه في مقال صدر له "بالمجلة التونسية": (لقد وجدنا بين قابس وليبيا ما يشبه دويلة بربرية، تعيش في شبه استقلال، وكان من الأولى بنا أن نحافظ لها على خصوصيتها واستقلالها عوض أن نخضعها لنفوذ الباي. إنها تعرب الآن بسبب ما فعلناه، لقد وحدنا منطقة نفوذ حكم الولاية. وحيث أننا تغافلنا عن مبدأ "فرق تسد"، فإنا هذا التوحيد لن يتم إلا على حساب مصالحنا).

ورغم أن الواقع أثبت أن أطروحات الانقساميين كانت مجرد افتراضات ولم يكن لها صدى في تونس خصوصا وأن هذه الأخيرة تعرف حالة انسجام كبير على المستوى المجتمعي مقارنة بباقي الدول المغاربية الأخرى،غير أن هذا لا يعني غياب ظاهرة القبيلة في المجتمع التونسي، بل أكثر من ذلك فالمجتمع المغاربي ككل له مفاهيمه المحلية الخاصة به والدالة على نوعية العلاقة بين السلطة ورعاياها، تتجسد من خلال مدلولي المخزن والسيبة[64].

وعليه مثلما هو معروف أن لكل مجتمع حضارة سياسية مختلفة، تتمثل في مجموعة القيم والعقائد السياسية التي من خلالها تتحدد نوعية العلاقة بين الطرفين (السلطة والمجتمع) إذ يرجع الوفاق أو الخلاف في المجتمع إلى عدة عوامل تتعلق بالميول والعقائد اتجاه الحكومة بما في ذلك العوامل النفسية وهي تتمثل في الدرجة التي يقبل بها الفرد ويطيع داخل المجتمع، وكذا المدى الذي

يعتبر به الفرد الحكومة كأداة للحفاظ على مصالحه والاستجابة لمطالبه والدرجة التي يعتقد بها الفرد أن له من السلطة ما يستطيع به التأثير على تصرفات الحكومة[65].

ونجد على الصعيد الأكاديمي من اعتمدوا مدلولي المخزن والسيبة في دراسة الظاهرة القبلية في تونس كالباحث "محمد نجيب بوطالب" الذي انصب تحليله على دراسة قبيلة "ورغمة"، حيث اعتبر أنه بالرغم من بعض الاختلاف في طبيعة ودلالة الاستقلالية القبلية، يمكن استعارة الثنائية المفاهمية المغاربية "المخزن والسيبة" باعتبارهما مفهومين متناقضين يصوران واقع التعارض بين حالتي التسيب والانضباط في الدولة السلطانية، أي بين الالتزام والخضوع من جهة، والتمرد من جهة أخرى[66]هذا على المستوى المفاهيمي.

أما بالرجوع إلى دراسة المجال التاريخي والجغرافي لظاهرة القبيلة في تونس، فنجد أن هذه الأخيرة كان لها جذور، حيث عرف التاريخ التونسي القديم والوسيط الظاهرة القبلية في أجلى مظاهرها نتيجة تحركات القبائل بين الشرق والغرب، وكان التداخل الاثني بين المجموعات في"إفريقية"يعد من أهم ملاح هذا الحراك، حيث مجال تحرك هذه المجموعات يجعل من الحدود بين الدول مناطق وفضاءات تداخل مستمر وهجرات دائمة بسبب علاقات الجوار والنسب والتضامن والتبادل بين المجموعات...[67] ، وقد كان للقبائل التونسية تأثير على الساحة السياسية من خلال مؤسسة المشيخة التقليدية التي عارضت الحزب القائم منذ الثلاثينات، حيث كان المشايخ من أهم الفئات المتنفذة التي لم تنخرط كليا في الحزب الجديد حتى عام 1955[68]، كما كان لها حضور من خلال الصراعات والتحالفات فيما بينها من جهة، و من خلال جملة الانتفاضات ضد الدولة من جهة أخرى، كأحداث الحوض المنجمي، وأحداث منطقتي المظيلة وأم العرايس، وأحداث سيدي بوزيد التي انطلقت منها شرارة ثورة الياسمين، حيث تحمل تلك الأحداث دلالات "العروشيّة" وإرهاصا بعودة الوعي القبلي في المجتمع التونسي.

وتأسيسا عمّ سلف إذا كانت القبيلة لها وجود في المجال السياسي والاجتماعي في تونس، ما طبيعة العلاقة بينها وبين المركز(السلطة) بعد الاستقلال؟ وهو ما سنوضحه في إطار الحديث عن مظاهر تحديث المجتمع التونسي.

2-1- محددات الهوية التونسية: إن البحث في هوية مجتمع ما يستوجب علينا النظر إليها على أنها في حالة دائمة من التطور والتكون والتحول، وأنها كينونة مستمرة شكلا ومضمونا، أي

أنها نسبية وليست أزلية بل قابلة للتعديل والتكيف والتفاعل مع الهويات الأخرى[69]، إذ لم يعد أحد اليوم ليؤمن بفكرة الجنسية البشرية المحضة مثلما يرى الكاتب "صلاح الدين التلاتلي" في معرض حديثه عن تمازج عدة حضارات في القطر التونسي، حيث اعتبر أن الإيمان بتلك الفكرة حظ أقل في ملتقى الطرق التونسي، فقد كان لإفريقيا وأوروبا وحتى أسيا أن يضرب كل منها موعدا مستمرا للأخر قبل التاريخ وحتى بعد التاريخ منذ أقدم العصور، فكانت تونس حلقة اتصال بين الحضارات والأمم[70].

وكل أمة من تلك الأمم صبت فيها حضارتها وفنونها[71]، فالفينيقيون التجارة والصناعة، والرومان فنون الهندسة والزراعة، والبيزنطيون الموسيقى والنقوش والعرب المبادئ الشرعية والطب والأدب.وقد انقرضت حضارات تلك الأمم وتعثرت ماعدا الحضارة العربية الإسلامية، إذ فقد انتشر الدين الإسلامي وانتصر في بلاد المغرب ككل، في القرن الثامن واكتسب الفتح الإسلامي دواما وتواصلا ميزه عن الغزو البيزنطي أو الغزو الروماني الذي سبقاه، وبدأت تقوم شيئا فشيئا حضارة جديدة لغتها العربية ومنطقها الدين الإسلامي في إفريقيا وخاصة في عاصمتها القيروان التي عرفت ازدهارا ماديا وثقافيا بعيد المدى[72]. وعليه فقد تحددت معالم الهوية التونسية في ظل الحضارة الإسلامية وفي السياق أو الفضاء المغاربي ككل، من خلال الدين الإسلامي واللغة العربية وأصل السكان ووحدة المصير المشترك...

- أما الدين الإسلامي: فرغم أن انتشاره ببلاد المغرب قد استغرق وقتا طويلا يزيد عن ثلاثين سنة (على عكس بلاد الشام ومصر ثلاث سنوات والعراق أربع سنوات، وبلاد الفرس سبع سنوات) حيث ارتد المغاربة أكثر من اثنان وسبعون مرة، وهذا يؤكد قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما خاطب جنده (إياكم وإفريقيا فإنها فرقت المسلمين). لكن بعدما تأكد المغاربة أن الدين الإسلامي ليس إيديولوجية لسلطة خارجية اعتنقوه ودافعوا عنه رغم اطلاعهم الجزئي عليه[73] وتبنوا المذهب المالكي المخلص في جوهره للقرآن والسنة والنافر من كل تأويل، ولعل هذا المذهب كان أقرب إلى نفوس المغاربة الذين يخشون الخوض في متاهات الجدال والابتعاد عن أراء الخوارج والمعتزلة، وبذلك انتشر المذهب المالكي في المغرب العربي حتى أصبح مالك بن آنس يحكم غيابيا إفريقية بموطئه ومخلصيه[74].

- **اللغة العربية:** لقد كانت اللغة البربرية هي السائدة في المغرب العربي ككل قبل الفتح الإسلامي وهي لغة شفوية لا توجد حروف لكتابتها بالرغم من بعض المحاولات لكتابتها[75]، أما بعد الفتح الإسلامي فقد اختلط السكان الأصليون بالعناصر الوافدة من اليمن والحجاز. ..وهو ما نتج عنها الانتشار الواسع للغة العربية على حساب اللغة البربرية التي تقلصت في بعض المناطق، دون أن تدخل في صراع أو مناقشة مع اللهجات الأمازيغية التي وجدت منذ القدم، وإنما تبوأت مركز الصدارة منذ البداية بصفتها لغة القرآن والعبادات، أي أنها لغة مقدسة، كما أنها لم ترتبط في ذهن المغاربة بفكرة امبريالية أو استعمارية كاللغة اللاتينية والقرطاجية، ولم تنتشر بقرار من السلطة أو المخزن، وإنما فرضت نفسها كلغة دينية وكلغة للتنظيم والإدارة[76].

وقد كان ولازال القطر التونسي أشد تعربا من الأقطار المغاربية الأخرى، فإن كانت اللهجات البربرية يستعملها أهل المغرب والجزائر فإنها في تونس أقل انتشارا، وهذا يقودنا للحديث عن مقوم آخر للهوية التونسية وهو:

- **أصل السكان:** مثلما سلف وأن ذكرنا فقد تعاقبت عدة حضارات على بلاد المغرب العربي، إلا أن السكان الأصليون هم البربر، وهو اسم أطلقه الإغريق على من يتكلمون بلغة غير لغة الإغريق، أما البربر أنفسهم فيطلقون على أنفسهم اسم "الأمازيغ" وهي تعني في لغتهم "الأحرار". أما عن نسب تواجدهم وانتشارهم في الأقطار المغاربية نجد حسب دراسة إحصائية حول ذات الموضوع أجراها الباحث "سعد الدين إبراهيم"في تسعينات القرن العشرين توصل أن عددهم يفوق 15مليون نسمة، أي ما يوازي خمس سكان الإقليم، فهم يشكلون 30% من سكان المغرب الأقصى، ومابين 20-25%من سكان الجزائر إضافة إلى توزعهم في عدة قرى بالجنوب التونسي، وفي الركن الجنوبي الليبي[77].

وعليه وانطلاقا مما سبق ذكره نخلص إلى أن هذا التمازج ما بين الأصل البربري والدين الإسلامي واللغة العربية نتج عنه هوية مغاربية مميزة ومتماسكة ومنها استقى المجتمع التونسي هويته، بمعنى أن معالم الهوية التونسية لا يمكن تحديدها أو فهمها خارج الفضاء (الاجتماعي -التاريخي)المغاربي، الذي يمتلك نفس البنية الاجتماعية ونفس المؤسسات والتقاليد كما أن اللغة نفسها التي يتكلمها المغرب العميق في هذا الفضاء[78].

وقد دافع عن ذلك "د.طاهر لبيب" الذي يرى أن الخطاب السائد حول المغرب العربي مسكون بالخصوصية، وهذه الخصوصية تحولت من بديهية علمية إلى معتقد إيديولوجي يتجول المغربي بين شرفاته ليرى منها أبعاد مغربه تتعدد، تمتد وتتقلص، وليواجه بها الآخر شرقا وغربا، وهي تعني تميزا عربيا عن الغرب ومغربيا عن العرب[79].

وهو ما أكده "د.محمد عبد الباقي الهرماسي" الذي يرى أن المجتمعات المغاربية مندمجة بطريقة غير موجودة في المشرق فهي متجانسة على المستوى الديني والمذهبي (إسلامية-مالكية) وأكثر من ذلك فالمغرب ينتمي بطريقة حضارية لا تقبل التقسيم، لأنه من الناحية الجيوستراتجية هو عبارة عن منطقة حدودية، وتاريخيا أن الثقافة في المناطق الحدودية تكون عضوية، فهي لا تستسهل اعتبارات التميز لأنها تقف باسم المبادئ الأساسية الموجودة في العالم العربي الإسلامي[80]. وإن هذه الخصوصية مابين شعوب المنطقة سوف تتطور في الفترات اللاحقة خصوصا إبان الفترة الاستعمارية، حيث ينتقل هذا التلاحم من مجرد شعور وجداني وتقارب جغرافي أملته الطبيعة إلى مرحلة التأسيس وتأكيد الذات المغاربية التي صنعها التاريخ عبر فترات متلاحقة وهو ما يعبر عنه بـ:

- **وحدة المصير المشترك:** مثلما كان للثقافة والجغرافيا أثر في تشكيل الهوية التونسية فإن للموروث التاريخي هو الأخر دورا مماثلا في ذلك، إذ أن القطر التونسي لم يكن في عزلة عما كان يجري في الأقطار المجاورة له، وإنما كان جزء منها وطرف فاعل في صناعة الوحدة المغاربية، هذه الأخيرة سوف يكون لها تداعيات مباشرة وغير مباشرة على الهوية التونسية. حيث يعتبر علي باشا حمية (أحد مناضلي الحركة الوطنية التونسية) أول زعيم دعا إلى ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح وهو ما أكده عام 1915في برلين[81].

وبالفعل فقد عرفت دول المنطقة عدة محاولات للوحدة والنضال المشترك، وبذلك برهنت فكرة المغرب العربي عن فعاليتها في الميدان السياسي وأصبحت بمثابة إطار مرجعي للحركات التحررية المغاربية، وتدعيما لتلك الفكرة فقد دعا "طلبة شمال إفريقيا" في المؤتمر الخامس بتلمسان في نوفمبر عام 1935 إلى ضرورة تأسيس الوعي المغاربي، الذي لا يتأتى إلا بتوحيد التعليم ومما جاء في البيان (يجب أن لا يقال أننا نعمل على إنشاء وحدة منفصلة، كلا وألف كلا،إننا نعمل إلا على بعث وحدة عتيدة سجلها التاريخ وهو ضامنها).

وبالتالي فقد رافقت فكرة الوحدة المغاربية الكفاح الوطني للشعوب، وكان عام 1958ميلادها الرسمي[82]، واستمرت حتى بعد الاستقلال حيث ظهرت إرهاصات تجسيد الوحدة ميدانيا من خلال المعاهدات الثنائية رغم بعض التوترات والخلافات الحدودية، إلى غاية عام 1989 حيث تم الإعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي[83].

ولكن تلك النظرة التفاؤلية التي كانت سائدة بشأن الوحدة المغاربية أخذت تتلاشى مع مرور الوقت، وأصبحت من الذكريات الخالدة التي حفظها التاريخ، وذلك لعوامل عدة أبرزها قضية الصحراء الغربية وما تثيره من خلاف جزائري-مغربي، إضافة إلى نظرة القادة السياسيين لمسألة اتحاد المغرب العربي الذي ترى فيه مجالا لممارسة الهيمنة والريادة للدولة المتزعمة له، وقد أذكت هذه النظرة في أوساط شعوبها التي أصبحت تتمسك بالخصوصيات الوطنية بعدما كان الانتماء القومي يسمو على الانتماءات القطرية[84]، وخلق هوة مابين "مغرب الشعوب ومغرب الدول"، ولازالت لعبة الأشخاص هي التي تشكل أو تفكك المجموعات بعيدا عن الشعوب المغلوبة عن أمرها[85].

ومن ثم فرغم جلالة مبدأ الوحدة وجاذبيته، مثلما يرى"د.جلال الكعبي" الذي يتحدى المنطق والمعقول، فإن بعض زعماء النضال في المغرب العربي، لم يأبهوا بمجرد أن أمسكوا بمقاليد الحكم بعد الاستقلال من الازدراء بالعواطف الوحدوية الجياشة التي كانت تفيض بها صدور شعوبهم، ولم يترفقوا في استعمال كل منطق ومعقول، وكل الضغوط أحيانا للحد من تفاعل جماهيرهم مع الشعارات الوحدوية المنطلقة هنا وهناك وخصوصا من مصر بعد ثورة ماي 1952.

وبالفعل هذا ما سعت إليه الآبوية البورقيبية في محاولة بناء قومية تونسية حددت معالمها وفق توجهاتها الإيديولوجية لتأسيس مجتمع بمقاييس وخصوصيات مغايرة، تحت شعار تحديث المجتمع التونسي الذي مس بنيته ومقوماته.

2- مظاهر التحديث في المجتمع التونسي:

يتجلى أثر النخبة على المجتمع التونسي من خلال جملة المظاهر التي اكتساها هذا الأخير جراء الإصلاحات الثقافية والاجتماعية المنبثقة عن الخلفية الإيديولوجية لرئيسي تونس ما قبل الثورة، سواء بالنسبة للرئيس بورقيبة (1956-1987) أو بالنسبة لخليفه زين لعابدين بن علي

(1987-2010)، التي جاءت نتيجة أو تماشيا ومسيرة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي حيث حاولت النخبة الحاكمة من خلال ذلك صناعة مجتمع مغاير وفق معايير إيديولوجية، فهي حركية مضبوطة بتوجه نخبوي،وكآلية من آليات الضبط الاجتماعي أوخط الدفاع وحفظ الكيان المجتمعي من الداخل ضد التهديدات المحتملة التي تتوقعها النخبة الحاكمة.

إذ فتحت شعار تحديث المجتمع التونسي وبناء دولة عصرية سعى بورقيبة إلى استيراد الحداثة الغربية الجاهزة وتطبيقها في تونس بهدف التغيير السريع من جهة، وتمتين العلاقة مع فرنسا "الأم" مثلما وصفها بورقيبة من جهة أخرى، وبالتالي الانسلاخ عن المقومات الأساسية للمجتمع التونسي، وقد صرح: "بأنا ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وفرنسا بصورة أخص، وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة، وأن اجتياز البحر المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية"[86]. وقد سار على نهجه بن علي وفق علمانية متطرفة متجاهل الخصوصية الحضارية للدولة التونسية. وبذلك جسدا بورقيبة وبن علي ما توصل إليه العلامة "ابن خلدون" (بأن المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره وزييه ونحلته وسائر أحواله وعوائده...)[87]. سواء فيما يتعلق بالجانب الثقافي أو الاجتماعي.

1-2- إدماج البنية القبلية وتوسيع فضاء الانتماء: بادرت الدولة التونسية منذ تأسيسها إلى القيام بجملة من الإجراءات لتدعيم السيادة الوطنية على كل إقليمها. وتحقيق الإدماج الوطني بكل الوسائل السياسية والاجتماعية والثقافية والقضاء على بقايا المجموعات القبلية في الجهات أو مراقبتها وكذا مقاومة سلطة القوى الموازنة كالزوايا والأحباس، وذلك من خلال:

- التحويرات الإدارية وتحديد سلطة المشايخ ومن ثم استبدالهم بالعمدة، وذلك حسب قانون 27 مارس 1969 الذي اعتبر العمدة أو العمادة وظيفة ومؤسسة جديدتان تسعيان تدريجيا إلى إلغاء المؤسسة التقليدية التي كانت تلعب دور الوساطة بين سلطة الإدارة المركزية والإدارة المحلية، فقد كان الشيخ يمثل وسيطا بين القبيلة والدولة في أغلب الفترات الماضية، ويجمع الضرائب ويستشار في شؤون مجموعته القبلية. .. ثم أصبحت الإدارة هي المسؤولة عن ذلك حسب شروط هي بالأساس سياسية فقد أصبح الانخراط في الحزب يمثل الشرط الأساسي لتقلد هذه المهمة، كما بدأت المجموعة القروية تتخلى شيئا فشيئا عن قائدها التقليدي، هذا الأخير وجد نفسه غير قادر على إدارة السياسة المحلية للحزب ولا إدارة المجموعة ذاتها بالطرق التقليدية. ولما كان الشيخ التقليدي يمثل

رمزا للتمرد والانغلاق المحلي، ويستمد سلطته عبر التاريخ المحلي والجهوي من الوازع العصبي القبلي، فقد سعت السلطة إلى تحجيم دورهم تدريجيا، حيث بدأ الشيخ يفقد مرجعيته العائلية ليكتفي بمرجعية أخلاقية وإقليمية، فمن رئيس قبل الاستقلال إلى رئيس قرية أو دوار في الريف أو رئيس حي في المدينة[88]. علاوة على تلك الأساليب فقد كانت السلطة تعتمد على:

- الخطاب السياسي من أجل إزاحة التقاليد القبلية في الوسط الاجتماعي والسياسي التونسي، فبالرجوع إلى خطب الرئيس بورقيبة نلاحظ أنها تميزت بالازدواجية في التعامل مع المعطى القبلي، فأحيانا يعترف به ويوظفه في خطاباته(يا أحرار ورغمة، يا فرسان جلاص، يا أحرار الهمامة..)لأجل كسب الأنصار وتدعم شرعيته،من جهة، ومحاربة خصومه عبر احتلال المواقع، واكتساح المناطق، متهما إياهم بالتقصير فبأسلوب دعائي كان يغازل النزعة القبلية والبدوية لدى سكان الأرياف جالبا أصوتهم مهاجما سياسة منافسيه ومتهما إياهم بالتقصير. وأحيانا أخرى يهاجم القبيلة والعروشية، حيث القبيلة أو الفتنة هما مفتاح خطابات بورقيبة في الجنوب الشرقي، فبعدما لاحت له بوادر الانتصار على منافسيه أصبحت خطاباته أكثر مباشرة، وأقل مغازلة للشعور القبلي وبدأ يستخدم مفاهيم "الأمة" و"الوطن" و"الشعب" بشكل واسع، معتبرا أن القبيلة لا تشكل هيكلا سياسيا يهدد الدولة فحسب، و إنما باعتبارها إطارا تقليديا يساهم في عرقلة الخطط التنموية في ظل الخيار الاشتراكي، لذلك خصص بورقيبة قسما مهما من خطاباته في الوسط والجنوب لطرح قضية الأراضي الاشتراكية(أراضي القبائل) كعائق للتنمية يتسبب فيه استمرار التقاليد القبلية[89]، إذ لم يكن لبورقيبة أن يحقق البناء الزعامي إلا من خلال القضاء على حاجزين أساسيين وهما مؤسسة الباي والمؤسسة القبلية التي كانت تمثل مرجعية اجتماعية معطلة للمجتمع نحو الحداثة حسب اعتقاده[90]من جهة، وضرورة التحديث الثقافي للمجتمع التونسي من جهة أخرى.

2-2- التحديث الثقافي وإعادة تشكيل الهوية التونسية: في محاولة لإخراج تونس من السياق الحضاري - العربي والإسلامي- وربطها بالحضارة الغربية، اقتداء بالنموذج التركي، حيث كان بورقيبة شديد الإعجاب بالتوجه العلماني ل"أتاتورك"، رغم انتقاده لهذا الأخير بسبب تصريحه بالعلمانية في الدستور، وذكر أنه كان عليه أن يعلن الإسلام ويطبق العلمانية في الواقع، وبهذا لا يترك مجالا لاتهام الدولة بالتخلي عن الدين، مثلما هو وارد في مادة من الدستور التونسي التي تنص على أن (دين الدولة الرسمي هو الإسلام) ولكن المواد الأخرى تجعلها مجرد حبر على ورق[91]، والدليل على ذلك الإنجازات الثقافية التي باشرها بورقيبة بعد ستة(06) أشهر من فترة حكمه أي في

03أوت 1956 وكانت البداية، بإلغاء المحاكم الشرعية وإقامة نظام قضائي بورجوازي مستوحى من النظام القضائي الفرنسي، وشعورا من بورقيبة بالحاجة إلى تعديل الإسلام لملائمة العالم الحديث وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الرجل والمرأة، فقد أقدم في 13أوت 1956 على إقرار قانون الأحوال الشخصية، الذي جاءت مواده مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، علاوة على اتهام شرع الله بالنقص وخوضه تجربة الاجتهاد في المسائل الفقهية بدون رصيد معرفي في ذلك المجال وإنما بناء على توجه راديكالي علماني نابع من نفس متغطرسة ومتعالية عن شرع الله، فقد طعن في القرآن الكريم ووصمه بالتناقض، واتهم الرسول صلى الله عليه وسلم بجميع الخرافات...ومع ذلك خول نفسه مهمة تطوير الأحكام الشرعية بحسب ما يقتضيه تطور المجتمع – حسب رأييه- باعتبار ذلك حق من حقوق الحكام بوصفهم أمراء المؤمنين[92]. ومما ورد في صحيفة الأحوال الشخصية نذكر مثلا: المادة(18) التي تنص على إلغاء تعدد الزوجات، والمادة (143) الخاصة بالميراث حيث جاء في الفقرة (02) منها: على أولوية إعادة الملك لمالكه الشرعي، والذي من خلاله إعطاء الأسبقية في توريثه البنات والحفيدات من بين الورثة من جهة الأب...ومساواة حقوق الإناث المالية والموروثة بحقوق الذكور من أبناء المتوفى[93].

ودائما وفي إطار مخالفة الشرع والتعالي على أحكامه فقد سنت الحكومة التونسية القانون رقم 27 الصادر في 4 مارس 1958 القاضي بجواز التبني حيث فصل في شروطه وكيفيته، وأمر بنشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وتنفيذه كقانون من القوانين الدولة[94]، وتفتيت الأسرة التونسية وقطع الأواصر العائلية بسن قوانين مناقضة للشرع الإسلامي ومن ذلك قانون إلغاء القوامة باعتبارها إهانة للمرأة – قانون الحد من السلطة الأبوية – بالإضافة إلى توقيع تونس على معاهدة نيويورك المتعلقة بحرية الزواج بغض النظر عن الموانع الشرعية،.. وتحريم اللباس الشرعي على المسلمات بمقتضى المنشور 108 بدعوى أنه لباس طائفي، ومن ثم دعت إلى صيانة الزي والعناية بالمظهر والهندام في المدارس والإدارات، والدعوة إلى تحريم صوم رمضان على الشعب التونسي المسلم بدعوى أنه يقلل الإنتاج ويعيق تقدم تونس ونهضتها[95].

-اختيار نظام الحكم في تونس، يوم الأحد يوم العطلة الأسبوعية وجعل من الجمعة والسبت يومي عمل في الدوائر الحكومية، وذلك حتى الساعة الواحدة ظهرا. ومعروف أن أيام العطلة لها دلالة رمزية وترتبط بالهوية الدينية للشعوب، فيوم الجمعة هو يوم العطلة الرسمية بالنسبة للشعوب الإسلامية، والسبت للمسحيين والأحد لليهود. وفي هذا الصدد يطرح عالم الاجتماع "د. محمود

الذوادي" تساؤل حول مدى تأثر الهوية التونسية الجماعية بهذا الخليط من يوم الجمعة وأقل من نصفي يومي الجمعة والسبت؟ وفي نفس الوقت يقدم تفسيرا لذلك، معتبرا أنه من المؤكد أن العطلة الأسبوعية التي يتمتع بها التونسي يوم الأحد لا تجعله يشعر أنه أصبح ذا هوية مسيحية، وأن أقصى ما تفعله فيه هو شعوره بالحداثة. ومن جهة أخرى لا تقترن بقوة في ذهنية التونسي بالنسبة لعطلة يوم الجمعة كونه يتمتع بالراحة لنفس الساعات يوم السبت، وبالتالي هذا الإجراء لا يكاد بالمرة يساعد على تعزيز الجانب الإسلامي في الهوية التونسية، بل على العكس فهو يعمل على تعميق الشعور بالتذبذب والضياع للهوية عند التونسيين أفرادا وجماعات[96].

وفي خضم مواصلة بورقيبة نهجه التحديثي والتهجم على مقومات الهوية التونسية، نجد تهميش اللغة العربية من خلال ازدواجية التعليم، والاستعمال الوسع لغة الفرنسية في الإدارات، وذلك رغم سياسة التعريب التي أقدم عليها بورقيبة، التي وصفت بأنها غير مدروسة أو مخططة، وإنما كانت نتيجة جهود فردية لبعض المسؤولين، وقد اعتبر المفكر "هشام جعيط" أن التعريب المتزايد للتعليم في العهد البورقيبي لم يقترن بازدياد عروبية التونسي، فهو تعريب شكلي، ولم يعرب بالتوازي عمق شخصية الفرد التونسي، ويتجلى ذلك في العلاقة الفاترة لهذا الأخير اتجاه لغته الوطنية[97].

إن تلك الإصلاحات وغيرها هي عبارة عن مؤشرات تنبئ بموقف القيادة التونسية من الانتماء العربي الإسلامي حيث كانت قليلة التعاطف مع فكرة انتساب الشعب التونسي إلى الهوية العربية الإسلامية. وإن موقف بورقيبة هو امتداد لجدل وصراع عرفته النخبة التونسية منذ أواسط القرن التاسع عشر، واستمر طيلة الفترة الاستعمارية وما تلاها من نشأة الدولة الوطنية الحديثة مع منتصف القرن العشرين[98]. وفحوى هذا الصراع هو كيفية التعامل مع النموذج التحديثي الغربي، في حين رأى رواد الإصلاح الأوائل أمثال خير الدين وأبي الضياف والثعالبي ضرورة الاستفادة من المدنية الغربية الحديثة دون أن يؤثر ذلك في مقومات الانتماء والهوية، ضمن المعادلة مثلى تحتفظ بالتراث الإسلامي العربي وتقتبس من الغرب ما تحتاجه من نتاج التقانة، وفي المقابل كانت بعض المعاهد، أمثال المعهد الصادقي، ومعهد كارنو، وغيرها وبعض الجامعات الفرنسية يدفع بالخرجين الذين سيتولون قيادة الحركة الوطنية والدولة الحديثة ومؤسساتها، ممن يرغبون في فك الارتباط مع الهوية الوطنية بمضامينها الرئيسية المجسدة في العروبة والإسلام [99].

وقد حسم التحدثيون في مسألة الصراع حول إعادة الشخصية القاعدية التونسية بعد أن استحوذوا على السلطة عام 1956، لينطلقوا في نحت شخصية قاعدية جديدة قائمة على مبدأ التفكيك والتركيب، بتفكيك كل المرجعيات التقليدية حتى أوشكت على الذوبان كلية في إطار تركيب مرجعية الغربنة والتحديث[100]. وذلك وفق خطة استراتيجية وضعتها النخبة مثلما يرى "د. منصف الوناس" بإقامة تلازم بين التحديث السياسي والاجتماعي من جهة، والتحديث الثقافي والديني من جهة أخرى، تلازم عضوي لأنه يمثل مرتكزا استراتيجيا لعملية التحديث وتشكيل الأنا الوطني وإعادة الشخصية الوطنية من ناحية، ومن ناحية أخرى تلازم ذلك أيضا مع مخطط استراتيجي تمثل في هدم آخر لبنات القبيلة والعشيرة والقضاء على الولاءات الضيقة عبر توطين البدو الرحل ومنع كل التعبيرات العروشية والقبلية التي من شأنها الحد من الولاء للدولة والزعيم[101]. وبالفعل هذا ما جسده بورقيبة حيث كان حذرا حتى في استعماله المفاهيم السياسية، فلم يستعمل إلا نادرا مفهوم "الدولة الأمة" وإنما كان شديد التركيز على "مفهوم الدولة التونسية" أو "الدولة الوطنية"، كونه يدرك تعقيدات وخصوصيات العلاقة الجدلية بين مفهوم الأمة والدين بوصفه عنصرا متجذرا في الشخصية القاعدية والتصورات الاجتماعية التونسية، ووعيا منه بكل الثوابت السوسيولوجية لمجتمعه وفي مقدمتها دور القبيلة ومكانتها في تحديد الاستقرار السياسي للبلاد أو زعزعته بالانتفاضة أو الثورة عليه، مما جعله شديد الحذر والتوجس من العامل القبلي على حكمه، ولذلك سعى بكل ذكاء وحكمة إلى الالتفاف حول الواقع القبلي للمجتمع التونسي باسم الوطنية، لاحتواء القبيلة وطمس معالمها وقطع جذورها بعد أن وظفها في محاربة الاستعمار الفرنسي، لذلك ما انفك بورقيبة طوال فترة حكمه يدعو إلى بناء دولة عصرية، وتجاوز الضغينة والثأر وروح الانتقام[102].

واستنادا عم سلف نستنتج أن السلطة السياسية في تونس عملت على تحصين نفسها من كل الجوانب وزيادة نفوذها على كل المستويات، فمن المجال السياسي إلى المجال الاجتماعي فالمجال الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمثل مورد النخبة المسيطرة على السلطة.

المبحث الثالث: أسس الخيارات التنموية وتداعياتها على المجتمع التونسي

نواصل دائما في التعرف على آليات تحديث الدولة التونسية من خلال اقتراب النخبة، وكيفية توظيف هذه الأخيرة المجال الاقتصادي لاحتواء أو السيطرة على المجتمع التونسي خاصة والدولة عامة، من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

1 - الإطار الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية لتونس

2- السياسة التنموية: وإعادة رسم الخريطة الطبقية في المجتمع التونسي.

3- مؤشرات أزمة التوزيع في المجتمع التونسي

1- الإطار الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية لتونس:

تقع الجمهورية التونسية في أقصى شمال القارة الإفريقية على ساحل البحر المتوسط والذي يحدها من الشمال والشرق حيث طول شواطئها نحو 1200كلم، أما من الجنوب الشرقي فتحدها ليبيا بطول 480 كلم، ومن الغرب الجزائر بطول 1050 كلم. وتبلغ مساحتها 163600كلم[103]. وهي تنقسم إلى إقليمين حددهما الامتداد الجبلي للأطلس التلي والصحراوي وهما:

- **إقليم الشمال:** يقع إلى الشمال من جبال الأطلس يشمل حوالي 3/1 من مساحة تونس ويتركز فيه ما يقارب من 70%من السكان، حيث يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من مناطق الجنوب، و هذا الإقليم من أكبر المناطق استغلالا اقتصاديا إذ يساهم وادي مجردة وسهل تونس بنصيب كبير من إنتاج القمح التونسي[104].كما أن المدن التونسية تقع في النطاق الشمالي ففي مدينة قفصة تسود زراعة الفستق وفي مدن الكاف، تبرسق وسليان وباجه تشتهر بإنتاج الحبوب لا سيما القمح، أما في بنزرت تشتهر بإنتاج البقول والزيتون وفي شرقها بحيرة بنزرت التي تكثر بها كل أنواع الأسماك[105].

- **أما إقليم الجنوب:** فيشمل القسم الثاني من مساحة تونس ويمكن تقسيمه إلى عدة أقاليم فرعية وهي: لسهل الشرقي أو الساحل، ويمتد على طول الساحل صوب الجنوب، يشتهر بأجود أنواع الزيتون إذ يأتي في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية، كما تحتل تونس المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة لزيت الزيتون. والأراضي التلاتية وهضبات الإستبس، تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي، ويساهم الإنتاج الحيواني ب 1/5 من دخل الإنتاج الزراعي بتونس، كما تزخر بحشائش الحلفاء حيث تغطي ما يربو عن 4700 ميل.

- **أما عن الإنتاج المعدني:** فتتمثل الثروة المعدنية في تونس أساسا في الفوسفات والحديد إذ تغطي صخور الفوسفات حوالي 380ميل2 في وسط تونس وقفصة، أما مناجم الحديد فتتركز في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس، إلى جانب ذلك توجد معادن أخرى كالرصاص والزئبق، الملح والغاز الطبيعي[106].

هذا عن التقسيم الجغرافي-الطبيعي- أما بالنسبة إلى التقسيم الإداري، فقد أحدثت الحكومة التونسية بمناسبة المخطط السادس(1982-1986)، بحجة تسهيل تطبيق القرارات السياسية والتنموية إلى تقسيم البلاد إلى ست(6) جهات رئيسية وهي:

- **الشمال الشرقي:** ولاية بنزرت، ولاية تونس، ولاية أريانة، ولاية منوبة، ولاية بنعروس، ولاية زغوان، ولاية نابل.

- **الشمال الغربي:** ولاية جندوبة، ولاية باجة، ولاية الكاف، ولاية سليانة.

- **الوسط الشرقي:** ولاية سوسة، ولاية المنستير، ولاية المهدية، ولاية صفاقس

- **الوسط الغربي:** ولاية القيروان، ولاية القصرين، ولاية سيدي بوزيد

- **الجنوب الغربي:** ولاية قفصة، ولاية توزر، ولاية قبلي.

- **الجنوب الشرقي:** ولاية قابس، ولاية مدنين، ولاية تطاوين.

غير أن واقع التنمية الجهوية في تونس وبخلاف ما يدعيه الخطاب الرسمي السابق يؤشر إلى اختلال كبير بين الداخل والجنوب من جهة والعاصمة والمدن الساحلية من جهة أخرى وهو ما سنفصل فيه في العناصر الموالية.

2- السياسة التنموية وإعادة رسم الخريطة الطبقية في المجتمع التونسي:

إن الاختيارات التنموية التي اتبعتها الدولة التونسية - والدول المغاربية ككل- هي نابعة عن الأبعاد الإيديولوجية والفلسفة السياسية للنخب الحاكمة، المستوحاة من النموذج النظري الأجنبي، لا بسبب فقدان الخبرة العلمية والعملية على حد سوء فحسب، مثلما عبر عن ذلك "د.عبد الحميد براهيمي"[107]، وإنما هي نابعة عن قناعة إيديولوجية منبهرة بالغرب في كل الميادين، وهو ما أقدمت عليه النخبة الحاكمة سواء في إطار بناء الدولة الوطنية حيث واصل بورقيبة عملية التحديث في المجال الاقتصادي من خلال إتباع منهج وسط مابين المنهج الدولوي التصنيعي الذي اتبعته الجزائر ومنهج الانفتاح الذي سلكه المغرب الأقصى[108]، أو إبان فترة بن علي الذي وسع من تدخل القطاع الخاص على حساب تراجع دور الدولة وذلك في نطاق الشراكة مع الأطرف الخارجية خاصة الأوربية منها، وكذا الخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية[109]. كل هذا وغيره سوف نأتي للتفصيل فيه في إطار التطرق إلى:

2- 1- طبيعة الاختيارات التنموية في عهد بورقيبة: لقد مثلت نهاية 1959 محطة تاريخية مهمة للحزب الدستوري الجديد حيث تم رفع شعار الاشتراكية بدلا من الليبرالية وبذلك تم تغيير اسم الحزب الذي أصبح الحزب الاشتراكي الدستوري الذي ضبط السياسة التنموية للبلاد[110]. أو مثلما عبر عن ذلك "د. محمد عبد الباقي الهرماسي"بأن الدولة في المغرب العربي دعيت بدراجات متفاوتة عند الاستقلال أن تتولى نقل الموارد والسلطة في أعقاب انسحاب فرنسا. إذ عرفت تونس في بداية الستينات توجها نحو بناء الدولة على أسس دولوية في تسيير الاقتصاد محدثة قطيعة مع الإرث الاستعماري، واتخذت عدة إجراءات لتعزيز القطاع العمومي من خلال التدخل المباشر في بناء المؤسسات الاقتصادية وإدارتها، وتأميم الأراضي وإرساء نظام التعاضد في الفلاحة والتجارة، وتشجيع مئات المشاريع الاقتصادية التابعة للقطاع العام واستطاعت الدولة أن تتحكم في الأثمان والأجور... وقد كانت "طبقة الموظفين الوسطى"، هي المستفيد الأكبر بحكم دورها وموقعها في المؤسسات المركزية (الحكومة، الإدارة...)، لكن من ناحية أخرى تلك السياسة أضرت بمصالح الكثير من النخب والأعيان، كما أن الدولة لم تستطع مواصلة تحمل أعباء القطاع العام مما اضطرها إلى التخلي ذلك النمط من التسيير عام 1969[111]، حيث ألغت الاشتراكية وصاحب ذلك الاستغناء عن جزء كبير من النخب الاقتصادية والثقافية ذات التوجه الاشتراكي[112]، إذ بحلول نهاية الستينات كانت بورجوازية الدولة (البيروقراطية) قد بسطت نفوذها على كل القطاعات الاقتصادية إما عن طريق

القطاع العام أو عن طريق النظام التعاضدي، ومع سيطرة البورجوازية تعززت هيمنة الإمبريالية الأمريكية على تونس، نتيجة القروض والإعانات الممنوحة لتونس، كما كان من نتائج تلك السياسة خلق أزمة مزدوجة؛ الأولى في القاعدة على مستوى الجماهير الرافضة للوضع، وأخرى في القمة على مستوى الطبقات الحاكمة بين البورجوازية البيروقراطية والبورجوازية الخاصة. وقد أدت الأزمة إلى أزمة سياسية في البلاد انتهت بتمكن أنصار الليبرالية من بسط نفوذهم على الدولة كالهادي النويرة، المصمودي، وسيلة بورقيبة. .. وذلك بعد إزاحة البورجوازية البيروقراطية من مركز القيادة [113]. أمثال أحمد بن صالح الذي انتهى به الأمر إلى السجن ثم المحاكم بتهمة الخيانة العظمى، وكان من بين المستهدفين في قول بورقيبة: "جراثيم يجب التخلص منها"[114].

وبذلك فمنذ عام 1970 وقع الاختيار على إتباع سياسة انفتاحية قائمة على تدعيم ورعاية مصالح البورجوازية الخاصة في كل القطاعات بمساعدة من المؤسسات المالية الدولية، واتخذت عدة إجراءات لتشجيع القطاع الخاص، كإصدار القانون 22 سبتمبر 1969 الخاص بتصفية التعاضديات، والضغط على مجلس الأمة في 1970 بتخصيص أراضي التعاضديات للبورجوازية الخاصة، والتدعيم المالي والتخفيض من فوئد القروض المقدمة، كما تم إنشاء صندوق خاص لتدعيم البورجوازية الزراعية المتمثل في"الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية" إضافة إلى وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية [115].

وكان من نتائج هذه السياسة التنموية أنها خلقت طبقة من الخواص ورجال الأعمال في حقبة قصيرة نجحت في تحقيق استقلاليتها التنظيمية عن الحزب الحاكم من جهة، ومن جهة أخرى أدت إلى صراعات ما بين هذه الفئات الاجتماعية. كما خلقت طبقة عمالية قوية مستقلة عن الحزب الحاكم ممثلة في "الاتحاد العام التونسي للشغل الذي أصبح طرفا اجتماعيا يشارك ويستشار في سياسة العقد الاجتماعي إلى جانب الحكومة ونقابة الأعراف... وعلى صعيد أخر حسنت مستوى معيشة السكان، حيث صنف البنك الدولي تونس آنذاك ضمن الدول نصف صناعية، وبالتالي فرض فوائد أعلى على ديونها. خصوصا في ظل استحداث الدولة التونسية صندوقا للتعويض بغاية دعم بعض المواد الاستهلاكية الحساسة، مستغلة في ذلك مجموعة الظروف السياسية على المستوى الداخلي الممثلة خاصة في انصهار المعارضة اليسارية في صلب النظام من ناحية، كما استفادت الدولة التونسية من الظروف الدولية السائدة في منتصف السبعينات كحرب أكتوبر 1973والثورة الإيرانية 1979، حيث كان لهذين الحدثين تداعيات ايجابية على المالية العمومية، وبالتالي على مستوى الأجور، بسبب

ارتفاع سعر البترول[116]، مما ساهم في تصاعد بشكل مذهل في نفقات صندوق التعويض بداية من منتصف السبعينات ليشمل تدعيمه المواد الاستراتيجية كمشتقات الحبوب والزيوت النباتية، ومود أخرى كالحليب واللحوم والمواد المدرسية... وغيرها، وهذا يعني مساهمة صندوق التعويض بقدر كبير في تحسين القدرة الشرائية لكل فئات المجتمع وبالتالي تمتين الطبقة الوسطى.

وبهدف تحسين الوضعية السكنية للتونسيين أنشأت الدولة بنك الإسكان، الذي تولى منح قروض للمدخرين فيه بأسعار فائدة منخفضة، وكذلك الحال بالنسبة إلى أسعار الفائدة على قروض السكن الموجهة للمشتركين في صناديق الضمان الاجتماعين[117].

وما ميز الفترة البورقيبية هو ظهور الدولة وكأنها لم تتخلى عن سياستها السابقة ذات النهج الاشتراكي، مثلما يرى الكاتب "عبد الباقي الهرماسي"، بسبب توسع نشاط الدولة من خلال القطاعين العام والمختلط. حيث ما انفكت الدولة تسخر قسطا وافرا من إمكانياتها للاستثمار ليس في البنية التحتية والتجهيزات الجماعية فحسب، وإنما في النشاطات المنتجة أيضا كالصيد البحري، الصناعة، والخدمات السلعية، والطاقة،...و هو ما ساهم في زيادة مناصب العمل التي وفرها القطاعين العام والمختلط، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص في ذلك، وكذا زيادة الأجور في مختلف القطاعات[118]. لكن حالة الرخاء الاقتصادي الذي شهدته تونس آنذاك أو ما أطلق عليه "الطفرة الاقتصادية" لم يدم طويلا إذ أخذت نسقا تنازليا ومن مظاهر هذا التراجع نجد مثلا، انتشار أزمة التوزيع تونس.

3 – مؤشرات أزمة التوزيع في المجتمع التونسي:

في دراسة لـ"د حسنين إبراهيم" يرى أن القرارات السياسية هي قرارات توزيعية تتضمن تكريسا لنوع معين من القيم على حساب قيم أخرى، أما عملية التخصيص فتتضمن معنى حرمان أشخاص أو فئات معينة من قيم يمتلكونها أو حرمانهم من قيم يرغبون في امتلاكها، وتمكين فئات أخرى من الحصول عليها[119]. وفي حالة وجود مشكلة العدالة التوزيعية، فإن ذلك ينبئ أن هناك خللا في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويظهر ذلك في صورة فجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب أخر، وهو ناتج إما عن نقص في مصادر الثروة والسلع، أي في القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع، وإما عن غياب العدالة في توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات معينة دون أخرى مما

يفترض ضرورة إعادة النظر في أسس التوزيع[120]. إلا أن في الحالة التونسية يتضح لنا أن أزمة التوزيع هي تكريس لتوجه سياسي لا يأبه لمبدأ المساواة بين المواطنين في سبيل تحقيق توجهاته الأيديولوجية، إذ فالأوضاع التي آلت إليها المؤسسات العمومية التونسية بعد أكثر من 30 سنة كانت إفرازا تراكميا للتجارب الارتجالية التي خاضتها آنذاك (1956-1987)، حيث كان القطاع العام البديل الوحيد لبناء تونس المستقلة، برغم من فسح المجال في وقت مبكر للقطاع الخاص (الأجنبي والوطني)، إلا أن مسؤولية تطوير البلاد وتحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان ظلا واقعان على كاهل الدولة، ونظرا لعبئ المهمة التي اضطلع بها القطاع العام في شتى المجلات فقد أدى ذلك إلى عجزه وبذلك أخذت إفرازاته السلبية تطفوا جليا على كل الأصعدة. ولقد ظهرت أوجه القصور في السياسات التنموية وتحددت معالم أزمة التوزيع من خلال ما يلي:

- عدم العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع، فحسب دراسة أجراها الباحث "محمد هشام خواجكية" توصل إلى أن فئة 5% في قمة التوزيع تستحوذ على 24%من الدخل في تونس [121].

- كما نجد تجليات أزمة التوزيع من خلال عدم توازن القطاعات الاقتصادية حيث يغلب سيطرة القطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي في الدول المغاربية وفي تونس نجد نصيب الفلاحة من الاستثمارات ما بين 1956-1981 هو15.4 % في حين قطاع الصناعة 33.7 % أما قطاع الخدمات 50 %، وعليه فقد تم التضحية بمصالح الريف والريفيين لصالح المدينة، كما اتسعت الهوة بين سكان الحضر والريف ما بين سنتي 1975-1980، ففي غضون هذه السنوات ارتفع معدل المصاريف بحسب الشخص الواحد في القطاعات غير الفلاحية 4.5 % في حين لم يرتفع في القطاع الفلاحي 1.5 %. وقد انجر عن تلك السياسة زيادة النزوح الريفي نحو المدينة مما خلف عدة مشاكل أخرى تتعلق بالبناء الفوضوي، وتهميش متزايد للجماهير الحضرية الضعيفة الدخل[122]. وهو ما أدى إلى:

- اختلال في التوزيع الجغرافي للسكان، إذ يتميز بالتفاوت بين المناطق الساحلية الشرقية التي توجد بها كثافة سكانية مرتفعة وتتناقص في المناطق الداخلية والجنوبية حيث تبدو شبه خالية. وإن هذا التباين في التمركز جاء نتيجة لظروف طبيعية وبشرية واقتصادية[123]، حيث يوجد تدرج بين داخل البلاد وسواحلها (أي اتجاه غرب - شرق). فالولايات الساحلية (13 من مجموع 24 ولاية) مثلاً تحتضن 65.3% من مجموع السكان بكثافة سكنية عالية (140 ساكن في الكم مربع مقارنةً ب 66.3 في كامل البلاد)، كما أنها تتميز بتنوع اقتصادي فهي تستحوذ على سبيل المثال على 85% من

المؤسسة الصناعية في البلاد و87.5% من اليد العاملة في هذا القطاع، بالإضافة إلى ذلك يشهد المجال السكاني في تونس تباين آخر يتمثل في ارتفاع نسبة سكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف، نظرا للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن إذ تهيمن المجموعة الحضرية على ما لا يقل عن خمس مجموع السكان ككل[124]، حيث بلغت نسبة التحضر في تونس 66.3% سنة 2008 والشبكة الحضرية متواجدة على السواحل الشرقية بين مناطق بنزرت وقابس مروراً بالعاصمة تونس والوطن القبلي والساحل وصفاقس أين تتمركز أهم المنشآت الاقتصادية وكذلك 80% من السكان المتحضرين[125]. وهو ما أدى إلى:

- خلق فوارق جهوية إذ ثروة البلاد غير موزعة بالتساوي بين جهاتها المختلفة، وقد استفحلت هذه الظاهرة منذ استولت العصبية الساحلية على السلطة، حيث اتجهت إلى تركيز التنمية في الساحل رغم تعثرها على حساب باقي الجهات، مثلما هو واضح في الجدول التالي:

	1956	1995	الفارق
الجهة الشرقية	90%	85%	-5
الجهة الغربية	10%	15%	+5
المجموع	100%	100%	0
المصدر: البنك المركزي التونسي أفريل 1996			

حيث يتضح سيطرت المناطق الشرقية على نسبة واسعة من الاستثمارات[126]. وما أدى إلى اختلال جهوي أفرز خارطة معتلة في تونس، متضخمة الرأس في مناطق محظوظة في الشمال والساحل، وجسد هاو في مناطق معدومة في الوسط والداخل، وإن هذه السياسة التنموية هي نابعة عن ارث استعماري قديم عمل على تركيز استثماراته في العاصمة والساحل وتجاهل بقية المناطق[127]. وقد انجر عن تلك السياسة شلل نصفي للاقتصاد الوطني، وذلك بسبب:

- الاستثمار في القطاعات غير الفلاحية أي التركيز على قطاعي السياحة والصناعة، فعلاوة على تهميش القطاع الفلاحي فإن المناطق الداخلية والجنوبية شهدت فراغ صناعي واضح نظرا لتمركز المشاريع الصناعية في المناطق الساحلية[128]، وإن تلك السياسة التنموية كرست التفاوت ما بين فئات المجتمع، وكان من نتائجها:

- انتشار الوعي بالحرمان الاقتصادي [129]، وهو ما يمكن أن نعتبره كدلالة واضحة عن فشل النخبة السياسية في المجال الاقتصادي ومن ثم في خلق هيكل اجتماعي قائم على اللامساواة، حيث بعدما كانت النخبة تراهن على أن يتحول المجتمع التونسي إلى "أمة وسط "أي أن تكون الأغلبية من فئات الطبقة الوسطى على شكل معين حيث يشكل الفقراء والأغنياء هامشا صغيرا في كلا الطرفين [130]، إلا أن واقع المجتمع التونسي لم يكن كذلك حيث بدت مظاهر اللامساواة بين القطاعات وفئات المجتمع وداخل صفوف النقابات العمالية، وهو ما انجر عنه وقوع عدة مظاهرات واحتجاجات على خلفية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها تونس في الفترة البورقيبية كالإضراب العام في جانفي 1978، وانتفاضة الخبز عام 1984. ..و ارتفاع عدد الإضرابات العمالية حيث وصل سنة 1977 حوالي 452 إضراب، وزيادة التناقضات الاجتماعية والطبقية، حيث الاهتمام بالصناعة صاحبه إهمال للفلاحة[131]. كما اعتبرت تلك السياسة بأنها وضعت لتطوير وإنتاج حاجيات السوق الخارجية مضحية بالحاجيات الصناعية للبلاد مما أفرز زيادة في الفقر والبؤس في أوساط واسعة من التونسيين[132].

إذن فالنخبة الحاكمة في تونس في إطار بنائها الوطني الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مثلما خلقت مشاريع فهي في الآن ذاته خلقت بؤر للتوتر والصراع نظرا لإقصائها أطراف معينة على حساب رضا أطراف آخرين ومنها انبثقت المعارضة السياسية. ترى كيف تعاملت السلطة مع حالات اللارضى؟. وهو ما نتطرق إليه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: آليات تعامل بورقيبة مع المعارضة السياسية

إن آليات تعامل السلطة السياسية والممثلة في شخص الحاكم مع المعارضة السياسية هي مستوحاة من فكر وتوجه هذه الأخيرة التي كيفت الدستور بما يضمن ترجيح الكفة لصالحها، إذ فقد تمارس العنف والإكراه والتهميش أو حتى التصفية الجسدية باسم أولوية حفظ السلم والأمن الوطنيين، كما قد تلجأ إلى أسلوب المهادنة أو الإغواء بالامتيازات لاحتواء الاتجاهات المعارضة لها، فإن بورقيبة مثلما يرى "إبراهيم بن طوبال"يجيد التلاعب بالرجال ووسيلته في ذلك تسهيل إفسادهم وانحرافهم واستغلال ضعفهم وتناحرهم ليتمكن من القضاء عليهم بسهولة، وبذلك فإن السمة المميزة للمنهج البورقيبي هو أنه لا يترك أحد ليكبر ويصبح مركز قوة وتهديد له، إذ اعتمادا على أنه ليس من مصلحة أي من الأطراف المختلفة المستفيدة من البورقيبية أن يقضي عليها باعتبارها ضمان لمصالح الكل في مواجهة التطورات التي يمكن أن تعصف بهم جميعا، والاستعانة بجزء منها في تصفية الأخرى ثم تصفية هذا الجزء بدوره واستبعاد رجال البلاط ثم تقريبهم وبعد ذلك إبعادهم وهكذا دواليك. وبالتالي ما من مسؤول تونسي واحد يمكنه أن يأمن غدر بورقيبة مهما كانت منزلته، مثلما حدث "لأحمد بن صالح، والطاهر بلخوخة...وغيرهم"[133]. ومن وجهة نظرنا نعتقد أنه يكفي هذا الوصف الذي قدمه الكاتب والمناضل وأحد المتضررين من الحكم البورقيبي "إبراهيم طوبال" لفهم علاقة بورقيبة بالمعارضة، فهي علاقة مضبوطة ومحبكة بإتقان من قبل الزعيم وهو ما يتجلى في آليات تعامله مع أطياف المعارضة السياسية منذ الاستقلال إلى أخر أيام حكمه. وهو ما سنفصل فيه فيما يلي:

1- بورقيبة والتيار القومي: الإقصاء المبكر

تعود جذور الخلاف مابين التيار القومي اليوسفي وبورقيبة إلى عام 1955 لما عرضت فرنسا على تونس والمغرب فكرة الحكم الذاتي وتأجيل الاستقلال الكامل في مرحلة لاحقة، وكان ذلك بعد أكثر من سبعين (70) سنة من النضال الذي دخل مرحلة الكفاح المسلح عام 1952، ولقد رفض المغرب اقتراح فرنسا في حين قبله الحزب الدستوري، وبذلك تم التوقيع على اتفاقيات الاستقلال الداخلي عام 1955. وإن هذه الخطوة التي خطاها الحزب الدستوري أحدثت شرخ عميق شق النخبة الوطنية داخل الحزب، وقد كان لهذا الانشقاق تداعيات خطيرة على عموم الجسم الاجتماعي والسياسي التونسي، إذ أصبح الشعب التونسي منقسم إلى قسمين: قسم مؤيد لهذه الاتفاقيات وبالتالي موال لرئيس الحزب الدستوري الجديد (الحبيب بورقيبة) ولجماعة الديوان السياسي، وأخر معارض لها وموال للأمين العام للحزب الدستوري (صالح بن يوسف) ولجماعة الأمانة العامة. ولقد تمكنت اليوسفية من أن تجرف وراءها جماهير واسعة وتيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية وعناصر وطنية وأخرى ثورية آمنت بالكفاح المسلح وقد تجسد ذلك التوجه في تشكيل جيش التحرير الوطني التونسي الذي أصبح فيما بعد جزء من جيش المغرب العربي[134]. ونظرا لقوة التعبئة للمقاومة المسلحة من جانب الحركة اليوسفية والتحام هذه الأخيرة بالثورة الجزائرية، وتحالفها مع حركة القومية الصاعدة في المشرق العربي، و قد أدرك بورقيبة (رئيس الديوان السياسي) للحزب الدستوري الجديد خطورة ذلك على طموحه السياسي، إذ اعتبر أن استمرار المقاومة المسلحة ضد المستعمر يعني أن مركز الثقل السياسي سيميل للحركة اليوسفية، وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة حاولت أن تحسم الصراع سلميا بانعقاد مؤتمر تاريخي للحزب، إلا أن بورقيبة ضحى بالمقاومة السياسية بالتحالف مع القوات الجوية الفرنسية وعمل على تجريدها من السلاح كما عمل على بعث (لجان اليقضة) وهي ميلشيات حزبية تتألف من مجموعات مسلحة لتصفية الحركة اليوسفية[135]. وبذلك يمكن اعتبار وجود تلك الثنائيتين على الساحة السياسية كارهاصات أولى لبداية تشكل المعارضة السياسية في تونس.

وجدير بالذكر أن الخلاف تعمق مابين الطرفين ومس كل الجوانب في خضم البناء الوطني للدولة التونسية، وفي هذا الصدد يقول "أحمد بن صالح" الأمين العام للاتحاد العام التونسي للعمال: (كانت تتقد فينا ثورتان: ثورة على أنفسنا لأننا صرنا إلى هذه الحالة من القابلية للاستعمار إلى درجة أنه سيطر علينا، وثورة على الاستعمار)، كما كان هاجس الحفاظ على الأمة التونسية في نطاق الحضارة الإسلامية من أولويات الحركة اليوسفية حيث يقول أحمد بن صالح (...فبكل بساطة

اخترنا أن التمسك بالأصالة والذاتية ومنها حاولنا الانطلاق ابتداء من مجتمع معين، وفي وسط جغرافي معين، ينتمي انتماء معين إلى عالم كان عالمنا أعني عالم الثقافة والحضارة الإسلامية...)[136]. في حين يرى بورقيبة أن ما يربطه بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية وأن مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة، وأن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية[137].

فهذه النظرة البورقيبية بقدر ما أبعدت تونس عن السياق الحضاري الخاص بها، بقدر ما قربت بورقيبة من السلطة الفرنسية وبها استطاع أن يكسب ثقتها ويصبح الوريث الشرعي للسلطة العسكرية والسياسية في تونس بعد الاستقلال، حيث تم تعينه عام 1956 رئيسا للوزراء من قبل اللجنة الدستورية. ومن ثم تحول الصراع مابين شقين ينتميان إلى الحزب الدستوري الجديد، العمود الفقري للحركة الوطنية التونسية، إلى صراع بين دولة ناشئة وحركة سياسية معارضة، يحتكم كل منهما إلى خلفية تاريخية معينة. وبذلك تطور الصراع وأخذ أبعادا جديدة بين حركة الأمانة العامة وجماعة الديوان السياسي خصوصا وأن هذه الأخيرة حصلت على مكاسب مادية وأخرى معنوية[138]. وهو ما عزز من سلطة بورقيبة الذي يرى في المعارضة اليوسفية ضربا من الفتنة يجب سحقها والقضاء عليها كلية، وقد كانت البداية بالتصفية الجسدية لزعيم الحركة الصالح بن يوسف حيث تم اغتياله على يد المحترف "البشير زرق العيون" بمدينة فرانكفورت بألمانيا الغربية عام 1962، إضافة إلى إعدام عناصر أخرى حاولت الانقلاب على بورقيبة بعد اغتيال بن صالح، والحكم غيابيا بالإعدام على البعض منهم الشيخ المسطاري بن سعيد علي الذي أسس رفقت العناصر المتبقية من تيار اليوسفية حركة سياسية حملت اسم (الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس)، وقد طالب ترشيحه إلى الانتخابات الرئاسية عام 1974 بواسطة السفارة التونسية بالجزائر، وبطبيعة الحال رفض بورقيبة ذلك وساق عدة اتهامات ضد الجبهة كتفجير السفارة الأمريكية ودار البيعة اليهودية ومقر الحزب الحاكم ومحاولة الاعتداء على رئيس الدولة، والانتماء إلى تنظيم غير مرخص له. وبالتالي تمت محاكمة عناصر الحركة بالسجن. أما على صعيد نشاط الحركة فقد استغلت توتر العلاقات مابين تونس وليبيا بسبب عزم هذه الأخيرة محاربة الرجعية العربية، وكذا العلاقة مابين تونس والجزائر بسب مساندة تونس للمغرب الأقصى في قضية الصحراء الغربية، وعززت علاقاتها بهما حيث لعبت أجهزة الاستخبارات الليبية، وجهاز الأمن العسكري بقيادة قاصدي مرباح دورا رئيسيا في الترتيب والإعداد اللوجيستيكي لهذه العملية، الذين كان من أبرز

قادتها التونسيين، أحمد المرغني، وعز الدين الشريف، اللذين قادا الهجوم العسكري على قفصة عام1980[139]. حيث استمر حوالي 48 ساعة وكاد أن يقضي على مدينة قفصة من الوجود، في ظل تصادم تيارين الأول يرى في الدولة أنها غير قومية وغير وطنية ولا تمت بصلة إلى راغبات الشعب، والأخر يؤمن بمصلحة الدولة ويرى أن الشدة خير الطرق لتأمين تلك المصلحة، وأن التضحية ببعض البشر فيه خير للجماعة، وقد انتهت العملية بإلقاء القبض على قادة الحركة ومحاكمتهما ومن ثم إعدامهما[140].

وبالنظر إلى ما أحدثته عملية قفصة العسكرية من صدمة هزت أركان السلطة حيث عجلت برحيل رئيس الحكومة الهادي نويرة ومجيء محمد مزالي إلى رئاسة الحكومة في أفريل 1980، إلا أن الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس خسرت المعركة سياسيا وعسكريا في مواجهة النظام[141]. وبذلك حسم الصراع لصالح التيار البورقيبي التحديثي المفرنس، على حساب الجناح اليوسفي العروبي الإسلامي، الذي وجد نفسه أمام خيارين إما الخضوع للتهميش وإما الانضمام للتيار البورقيبي[142].

وعلى الرغم من كون الحركة اليوسفية كانت تمثل تيارا قوميا في أهدافه يرتكز على شعار العروبة والإسلام، لكنها لم تستطع أن تبلور فكرها الإيديولوجي المستقل والقائم بذاته، كما هو الحال بالنسبة للحركات القومية في المشرق العربي كونها حركة ارتبطت بردود الفعل الوطنية بسبب اتفاقيات 3 (حزيران) 1955، لذلك ظلت أسيرة الفكر التلفيقي تمزق وفقد توازنه بين ثقل التراث العربي الإسلامي وصدمة الغرب وفكره المهيمن. لذلك كانت الحركة اليوسفية عاجزة عن بلورة مشروع فكري ثقافي يسهم في تأسيس خط قومي حديث، وبالتالي في التحول إلى قوة سياسية منظمة وفاعلة قادرة أن تؤثر في مستقبل تونس السياسي، وظلت الحركة تعبيرا عن الإحباطات والخيبات، وهي في النهاية حركة رفض أكثر منها حركة بناء، والالتقاء حول رفض هيمنة بورقيبة وما كان يقوم به من مشاريع دون أن تطرح حلول بديلة، بل اكتفت بالمقاومة السلبية النابعة من طبيعة الحركة المحافظة، وهو ما برز في مطالبها كالمطالبة بمحافظة الفلاحين على الأرض، ومحافظة الزيتونيين على هوية البلاد،...فهي حركة تلتف للماضي أكثر ما تنظر للمستقبل[143].

واحترازا من بورقيبة من تجدد ظهور أي معارضة دينية في خضم صراعه مع بن يوسف متعاطفة مع هذا الأخير فقد اتخذ عدة قرارات استباقية كتحويل جامعة الزيتونة إلى مجرد كلية دينية

في شكل عصري، وإدماج سريع لطلبة هذه الجامعة في مختلف هياكل الدولة، وترقية العناصر الشابة والحيوية في مناصب سياسية عليا، وبذلك نجح بورقيبة في احتواء المعارضة الدينية بإدماج قاعدتها في دواليب الدولة، وعمل على إشراك قدامى الزيتونيين في وضع قوانين مجلة الأحوال الشخصية، والتي جاءت أحكامها منافية لتعاليم الإسلام، كما قام بتحجير كل الحركات السياسية ومنع التعددية، وتجميع كل المنظمات الشبابية تحت لواء الحزب الحاكم[144]. وفي نطاق المواجهة الإيديولوجية ومحاصرة فاعلية الهياكل الثقافية للمؤسسة الدينية التقليدية، انتهج بورقيبة سياسة تعليمية قوامها العلمانية وبناء المؤسسات الجامعية والتكنولوجية التي تعتمد تدريس ونشر العلوم والتقنيات الحديثة أسوة بفرنسا، كما قام بتصفية الأحباس بإصداره قراري 31أيار 1956 و18 تموز 1957وذلك لتفكيك البنية التحتية الاقتصادية للمؤسسة الإسلامية. وكذا احتكار الدولة للنشاط الديني وإشرافها عليه مباشرة من خلال مؤسسة الشعائر الدينية التابعة لرئاسة الجمهورية، تحويل العلماء التقليدين والمفتي إلى موظفين رسميين ومستشارين لدى السلطة السياسية إزاحة المؤسسة الدينية عن كل دور ديني وروحاني على المستوى الاجتماعي. .. وبذلك مارس بورقيبة الوصاية على الشعائر الدينية واستفاد من الرموز الدينية التقليدية لتبرير الإيديولوجية التي كانت تبحث عن موطئ قدم وسط الفضاء الثقافي التقليدي، ورغم علمانيته إلا أن لم يمنعه من الشعور بالحاجة في فترات معينة إلى الإسلام كحجة قصوى على المستوى الداخلي لتبرير لشرعيتها ومواجهة الحركات الدينية التي تتبنى قيم تعبوية كالعدالة والحرية والتي من شأنها أن تكون قيما مزاحمة لقيم السلطة السياسية من جهة[145]، وللمناورة به على المستوى الخارجي من جهة أخرى، خصوصا في ظل احتدام الصراع بين بورقيبة وعبد الناصر حيث أصبح بورقيبة يؤكد على البعد الإسلامي لتونس ويناصر فيصل ملك المملكة العربية السعودية في إطار الصراع على الزعامة بين مصر وهذه الأخيرة، كما تم إنشاء الجمعية القومية للمحافظة على القرآن الكريم وتأسيس مجلة جوهر الإسلام في جويلية 1968. مع ذلك فقد كانت السلطة حذرة في تعاملها مع الإسلاميين، فبعد تفطنها لاستغلال منابر جمعية المحافظة على القرآن لنشر الفكر الإخواني المعادي لتوجهاتها سارعت لإخراجهم منها حتى لا يتكرر سيناريو المعارضة الزيتونية.

يفهم من سياسة بورقيبة هذه أنه أراد أن يسد باب المعارضة الإسلامية، وتأجيله لوقت لاحق، ليتجه صوب المعارضة اليسارية وخاصة الحزب الشيوعي باعتباره القوة الوحيدة القادرة

على صياغة وقتئذ مشروع بديل للحزب القائد خصوصا في ظل تركيزه(الحزب الشيوعي) على أطروحة الوحدة الوطنية المؤسسة على برنامج يقود إلى النماء والتقدم والتحرر.

2 – السلطة والمعارضة اليسارية: جدلية التجانس والصراع

جدير بالذكر أن الحزب الشيوعي كان القوة السياسية الوحيدة المعارضة في تونس بعد الاستقلال، وقد سادت حالة من الوفاق بينه وبين الحزب الحاكم في بداية الاستقلال، حيث أيد كل إجراءات الحكومة وخاصة منها تأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى، كما شارك في الانتخابات التأسيسية للمجلس النيابي عام 1956 وفي الدورة التشريعية عام 1959 وكذا في الانتخابات البلدية...وقد كان الحزب يتمتع بفسحة من الحرية مكنته من عقد ثلاث مؤتمرات عام 1956 و1957 و1962 تم خلالها تقويم سياسة الحزب ومواقفه، كما قدم نقدا للأخطاء التي ارتكبها الحزب في تلك الفترة، وفي عام 1962،وعلى إثر محاولة انقلابية على النظام تم تجميد كل الأحزاب السياسية ومن بينهم الحزب الشيوعي حيث حظرت صحافته وشنت حملة اعتقالات واسعة ضد قيادة الحزب ومناضليه كمحمد حرمل، عبد الحميد بن مصطفى، الهادي جراد...وخلال تلك الفترة اقتصرت مهمة الحزب على المحافظة على وحدته الإيديولوجية والسياسية عبر مقاومته الانحرافات اليمينية واليسارية التي برزت داخله، كما عقد مؤتمره الثامن عام 1981 قبل رفع الحظر بأشهر قليلة تطرق فيه إلى انتقاد السياسة المنتهجة من قبل الحزب الحاكم ومخلفاتها السلبية خاصة على المستوى الاقتصادي، كما طرح مشروع الحزب الشيوعي. ومع تأزم الوضع الاقتصادي والسياسي حيث كانت انتفاضة جانفي 1978 وأزمة الاتحاد العام للشغل التونسي عقب سيطرة الجناح الأكثر رجعية في صلب النظام اثر الانتفاضة والانقلاب على رئيس الاتحاد الحبيب بن عاشور ومحاكمته ثم إعدامه ووقوع عملية قفصة العسكرية عام 1980، كلها عوامل دفعت ببورقيبة إلى انتهاج سياسة- انفتاحية- ديمقراطية، ومن ثم تم رفع الحضر على الحزب الشيوعي الذي استأنف نشاطه العلني بإصداره جريدة (الطريق الجديد) في 03 أكتوبر1981، ولقد عاد الحزب الشيوعي للحياة السياسية من خلال مشاركته في الانتخابات التشريعية لعام 1981 والتي رغم قلة المعارضة المشاركة فيها إلا أن السلطة زورت نتائجها، كما سجل الحزب مواقفه اتجاه القضايا التي كانت تمر بها البلاد كثورة الخبز عام 1984 حيث وجه انتقادات للسياسة الاقتصادية المنتهجة، كما أسهم بالتنسيق مع باقي فصائل المعارضة في استبدال حكم الإعدام في حق المشاركين في ثورة الخبز

بالسجن المؤبد، .. وعلى العموم اعتبرت مواقف الحزب ضمن المعارضة الإصلاحية مثلما وصفها المفكر توفيق المديني[146]، والشيوعيين بذلك يطمحون لانتزاع الاعتراف بهم كمكون من مكونات المجتمع السياسي التونسي، رغم أنهم لم يقدموا منافسة حادة لحزب الدستور بقدر ما ارتبط بنقد ضمن دائرة الاعتراف بدورهم الوطني وأحقيتهم في تأسيس مشروعيته على هذا الاعتبار، فلم يكن العرض الإيديولوجي للحزب الشيوعي التونسي يقدم قطيعة بالنسبة إلى منظومة القيم المهيمنة لدى اليسار الدستوري الجديد وبشكل أخص عند الطلاب، وكان الفرق الحقيقي فرقا عمليا وتنظيميا بالدرجة الأولى، كالنضال داخل الدستور الجديد لثني سياسته في اتجاه تقدمي أو النضال داخل الحزب الشيوعي لثني سياسة الدستور الجديد من الخارج[147]. وإلى جانب الحزب الشيوعي كانت عدة تنظيمات ماركسية جديدة تنشط على الساحة التونسية ممثلة خاصة في حركة آفاق والمجموعات المنبثقة عنها.

- حركة آفاق: هي نتاج تحالف عدة تيارات فكرية شيوعية وماوية وتروتسكيية وبعثية وناصرية في محاولة لتشكيل (تجمع الدارسات والعمل الاشتراكي التونسي) في عام1963 بباريس فقد ضمت عدة أطاف لا جامع بينهما سوى معارضتهم للسلطة، وإقصاءهم من النشاط في صفوف الاتحاد العام لطلبة تونس باعتبار جلهم طلبة. وقد سجلت الحركة مواقفها المعارضة خصوصا بعد تحول مقرها من باريس إلى تونس، حيث أصبح لها عدة فروع في البلاد وأصبحت تشارك في الهيئات النقابية والطلابية وفي الملتقيات الفكرية. وخاضت الحركة أبرز معاركها مع السلطة عقب هزيمة أكتوبر1967بقيامها بعدة مظاهرات واحتجاجات في تونس أدت إلى حرق بعض المنشئات الدبلوماسية الغربية، مما عرض مناضليها للسجن والاعتقال حيث تعرض تنظيم آفاق إلى محاكمة سياسية 2 تموز 1968 وصدور أحكام قاسية ضد مناضليها وصل بعضها إلى السجن مدة عشرين عام مع الأعمال الشاقة، وهو ما أسهم في تحطيم البنية التنظيمية للحركة. ولقد كان من أثر تلك السياسة أن حصل تغيير في اتجاه الحركة الفكري خاصة فيما يتعلق بالهوية والانتماء، فتحولت من حركة تدافع عن القومية العربية والوحدة العربية إلى تبني مقولة الأمة التونسية والدفاع عنها، شأنها في ذلك شأن كبير من الحركات السياسية العربية التي بدأت قومية عربية ثم انتهت ماركسية وأحسن مثال على ذلك هو حركة القوميين العرب التي كانت لها امتدادات تخترق الحدود الجغرافية للدول العربية فتحولت إلى حركات قطرية الانتماء ماركسية الإيديولوجية، مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بعدما كانت تدافع من قبل على الانتماء العربي وتنتقد السلطة في

توجهها الغربي[148] إذ فقد فجرت هزيمة أكتوبر التناقضات الإيديولوجية والسياسية في صفوف حركة آفاق، كما أن تجربة السجن التي تعرض لها قادة الحركة خلقت تفاعلات فكرية وسياسية جديدة تجسدت بعد خروجهم من السجن - ضمن الاستفادة من قرار العفو الرئاسي عن السجناء السياسيين- من خلال انتشاء منظمة العامل التونسي وهي امتداد لحركة آفاق وتحرر باللهجة المحلية التونسية مما يعكس انتصار خط التونسة بعد الصراع الطويل القائم بين مناضلي الحركة ولقد ارتكز النشاط التنظيمي والسياسي لمنظمة العامل التونسي في أوساط الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام للطلبة تونس، في الداخل وفروعه في فرنسا، اللذين كانا يطالبان بالتعددية السياسية، والعدالة الاجتماعية واحترم حقوق الإنسان، وقد نجحت المنظمة في بلورة اتجاه نقابي ديمقراطي عميق الجذور في صلب الحركة الطلابية التونسية وفي قاعدة الحركة النقابية العمالية وهو ما تبلور في انتفاضة الطلبة في 05 فيفري 1972 حيث رفعت فيها شعارات معادية للنظام، وجسدت القطيعة بينه وبين الحركة الطلابية، وأسهمت إسهاما فعليا في مقاومة الممارسات القمعية للنظام، إلى درجة أن الجامعة التونسية أصبحت معقلا حقيقيا لليسار الجديد[149].

ولكن بورقيبة ما كان ليترك المجال مفتوح أمام التيار اليساري وهو يرى انتشاره الكاسح، لذا استعان بالتيار الإسلامي وشكل معه تحالف غير رسمي لتطويق المد اليساري، حيث وفر محمد الصياح وهو أحد رموز النظام ومدير الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم ومسؤول ميليشيا الحزب، للحركة الإسلامية الحماية لنشاطها باستمرار في الجامعة بداية من عام 1975، بهدف إجهاض نضالات الحركة الطلابية اليسارية في الداخل، بعد فشل النظام في تصفيتها عن طريق القمع المباشر أو من خلال مشاريع الاحتواء، ومن جهتها استثمر التيار الإسلامي في الوضع واستغل فرصة تغاضي السلطة عن تحركاته حيث كثف من نشاطاته داخل المساجد والجامعات، وبذلك أصبح أكبر منافس للتيار اليساري الذي كان في تلك الفترة عرضة لهجمات السلطة، هذه الأخيرة بلورة خطة لضرب اليسار بالحركة الإسلامية، حيث تحول الصراع في مدرجات الكليات من صراع بين الطلاب اليساريين وأجهزة الأمن إلى صراع بين الطلاب اليساريين وبين طلاب الحركة الإسلامية.

وبذلك تمكن بورقيبة من تصفية كل اليساريين سواء داخل الحزب الحاكم (أحمد بن صالح ورفاقه) أو خارجه بالإطاحة بقيادة الاتحاد العام لطلبة تونس في انقلاب "مؤتمر مدينة قربة"عام 1971، الذي فيه افتك الطلبة الدستوريين قيادة اتحاد الطلبة من اليساريين، وقد زاد التقارب بين

الطلبة الدستوريين والإسلاميين على أثر ذلك الانقلاب حيث عقدت عدة اجتماعات مشتركة بينهما في ظل الاعتقاد السائد بين الطرفين أن الخطر الأكبر يتمثل في الشيوعيين. ومما زاد من حالة الانسجام والتقارب مابين السلطة والحركة الإسلامية هو موقف الحركة المعادي للانتفاضة النقابية في 26 جانفي 1978 حيث اعتبرتها "هيجة مفتعلة"، ويذكر "حميدة النيفر"- أحد مناضلي الحركة الأوائل- أن تاريخ 26 جانفي 1978 هام في تاريخ الحركة لأنه دفعها لأول مرة باتخاذ موقف سياسي (كنا نعتقد أن الإسلام في خطر بسبب هذه الأحداث وأن اليسار سيستولى على الحكم، إذ فنحن لم نكن معارضين للنظام بأتم معنى الكلمة إلا في بعض النقاط لكننا من الناحية الجوهرية كنا نعتقد أن اليسار هو الخطر الأكبر وبالتالي لم يكن موقفنا من نظام الحكم واضحا بصفة جلية)[150].

أما على الصعيد الأكاديمي ومع تقلد "محمد مزالي" مسؤولية وزارة التربية القومية وهو شخص معروف بدفاعه عن التعريب كثفت الحركة مطالبها حول التعريب، وقد شرعت الحكومة بالفعل بعملية التعريب لمواد العلوم الإنسانية، وكانت البداية بمادة الفلسفة كآلية أخرى لضرب اليساريين المتواجدين بكثرة في هذه الشعبة والذين كلفوا فيما بعد بتدريس مادة الفرنسية لعدم قدرتهم على التأقلم مع حركة التعريب، في حين أوكلت مهمة تدريس الفلسفة إلى بعض المشارقة المنتدبين والتونسيين القادمين من المشرق، وهؤلاء كانوا خليطا من القوميين والإسلاميين ومن بينهم راشد الغنوشي الذي استغل المنصب لأجل تكوين أول خلية تنظيمية من الناحية الفكرية للحركة بالجامعة وهذا يعد انتصار آخر للتيار الإسلامي من جهة، حيث كثف من تواجده على المستوى المجتمعي مستفيدا من الدعم السياسي والمادي من قبل السلطة حيث حتى مجلة "المعرفة" أولى نشريات الإسلاميين كانت تطبع بالشركة التونسية للطباعة وفنون الرسم التابعة للحزب الحاكم، ومن جهة أخرى يعد انتصار للسلطة التي استطاعت خلق قطب مضاد لمواجهة اليساريين[151].

وبذلك تقلص المد اليساري، حيث انتهت تجربة العامل التونسي إلى نهاية حركة آفاق وتعرض ناشطوها سنتي 1974 و1975 إلى حملة واسعة من الاعتقالات وصدرت بحقهم أحكام بالسجن، واستمر نشاط المنظمة إلى عام 1985، وهي سنة إعلان عن حزب جديد من صلب تلك المنظمة، بعد تجدد الانقسام في وسط مناضليها وهو حزب العمال الشيوعي التونسي الذي تولى أمانته العامة حمة الهمامي، وقد جاء في ظل تنامي التيارين القومي العربي والإسلامي في الأوساط الجامعية والنقابية، وهو حزب يتبنى الماركسية اللينينية، ونظرا لافتقاده بنية تنظيمية مكشوفة فقد اقتصر دوره في نشاط أمينه العام ونائبه محمد الكيلاني. ولم يحصل الحزب على الاعتماد إلا في

عام 1988[152]، غير أن سياسة بورقيبة تلك لم تستأصل التيار اليساري، والدليل على ذلك تجدد ظهوره في حلة جديدة تحت تسمية:

- **التجمع الاشتراكي التقدمي:** بقيادة "أحمد نجيب الشابي" وكان ذلك عام 1983 في ظل توتر العلاقة بين التيار الإسلامي والسلطة خصوصا عقب أحداث قفصة العسكرية عام 1980، ولقد أحدث الحزب انقلابا حقيقيا في إيديولوجية منظمات اليسار بانتهاجه خط الاشتراكية الديمقراطية، حيث رفض الرأسمالية بوصفها خيارا اقتصاديا يعمق الفوارق الطبقية في المجتمعات، غير أنه اعتبر الحريات الفردية التي تنادي بها الليبرالية البورجوازية ناجعة للجميع حتى للطبقة الكادحة من الشعب، وذلك على عكس الأحزاب الشيوعية التي أولت في كثير من الأحيان الحقوق الاجتماعية اهتماما أكبر على حساب الحقوق الفردية. ولقد بلور توجهه هذا في برنامجه السياسي، الذي حدد فيه السبل الكفيلة لإصلاح النظام السياسي والاقتصادي في اتجاه إقامة نظام ديمقراطي تعددي يضمن الحريات الفردية والعامة وقد سجل الحزب حضوره من خلال جملة المواقف إزاء بعض القضايا السياسية والاجتماعية الحاصلة في تلك الفترة كثورة الخبز عام 1984، من خلال مجلة "الموقف" الناطقة باسم الحزب حيث شكلت منبر إعلامي ديمقراطي لمختلف وجهات نظر المعارضة التونسية[153].

وعلى العموم لم يكن للحزب تأثير كبير على ما يجري في الساحة السياسية التونسية آنذاك، خصوصا في ظل احتدام الصراع حول السلطة في الأيام الأخيرة لحكم الرئيس بورقيبة، معتبرا أنها قضية شخصية تخص رموز النظام وشخصياته الرئيسية، داعيا كل فصائل المعارضة أن لا تنساق وراء التيار وتسقط في لعبة الخلافة[154]، مكتفيا فقط بالتنظير ولم يحصل الحزب على اعتماده إلا في عام 1988 على إثر الانفتاح السياسي الذي عرفته تونس في ظل سلطة السابع نوفمبر. وإن تمتع الحزب بقدر من الحرية فإن ذلك جاء في سياق صراع السلطة مع التيار الإسلامي الذي شكل أكبر تحدي لها، مما جعلها توظف كل الآليات القانونية والسياسية والردعية لمواجهته، نظرا للاختلاف الجوهري القائم ما بين الطرفين.

3- بورقيبة من المناورة بالإسلام إلى البحث في ترتيبات القضاء على التيار الإسلامي:

3-1 الإسلاميون من الوعظ الثقافي إلى التسييس: شكلت الظروف الخارجية والداخلية في نهاية الستينات من القرن العشرين الأسباب الأساسية في ظهور التيار الإسلامي بتونس، أما الظروف الخارجية فتتعلق بهزيمة العرب في حرب أكتوبر 1967، مما أدى إلى تقلص الفكر القومي في البلدان العربية وتونس واحدة منها، كما كان لنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية دعم أساسي وحافز معنوي للإسلاميين.أما الظروف الداخلية فتنصرف إلى جملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها تونس في تلك الفترة، إذ على المستوى الاقتصادي فشلت تجربة التعاضد عام 1969 ومن ثم انهيار العقد الاجتماعي الضمني بين الدولة والمجتمع، وتراجع مصداقية الدولة خصوصا في ظل فقدانها أقوى حليف المتمثل في الاتحاد العام التونسي للشغل ودخولها معه في صراع دموي عام 1978. علاوة على الإصلاحات الثقافية الاستفزازية التي اتخذها بورقيبة كتصفية مؤسسة الزيتونة وبناء نظام للأحوال الشخصية مغاير لقيم المجتمع التونسي.

حيث رغم تحفظ التيار الإسلامي على تلك الإصلاحات إلا أنه هو الأخر أجل الإفصاح عن موقفه وبقي كطرف مهادن على هامش الحياة السياسية، واكتفى بالاستثمار من تغاضي السلطة عن تحركاته في ظل مواجهة التيار اليساري وكثف من نشاطه على مستوى الهياكل الاجتماعية كالمساجد والجامعات واستغلالها كمنابر إعلامية لمخاطبة الجماهير كخطوة أولى لبناء قاعدة اجتماعية تؤمن بفكره(الدعوي). بالرغم من وجود دعوات لاستدراج الإسلاميين كمجموعة شابة للعمل في الحزب الحاكم، حيث اقترح عليهم الشيخ "الحبيب المستاوي" الزيتوني القديم وعضو باللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري، للدخول للحزب وتغييره من الداخل حيث كان يقول "نحن المسلمين يجب أن لا نترك المجال للحزب الحاكم يتصرف كما يشاء، بل ندخل الحزب نسيطر على الشعب واللجنة المركزية، ونصبح قوة مؤثرة في داخل الحزب، اختلفنا معه في ذلك، ولكن باستثناء ذلك الخلاف فقد كان يرى فينا أملا للمستقبل"[155].

فبوجودهم خارج الإطار المؤسسي القانوني، بدأ الإسلاميون يفكرون في تشكيل تنظيم ينفذون من خلاله للمجتمع ومن ثم للسلطة. وقد كانت البداية من الجامعة، حيث يؤكد "راشد الغنوشي" أن أول خلية تنظيمية للحركة نشأت بالجامعة وأنه كان شخصيا يشرف على تكوين عناصرها من الناحية الفكرية من خلال توجيه الطلبة لبعض الكتب ذات الصلة بفكر الحركة، وقد كانت الكليات العلمية هي أولى الكليات التي تواجد الإسلاميون فيها بكثافة كالمدرسة العليا

للمهندسين وكلية العلوم وكلية الطب، وفي ذلك دلالة على أن ظاهرة الرجوع للمقدس مثلما يرى "عبد القادر الزغل" لم تأتي من طرف طلبة منتمين لكليات دينية مهديين بالبطالة، بل من طرف طلبة الكليات العلمية والكليات التكنولوجية، كما أن القاعدة الاجتماعية لهؤلاء الطلبة لا تختلف كثيرا عن القاعدة الاجتماعية التي ينتمي إليها طلبة اليسار، إنهم في الأغلب أبناء البورجوازية الحضرية أو شبه الحضرية اللذين يعشون على عتبة الفقر[156].

وقد ظهرت تسمية "الاتجاه الإسلامي" لأول مرة بالجامعة بمناسبة انتخابات ممثلي طلبة دار المعلمين بتونس في ديسمبر عام 1977، حيث انحصر نشاطها في البداية بالمطالبة بفتح مسجد بالمركب الجامعي، ثم التقدم بمرشحين في مجالس الكليات، وبعدها تطور نشاطهم من خلال استعمالهم لنفس الأساليب العملية التي كان ينتهجها اليسار كالاجتماعات العامة والجرائد الحائطية، حيث أصدروا مجلتهم الحائطية "الحدث السياسي"خلال السنة الجامعية (1979-1980) واتبعوها بحلقات نقاش متنوعة وتجمعات كبرى، وكان أول تحرك جماهيري لطلبة الاتجاه الإسلامي هو الاحتفال بانتصار الثورة الإيرانية. وبالتالي فقد كانت الحركة الطلابية النواة أو "المضغة" الأولى لتشكل التيار الإسلامي، مثلما وصفها "راشد الغنوشي" حيث يرى أن في جسد المجتمع كما في جسد الفرد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ولقد حدد القوميون هذه المضغة فعمدوا إلى الجيش يكثفون نشاطهم فيه حتى بلغوا مراكز قيادية فيه انطلقوا منها للسيطرة على المجتمع كله، وحدد الشيوعيون هذه المضغة، فانطلقوا إلى إلى النقابات الخاصة وجعلوها مكانا لعملهم يجندون الطبقة العاملة ويوهنون السلطة حتى تضعف فينقضوا عليها وعلى المجتمع كله، بينما الحركة الإسلامية لم تحدد بعد هذه المضغة الاجتماعية وظلت توزعها عل جهودها على كل المستويات فتبقى ضعيفة في كل المستويات، ولكن لم يمنع الحركة من أن تتسلم في أغلب الجامعات في العالم الإسلامي على المستوى الطلابي على الأقل مراكز القيادة([157])، ولقد ساهمت عدة عناصر في قوة الحركة الإسلامية في تونس وتجذرها منها:

- قوة الدعوة في الوسط الريفي، وأساسا في القرى حيث يساعد فضاؤها على تمتين الدعاية.

- كثافة عدد الإسلاميين في الكليات العلمية، وانخفاض عددهم نسبيا في كليات التدريس الأدبي عموما.

- المشاركة الواسعة للنساء في الحركة مقارنة بغيابهم في الحياة النقابية.

- ترتكز الحركة على قاعدة اجتماعية قوية أساسها شباب مثقف، حيث يشكل الوسط المدرسي والجامعي بصفة أهم مركز دعاية وقاعدة دعم بالنسبة عليها، أضف إلى ذلك أن متوسط عمر أعضاء هذه الحركة يستقر في حدود 25 سنة، فالعضو النموذجي في الحركة الإسلامية، بكونه شابا تخطى العشرين بقليل، ولد في إحدى المدن الصغيرة في وسط شعبي، تلقى درجة عالية من التعليم من دون أن يقوده الحراك الصاعد إلى نكران أصوله. فبخلاف جيل الخمسينات والستينات الذي راهن على الدولة من خلال الوجود داخل أجهزتها أو من خلال المعارضة، فإن الإسلامي الشاب انهمك في البحث عن الخلاص الفردي والجماعي خارج الدولة، ولا يمكن أن نضع أيدينا على هذا التطور، أو أن نقيس أثره على المجتمع أو أن نناقش المخرج الممكن دون أن نأخذ في الاعتبار المخاض الإيديولوجي والسياسي للحركة ذاتها.

- كما تستمد الحركة فعاليتها من قدرتها على استعمال الكلمة[158]، حيث يفسر الباحث الفرنسي أوليفيه روا "الاختراق الإسلامي في أوساط المثقفين، بأزمة الأيديولوجيات، فتراجع مهابة الأيديولوجيات التقدمية، وإخفاق نموذج الاشتراكية العربية تركا مكانا شاغرا أمام إيديولوجيات احتجاجية ورفضية جديدة، داخل مجتمعات مفككة البنى انبعثت فيها فجأة أفار الأصول والهوية، في مسعى لا يستهدف العودة للماضي، بل الاستيلاء على الحداثة وتملكها داخل الهوية المستعادة. ولهذا فإن الإسلاميين يدعون حيث ما وجدوا إلى التنمية الصناعية، ولعمران المديني ومحو الأمية على مستو جماهيري وتحصيل العلوم. وما يقدمه هؤلاء إلى مقهوري، أو مستضعفي جميع البلدان هو الحلم بالوصول إلى عالم التنمية والاستهلاك الذي استبعدوا منه بلى إن الإسلاموية هي الشريعة زائد الكهرباء[159].

- كما أنها حركة متميزة بكمية إنتاجها الإيديولوجي في صورة مجلات، وكتب وبيانات ومرسلات في الصحف... وهو إنتاج يفوق ما وقع إنتاجه من قبل أي حركة معارضة في البلد. حيث تعتبر مجلة "المعرفة" اللسان الناطق باسم الحركة منذ1972 واستمرت في الصدور إلى حدود 1979 تاريخ إيقافها من طرف السلطة، وقد تمكنت الحركة في هذه الفترة (1972-1979) من إصدار45 عددا من مجلة المعرفة، التي جاءت حافلة بشتى المواضيع الاقتصادية والسياسية والدينية، وكانت مرآة حقيقية للتعبير عن مدى تطور الظاهرة الإسلامية بتونس، ثم أصدرت مجلة "المجتمع" عام 1979 لكن ما لبثت أن تعطلت هي الأخرى، وأصدرت مجلة "الحبيب" في نفس السنة وهي الأخرى تم إيقافها بعد نشر عددين فقط منها[160].

ورغم المضايقات التي كانت تتعرض لها المنابر الإعلامية الخاصة بالحركة إلا أن ذلك لم يمنعها من اكتساح مساحة واسعة من الجماهير حيث ارتفع عدد قراء الصحافة الإسلامية بصفة جوهرية، فسحب من مجلة المعرفة التي كان لا يتجاوز إلا بصعوبة 06 آلاف نسخة في عام 1971 ارتفع إلى 25 آلف قبل حضر توزيعها عام 1979[161]. وبالنظر إلى خريطة المشتركين يلاحظ "كمال الغزى" أن منطقة الساحل ومنطقة الجنوب تستأثران بأكبر عدد من المشتركين تليها مناطق الوسط ثم الشمال الغربي، وهذا في حد ذاته يعتبر غريبا إذ جهة الساحل المنطقة الرئيسية لنفوذ الحزب الدستوري الحاكم قد تم اقتحامها بقوة من طرف الإسلاميين، وبالتالي الثقة في الرمز السياسي لم تبق مرتبطة بالانتماء الجغرافي إلى جهة معينة، فالتحولات المجتمعية التي نتج عنها تبلور الطبقات ومصالحها قد أفرغ نسبيا أنماط ولاء جديدة طبقية الأساس. فجهة الساحل التونسي التي تفرز القسم الأكبر من النخبة السياسية الحاكمة تدل على نسبة ضعيفة من الثقة في أبناءها[162].

وهو ما توصل إليه كذلك المفكر "محمد عبد الباقي الهرماسي"، حيث أشار إلى المفارقة التي شهدتها منطقة الساحل، بالرغم من كونها الجهة المثلى للمجموعات القروية المستقرة، ذات الدخل المنتظم والشخصية السياسية الشديدة التميز، فبعد أن شتتهم الاستعمار كان أهل الساحل هم الأوائل الذين انتفعوا من التعليم، واستحوذوا على الإدارة وتزعموا الحركة الوطنية في أدق فتراتها، وهو ما يفسر صعوبة تغلغل الحركة في المدينة، حتى سنوات 1976-1978 عندما بدأت السياحة والتصنيع اللذان أعطاهما قانون أفريل 1972 امتيازات كبرى في إفراز مضاعفتها، مما نتج عنه إحساسا بالأزمة ما لبث أن احتد، وبفعل ذلك أصبحت الحركة الإسلامية بديلا[163].

وعلاوة على تجذرها الاجتماعي حاولت الحركة مواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى المجتمعي، إذ خلال ربع قرن من الإصلاحات التي مست الأخلاق والمؤسسات والهياكل الأساسية، صارت تونس مجتمعا متغايرا إلى حد كبير وتحديثيا في العمق، وبالتالي فرض على الحركة التكيف مع ذلك التغيير، فهذه الأخيرة حسب قول"راشد الغنوشي" لم تظهر في تونس في مجتمع بدوي تسوده علاقات الفطرة، بل ظهرت في مجتمع أرهقته الحضارة وأثر فيه تقليد الغرب، وهو ما فرض عليها التكيف وفق ما يتطلبه الواقع الاجتماعي والقيام بنقد ذاتي وإجراء مراجعات لأطروحاتها، من ذلك ما يتعلق بموضوع المرأة حيث عمدت الحركة إلى إعادة تحديد دورها في إطار الاستراتيجية الشاملة للتغيير الاجتماعي، وهكذا أصبحت تؤكد على التساوي الأنثروبولوجي بين المرأة والرجل، وتسعى لتحرر من عقدة الاختلاط، وتنادي بتساوي الحظوظ في مجالي التربية

والشغل. ففي نص معنون ب (بماذا تقاس منجزات شعب) منشور عام 1979 فسر بصفة مختصرة الموقف السياسي للحركة، وأنها على وعي عميق بمكاسب تونس وبالنظام السياسي في مقارنته بباقي أنظمة العالم العربي والإسلامي، ولكنه أيضا يحتوي نوعا من النقد الذي يتعارض مع النقد الذي يوجهه اليسار الماركسي أو النظام نفسه[164]، إذ فالواقع التونسي مزيجا من الركام الثقافي، وهو ما فرض على الحركة عبئا كبيرا حيث تطلب منها أن تعمل على الجمع بين معطيات ثقافية تصل أحيانا إلى حد التعقيد وربما التناقض كالتراث والمعاصرة، والجمع بين ثقافة الغرب والشرق مع إبراز الخصائص التونسية، وفي محاولاتها المزج بين كل تلك المعطيات نشطت الحركة في الجانب الثقافي والفكري لدرجة جعلت منها أكثر الحركات الإسلامية عطاء في هذا الجانب الأمر الذي ميز عطاءاتها الثقافية بالبعد الإنساني، غير أن هذا الاجتهاد الفكري ولد رؤى مختلفة حول العلاقة بين العقل والنص ومدى إعمال العقل في مواجهة النص، وقد نتج عن ذلك ظهور تيارين داخل الحركة وصل بهما الخلاف حول هذه المسألة حد الانقسام فظهر تيار الإسلاميون التقدميون الذي توسع في الاجتهاد لتحقيق المقاصد، ومنح العقل دورا كبيرا يصل إلى حد تجاوز النص بحيث أصبح العقل حاكما على النقل. في حين بقي التيار الثاني (النهضة حاليا) الذي يقوده راشد الغنوشي والهاشمي الحامدي رغم كونه تيارا عقلانيا في أطروحاته ملتزما بالنص، إلا أنه يدعوا للاجتهاد، وفي هذا الصدد يبرز "الغنوشي" مفهوما جديدا اسماه (تجديد الدين) و ذلك من خلال أصولية واقعية، وهذه النظرة هي التي طبعت حركة الاتجاه الإسلامي (النهضة) باعتبارها أصولية عقلانية تجديدية تسعى إلى التجديد الشامل عن طريق إحلال مفاهيم وتقاليد إسلامية في تونس بدلا من التقاليد الغربية عن طريق الدعوة إلى الحرية السياسية للجميع كمدخل حقيقي للديمقراطية الحقيقية[165].

وانطلاقا من تلك النظرة فقد دعت الحركة إلى التجذر والواقعية، من خلال الالتحام أكثر باحتياجات الطبقات الشعبية، بعد أن كانت في انفصام مع الواقع الاجتماعي يكاد يكون كاملا في عهدها الأول عن طريق إقامة علاقات عضوية مع الشعب الحقيقي ومشاكله واهتماماته كما يحددها الشعب نفسه، ويناضل من أجلها بواسطة المنظمة النقابية من خلال الإضراب والمواجهة، ولقد اعتبرت أزمة عام 1978 بداية التسييس المعلن للحركة، كما كانت فرصة لاكتشاف حقيقة النقابات باعتبارها كيان حيوي في النظام الاجتماعي يجب التعامل معه، وذلك بعد أن اعتبروا تلك الأزمة بأنها انتفاضة مفتعلة ومطية ركبها البعض لكي يحطم وينهب ويعتدي[166]. وفي هذا الصدد يقر "راشد الغنوشي" (بأن الإسلاميين بقوا بعيدين عن مشاكل الطبقة الشغيلة عن التأثير فيها وتسخيرها

تاركين المجال فسيحا لأصحاب الإيديولوجيات اليمينية أو اليسارية خاصة للتحكم في هذا القطاع عن طريق تبني مشكلاته والدفاع عنه، ويعود سبب ضعف تأثير الإسلاميين في هذا القطاع إلى عدم وعيهم بمشكلاته ذات الطابع الاجتماعية السياسية قبل أن تكون عقائدية. .. فكان من الطبيعي أن تكون الاستجابة لنداءاتهم وسط العمال محدودة لأنهم يطرحون مشكلات غير مشكلاتهم. .. فلقد تطورت مشكلات المجتمع وهم لم يتطوروا فكأنهم ينادون الناس من مكان بعيد)[167].

لذلك دعت الحركة أفرادها بواسطة الدروس الجماعية، إلى الالتحاق بالاتحاد العام التونسي للشغل للخروج من العزلة والبرهنة على التضامن مع العمال. وكان أول بيان أصدرته الحركة في تاريخها دشنت فيه دخولها الحياة السياسية، تناول تحديد موقفها من أحداث 26 جانفي 1978 وأدان بكل شدة النظام الحاكم وحمله مسؤولية ما حدث، وتتالت مواقف الدعم لقضية الشغيلة والنضال من أجل إطلاق صراح قياداتهم. ومنذ عام 1980 غدا الاحتفال في المساجد وتقديم حلول للمشكلات العمالية بمناسبة عيد العمال العالمي تقليدا معروفا يقام في عموم القرى والمدن في المساجد[168].

ولقد كان من مضاعفات عملية التقويم التي أجرتها الحركة أن زاد الطموح السياسي لهذه الأخيرة، فأصبحت تطالب بأن تكون طرف مدني في الحياة السياسية من خلال المناداة بنظام يعترف بالحريات العامة[169]. غير أن هذا لا يعني نفي الطموحات التاريخية للإسلاميين، مثلما يرى "المفكر" محمد عبد الباقي الهرماسي "وإنما يعني بأن الاتجاه الحالي للحركة يخضع لمبدأ الواقع، أكثر منه لمبدأ الرغبة، وأن هناك تمييز واضح بين مرحلة بناء المجتمع الإسلامي وبين الدولة والمجتمع الإسلامي[170].

وإن هذه التصورات وغيرها تم بلورتها في البيان التأسيسي الذي أصدرته حركة الاتجاه الإسلامي عام 1981، موضحة أنها لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام في تونس... فهي مع إقرارها بحق جميع التونسيين في التعامل الصادق مع الدين، ترى من حقها تبني تصور للإسلام يشكل الأرضية العقائدية التي تحدد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها الظرفية...ولقد تمكنت الحركة من البروز كقوة لها جماهير وتجذر اجتماعي وإيديولوجية مكنها من منازعة السلطة بعدما كانت تطالب بالاعتراف بها كطرف مدني في سياق ممارسة الحريات العامة أصبحت تطمح للوصول للسلطة والأمر الذي لم يرق لبورقيبة. وإن هذه الطموح الذي يحمله التيار الإسلامي يذكر بورقيبة بأصحاب طموحات كثيرة مروا به أمثال: صالح بن يوسف، إبراهيم

طوبال...وغيرهم ممن أردوا أن ينازعوا بورقيبة على السلطة، وهو أمر غير مشروع بالنسبة إليه، وبالتالي هو ما استدعاه إلى استحضار مرة أخرى آلية القمع والتهميش ضد مناضلي التيار الإسلامي، وكانت البداية بالسجن، ثم الحكم بالإعدام الذي لم ينفذ.

وتأسيسا عما سلف لقد تطلب بناء الدولة التونسية الحديثة –مثلما يرى "محمد كرو"- وفق النمط البورقيبي في البداية إلى تكميم فم المجتمع بصفة عامة والمجتمع السياسي بصفة خاصة[171]، متجاهلا كل الأطراف السياسية انطلاقا من قناعته بأنه صاحب الفضل في تأسيس الدولة التونسية الحديثة، لذلك فحين سعى صالح بن يوسف إلى ممارسة نوع من التميز إزاء البورقيبية وهيمنتها الإيديولوجية، تمكنت هذه الأخيرة من التخلص منه دون عناء متجاوزة مطامع التيار اليوسفي في الدفاع عن النزعة القومية، والأمر نفسه حصل حيال الاتحاد العام التونسي للشغل، مما يعني صعوبة إن لم نقل استحالة تصور استقلالية المجتمع تجاه الحزب وإيديولوجية، فابسم المشروعية التاريخية لم تستسغ البورقيبية إمكانية وجود قوى منافسة لها، مدافعة عن مشروع مجتمعي مستند إلى منظومة قيم مغايرة، وهو ما حصل فعلا مع كل المنظمات السياسية والاجتماعية، وعليه فقد كان بورقيبة يجيد التعامل مع مختلف الفصائل المعارضة أو يوظف تلك الفصائل للقضاء على بعضها وتبقى السلطة تمثل اليد النزيهة أو دولة القانون التي منحت الفرصة للمعارضة لكن هذه الأخيرة لم تستطيع استثمارها.

الفصل الثاني
آليات الدولة البوليسية في تونس
ومصير المعارضة السياسية

مدخل

إن تشريح لعبة السلطة وفهم آليات اشتغالها قائم على تقطيعات محددة لتموضع الأفراد بحيث ينتهي بهم الأمر إلى الانقسام وفق معايير جاهزة والتصنيف حسب معادلات ثنائية من قبيل: مرضى وأسوياء، أغنياء وفقراء، كفار ومؤمنين، غرباء وموطنين،...

وهذا التقسيم إذا كان يدل على شيء فإنما يدل على أن "ميكرو فيزيائية" السلطة بتعبير "فوكو" التي تشتغل حيث لا تكون مرئية ولا مضبوطة، فتعمل على جدولة أفرادها ومراقبتهم في أدق تفاصيل الحياة سواء أثناء عملهم أو راحتهم، ... أي أنها سلطة انضباطية وهي من يخلق الهوة بين المركز والهامش ويسهر على إقامة التضاد ما بين الطرفين صيانة لمشروعيتها وضمانا لاستمرارية منطقها الاستحواذي وفق منطق عمودي[172]. وإن الطاغية حتى يحصل له انصياع ورضوخ المجتمع يلجأ إلى عدة أساليب قهرية وردعية لعلاج أي تمرد مرتقب، فالدور الذي يؤديه البوليس، ووسائل التعذيب والإعدام، والجو الخانق للمخبرين الرسميين وغير الرسميين، كلها أدوات لأجل التدمير الإجباري لخيال المجتمع الباحث عن الحرية، وإن هذا يكشف عن ضعف وهشاشة الدولة التي تتفنن في قهر مواطنيها جسديا ومعنويا، فالسلطة تغذي روح الجبن والعجز حتى لا يملك الناس زمام المبادرة وشجاعة الاقتحام، وبالتالي يعيش الفرد في ظل الطاغية في حالة دفاع دائم ضد فضيحة عجزه ويأسه، والسترة هي أحد هواجسه، فيتمسك بقوة المظاهر التي تحافظ على بؤسه

الداخلي، وهو ما أسماه الكاتب "بدر خضر" بالسعادة الإجبارية، بالرغم من أن "جنرال الرعب" يسكن صدره ويفقده ذهنه ومرونته، وحرية حركته وتحليله النقدي،...[173]، وإن هذه الهندسة الطغيانية نجد تجلياتها في تونس عهد الرئيس بن علي بكل أبعادها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. مما انجر عنها دولة بوليسية نابعة عن خلفية أمنية استبدادية، ضمنها له الدستور المكيف وفق مصالحه وراعتها بطانته الريعية وحمتها أدواته القمعية المسلطة ضد معارضيه، لكن كيف لهذه الدولة البوليسية أن تتوطد؟ وكيف تشتغل؟ وكيف استطاعت أن تفرض نفسها؟ هي أمور سوف نحاول في كل مبحث من مباحث هذا الفصل اكتشافها مثلما سوف نوضحه فيما يلي:

المبحث الأول: القبضة الأمنية على الدولة التونسية: تغول الدولة

المبحث الثاني: ترتيبات وأسس الدولة البوليسية التونسية

المبحث الثالث: الاقتصاد كآلية لحماية الشرعية وتكريس الاستبدادية

المبحث الرابع: الرئيس بن علي والمعارضة السياسية: دراسة مقارنة بين النص والممارسة

المبحث الأول: القبضة الأمنية على الدولة التونسية: تغول الدولة[174]

بقدر ما يزداد بروز العنف كسلاح مشكوك فيه وغير مضمون على مستوى العلاقات الدولية، يزداد هذا العنف نفسه كعامل فعال في الشؤون الداخلية، وبما أن العنف يحتاج على الدوام إلى مبرر، فإنه يبحث إلى بعث إلى الحياة إيديولوجية عنصرية تخدمه كمبرر، والسلطة بذلك تهدف إلى ممارسة إرهابا خفيا[175]، لأجل خلق قابلية لسياستها القمعية على المستوى المجتمعي، مثلما حصل في تونس في عهد الرئيس بن علي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أصبحت مقاومة الإرهاب مطلبا عالميا، وفي هذا الصدد نجد الدولة التونسية وضعت تشريع قانوني لمحاربة ظاهرة الإرهاب والحد من تناميه، بالرغم من أن تلك الظاهرة لم تكن واقعا وإنما حالة استثنائية فقط إذا قارنها بدول الجوار كالجزائر والمغرب الأقصى، ليس بسبب سطوة الدولة الاستبدادية فحسب، بل لأن تيار السلفية الجهادية لا يستند إلى قاعدة اجتماعية عريضة، كما أن تيار السلفية العلمية الإصلاحية لم تكن له أنشطة معروفة في تلك الفترة، حيث كان جزء هام منه موال للسلطة [176].

وبالتالي فسياسة تمويه الشعب بوجود خطر الإرهاب، هي آلية امتطتها السلطة التونسية لأجل كسب التأييد الجماهيري لقيام الدولة البوليسية، مثلما ترى "حنة أرندت" أنه قد يحدث لمناخ الرأي العام في البلد أن يتدهور إلى درجة تصبح معها أكثرية راغبة في دفع الثمن على شكل تأييد لقيام الدولة البوليسية، تمارس إرهابا خفيا هدفه أن يسود في الشوارع شعار "القانون والنظام"[177].
من ثم فرغم غياب المبرر الأمني لممارسة العنف إلا أن السلطة التونسية مضت في سياستها الأمنية القمعية، بحجة توطيد النظام والقانون، وهو ما أفرز في نهاية المطاف بتأسيس العقلية الأمنية.

1- بن علي الحذر من المؤسسة العسكرية وتمتين المؤسسة الأمنية:

تعتبر المؤسسة العسكرية التونسية فريدة من نوعها مقارنة بالمؤسسات العسكرية في الوطن العربي، إذ تميزت منذ انبعاثها كقوة مسلحة بمستوى عال من المهنية على الرغم من عددها وعتادها المتواضعين، إضافة إلى أنها لم تتورط في انقلابات أو ثورات ضد الدولة أو النظام، ولم تقم بأي دور منذ الاستقلال واقتصرت وظيفتها على مساندة ومساعدة السلطة السياسية، هذه الأخيرة وخوفا على مكانتها من أي تهديد قد يأتي من المؤسسة العسكرية عملت على وضع ضوابط صارمة تمنع العسكريين من الحق في تكوين جمعيات قانونية وسياسية، بما في ذلك الانتماء إلى الحزب الاشتراكي الدستوري الحزب الحاكم آنذاك، كما رفض بورقيبة أن يكون للجيش أي دور داخلي في قمع المعارضة، واعتمد بدلا من ذلك على قوات وتشكيلات شبه عسكرية من حرس وطني، ووحدات لواء النظام العام، كما لم يتح للجيش أي فرصة للقيام بأي دور يذكر في عملية صنع القرار السياسي أو حتى المشاركة الفعالة في رسم الخيارات الإستراتيجية للسياسة الدفاعية المنبثقة بدورها عن المشروع السياسي الوطني، ومن ثم فقد اقتصر دور ومهام القوات المسلحة التونسية على الدفاع عن السيادة الوطنية من دون أن توفر لها السلطة السياسية الوسائل الناجعة للاضطلاع بهذه المهمة اعتقادا منها أن أي تسليح نوعي قد يؤثر في الوضع السياسي الداخلي ومن ثم يقوض البورقيبية[178]، وسار على نهجه بن علي في طريقة تعامله مع المؤسسة العسكرية ورغم كونه قائدا للقوات المسلحة، ظل ينظر للجيش بريبة كبيرة، فتجربته الأمنية جعلته يقظا تجاه الجيش، ولقد ورث بن علي من بورقيبة الخوف من الجيش، لذلك استبعد بعد انقلابه الأبيض صديقه الحميم الجنرال "الحبيب عمار" الذي عاضده في عمله الانقلابي، كما شن بن علي حملة عشواء على قيادات الجيش والضباط الشباب بالخصوص بين عامي 1990 و 1991، حيث أراد التخلص ممن أسماهم بأعداء التغيير من الإسلاميين، فحاكم المئات منهم بتهمة محاولة الإعداد لانقلاب في إطار سيناريو تشويه حركة النهضة فيما عرف ب"مؤامرة براكة الساحل "في شهر ماي سنة 1991 حيث زوج في هذه الاعتقالات والمحاكمات بشباب الضباط ومجموعة من القيادات في الجيش التونسي من الوطنيين بتهم ملفقة، كما واصل بن علي من تصفية العناصر المناوءة له في الجيش حيث اعتبر سقوط طائرة عمودية بمنطقة "مجاز الباب" والتي كان على متنها 13 عسكريا من الضباط وضباط الصف واللواء "عبد العزيز السكيك" رئيس أركان جيش البر أنها عملية مخططة للتخلص دفعة واحدة من طاقم عسكري كامل في ظروف غامضة، خصوصا وأن ذلك الطاقم عرف برفضها لبعض القرارات الصادرة عن وزارة الدفاع التونسي وأشيع أنها كنت تدبر للإطاحة بنظام الحكم،

فطريقة جمعهم في مروحية واحدة أثارت الشكوك، فهذا الفريق العسكري النوعي لا يجتمع إلا صورة استثنائية مما يؤكد فرضية الاغتيال المدبر، فضلا عن سياسة التعتيم الإعلامي التي رافقت تلك الفاجعة حيث أغلق ملف الحادثة دون أي توضيحات مقنعة لعائلات الضحايا أو للرأي العام التونسي، رغم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتحقيق فإن الملف ما يزال مجهول التفاصيل وبالتالي نجح بن علي في إضعاف الجيش بترويع الوطنيين فيه وكبت أنفاسهم، وبالعدول عن برنامج التجنيد حين تم إبدال التجنيد الإجباري بالتعيينات الفردية، وأصبح الجيش قيادات دون جنود[179]. وفي مقابل التهميش الذي لحق بالمؤسسة العسكرية، كانت هناك أهمية ودور متصاعد لقوات الأمن الداخلي في بلورة شكل الدولة ورسم الخطوط السياسية العامة للنظام وللمجتمع، وترجع حيثيات تسلم الأجهزة الأمنية تلك الوظيفة منذ تعيين بن علي في منتصف الثمانينات من القرن الماضي على رأس وزارة الداخلية، وإن ذلك لم يؤدي إلى بناء قوات أمن محترفة بقدر ما أدت إلى"تغول الدولة"وتوغل الذهنية الأمنية التي اخترقت المجتمع التونسي بكل مكوناته بما في ذلك مؤسسات الدولة[180]، حيث تتضخم الأجهزة الأمنية التونسية وتتعدد إلى درجة جعلت من تونس معتقلا أمنيا مقفلا، يقوم على تخصيص رجل أمن لكل 150 مواطن، وأبرز الأجهزة الأمنية مثلما أشار الكاتب التونسي "سفيان الشورابي"ما يسمى "الإرشاد السياسي" الذي يضم عشرات الآلاف من العملاء، ويوجد "الأمن الرئاسي"ويتكون من عناصر في مكتب الرئاسة الجمهورية يقدر عددهم ب 12ألف فرد، وثمة ما يسمى ب "استخبارات الرئاسة" ويتراوح عددهم بين6و9آلاف عنصر، بالإضافة إلى "إدارة المصالح المختصة"و"مصلحة الاستخبارات"، وهو ما أدى إلى التفوق العددي بين أجهزة الأمن التونسية التي تفوق أكثر من ثلاث مرات المنضوين في الجيش الوطني الذي لم يتعدى ضباطه وجنوده 35 ألف[181].

وبالتالي يعتبر أهم انجاز يحسب لبن علي على مدي يفوق عقدين من الزمن هو مأسسة العقلية الأمنية والتي وإن نجحت في التغلب على الخصوم السياسيين أحزابا وأفرادا، لكنها فشلت فشلا ذريعا في حل المشاكل الأصلية التي تفاقمت نتيجة تكريس الذهنية الأمنية ببعدها الاستخباراتي – وليس الفكر العسكري القائم على التخطيط طغت لاحقا على أهم الخيارات السياسية لبن علي، وانعكست تلك الذهنية على كل مؤسسات الدولة لتأخذ هذه الأخيرة لقب الدولة البوليسية في المجتمع الدولي ببعديه المدني والمؤسساتي، فالدولة التونسية التي فقدت طابعها المدني تحت حكم بن علي أصبح ينظر إليها ككيان "مارق"، نجح في تصدير خبراته الأمنية إلى باقي الدول العربية، وما

احتضان تونس لمجلس وزراء الداخلية العرب، والذي يعتبر المؤسسة الوحيدة الفعالة في ما يسمى بالعمل العربي المشترك، إلا دليلا واضحا على طغيان الذهنية الأمنية كلغة مشتركة بين كل الأنظمة العربية على الرغم من اختلاف تركيبتها السياسية واشتداد التناقضات والصراعات فيما بينها[182].

وعليه فبن علي ارتكز على المؤسسة الأمنية لتأسيس شرعيته أو بتعبير "ماوتسي تونغ" السلطة نبعت من فوهة البندقية، فعلى عكس كل من المفكرين "هيغل" و "كارل ماركس" فالأول يرى الإنسان ينتج نفسه عبر الفكر، والثاني عبر تغيير الطبيعة، يجد الجنرال زين العابدين بن علي ضالته في فكر "جون بول سارتر" الذي يرى أن العنف الذي لا يمكن قهروه هو جوهر الإنسان، ومنه يعيد خلق نفسه بنفسه[183].

وعلى الرغم من أن هذه المقاربة بين "مفكر" و"جنرال" تبدوا عرجاء نوعا ما، لكن يظهر لنا أنها تحمل قاسما مشتركا هو "تمجيد العنف"، الأول على المستوى الفكري النظري، والثاني على مستوى الممارسة، كما أن هذا لا يعني أن الرئيس بن علي كان في حاجة لقراءة أو بحث عن تنظيرات حول كيفية التوليف بين العنف والسلطة وإبراز هذه الأخيرة في قالب ديمقراطي - طوباوي- وإنما مقاربتنا هذه جاءت من منبر تحليلي حاولنا أن نجد لها تأصيل نظري من خلال البحث في غياهب الفكر السياسي القديم، إذ فالسجل المهني للرئيس حافل بممارسات العنف منذ أيام بورقيبة ويظهر ذلك من خلال تصفح:

2- الخلفية الأمنية للرئيس بن علي:

في الواقع لم يكن لهذا الرجل تاريخ نضالي إبان فترة الحماية الفرنسية على تونس، حيث يذكر أحد أصدقاء النظام[184]، بأنه لم يتمكن من إيجاد أي شهادة جدية تؤكد أو تنفي انخراط بن علي خلال الفترة (1952-1956) في عمل مناهض للاستعمار، لكن الصحفي يستطرد في كلامه، ويعتبر الأمر عادي بحجة كون بن علي قاصرا في تلك الفترة، وأن سجلات الشرطة لم تسجل وجود أي قاصر، وبالتالي لم تنطلق المسيرة المهنية لبن علي إلا بعد الاستقلال[185]، وبتفحص المسار المهني نجده يغلب عليه الطابع الأمني، فهو رجل الثكنات مثلما كان يلقبه الرئيس بورقيبة، حيث تم إرساله إلى فرنسا رفقة صديقه "الحبيب عمار" وآخرين للدراسة في مدرسة "سان سيرSain-Cyr"، وكذا متابعة دورة قصيرة في الجيش الفرنسي، وبعدها التحق بمدرسة المدفاعية

بـ(شالون سور مارين Chalon –sur Marne)وعزز من تدريبه ذلك بإرساله في إطار بعثة تدريبية في بداية الستينات إلى(فورت بليس Fort Bliss)، كما تخرج من البرنامج الدراسي للاستخبارات والأمن العسكري بـ(فورت هلابريد Fort Holabird)، بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثر ذلك عين مديرا للأمن العسكري إلى غاية عام 1974، ثم ملحقا عسكريا بالرباط إلى عام 1977، فمديرا للأمن الوطني حتى سنة 1980، ثم ابعد من المنصب نتيجة تجاهله لمعلومات استخباراتية غاية في الأهمية، تتعلق بالنيات العدوانية للنظام الليبي والتي ترجمت على أرض الواقع بعمليات تخريبية استهدفت مدينة قفصة، ومن ثم عين سفيرا لتونس ببولندة إلى غاية 1984، وهو تاريخ تعيينه من جديد مديرا عاما للأمن الوطني على اثر الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها تونس والتي هزت شرعية النظام[186]. إذ فقد حددت ثورة الخبز 1984 القطيعة النهائية بين المجاهد الأكبر والشعب التونسي، وكانت هذه فرصة جديدة أتيحت لبن علي الذي يعرف دائما كيف يستفيد من موجات القمع الكبيرة، وسمي من جديد بن علي على رأس الإدارة الوطنية للأمن الوطني، عام 1984 ورقي عام 1985 إلى منصب وزير دولة مكلف بالأمن الوطني ثم بسرعة كبيرة وزيرا للداخلية، وبعدها وزيرا أول في 22 أكتوبر 1987 مع الاحتفاظ بحقيبة الداخلية، وبالموازاة مع ذلك أوكلت إدارة الدرك إلى أفضل أصدقائه آنذاك "الحبيب عمار" هذا الأخير الذي كان له فضل كبير على بن علي بإرجاعه إلى دواليب السلطة وحبك مخططه الانقلابي.

وبالتالي نلاحظ عسكريان رفيقان يرقيان إلى مناصب هامة في ظرف سياسي حرج، إذ فالخطر واضح حيث السلطة القائمة آنذاك كانت تقضي على نفسها من حيث لا تدري[187]. وأمام هذه الوضعية التي صار عليها بن علي لم يعد يفصله عن افتكاك السلطة من بورقيبة سوى بضعة أيام، فبكونه رئيس الوزراء يعتبر ضمانة دستورية كافية لخلافة بورقيبة[188] بعد تنفيذه مخططه الانقلابي، فقد كان البساط يسحب من بورقيبة، الذي تفطن في أخر أيام حكمه لنوايا بن علي وأراد أن يعين مكانه "محمد الصياح"، وهو ما استدعى تعجيل الأحداث وتنفيذ قرار الانقلاب، وتم إقالة بورقيبة حسبما ينص عليه الدستور التونسي، بسبب "المانع المطلق" الوارد في المادة 57، وذلك بحضور النائب العام "الهاشمي الزمال"، وسبعة من الأطباء الذين أجبروا على توقيع التقرير الطبي المزيف، الذي يؤكد على أن حالة الرئيس بورقيبة الصحية، الجسدية والعقلية، لم تعد تسمح له بممارسة المهام الملقاة على عاتقه[189]. ويذكر طبيب بورقيبة "الشاذلي" بأن الزمن أثبت أن الأطباء موقعون على على التقرير الطبي أخطأوا بدليل أن الرئيس استمر بعد عشر سنوات من إعداد

الشهادة الطبية بصحة جيدة وبالتالي فقد صدق حدس وسيلة بن عمار، بعد إرسال بن علي سفيرا لتونس في بولونيا "يا للغلطة سيتعلم هناك أن يقوم بانقلابات"[190]، وبالفعل استفاد بن علي من التجربة البولونية[191] ونفذ الانقلاب على بورقيبة في السابع نوفمبر 1987.

المبحث الثاني: ترتيبات وأسس الدولة البوليسية في تونس

تعرف الدولة البوليسية التونسية بأنها دولة المخابرات الرهيبة بصلاحياتها غير المحدودة، التي يحتل فيها رجال الشرطة والبوليس السياسي القوة الضاربة في ممارسة شتى أصناف الاستبداد والتسلط، وهذه الدولة البوليسية تتمسك شكليا بالمظهر الديمقراطي الخارجي لتسويغ سلطتها، ومحاولة إسباغ الشرعية التي يفتقر عليها نظام بن علي. وتتكون ترتيبات الدولة البوليسية التونسية من النخبة السياسية المتسلطة ممثلة بحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، ومن جهاز البيروقراطية المركزية العليا للدولة، ومن أجهزة القمع والإرهاب المنظم للدولة، أي أجهزة المخابرات بداية من الشرطة السرية وصولا إلى البوليس السياسي ومن البنى الموازية والمساندة للنظام التسلطي، كاتحاد الصناعة والتجارة، والاتحاد القومي للفلاحين، والاتحاد العام التونسي للشغل. ..و في هذا الصدد نجد الباحث التونسي "توفيق المديني"يعرض تجربة الدولة البوليسية في تونس بشكل واسع من التحليل من خلال الوقوف على تفاصيل تجذرها في الواقع المجتمعي والسياسي التونسي[192].ونعتقد قبل ذلك لابد من فهم السياق العام الذي جاءت فيه دولة البوليسية، ومن ثم التعرف على تجلياتها على المستويين السياسي والاجتماعي.

1- ظروف وصول بن علي للسلطة وموقف المعارضة:

تعددت الأوصاف والمسميات التي أطلقت على طريقة وصول بن علي للسلطة كالانقلاب الأبيض، أو الانقلاب الصحي، أو انقلاب أمريكا على فرنسا...إلا أن البحث في تفسير سبب وصول بن علي للسلطة يرجع أو يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف المعارضة السياسية على كل المستويات، فكرا وممارسة، وإن كان ذلك جزء من لعبة النظام السابق من خلال التضييق في مجال الممارسة، أما ضعفها على المستوى الفكري، فيظهر من خلال التصدعات الداخلية التي عرفتها منذ

الفترات الأولى لتأسيسها، فالمعارضة السياسية علاوة على الحصار الأمني والقانوني الذي كانت تمر به المعارضة في الحقبة البورقيبية، كانت تشهد أيضا ضعف على المنهج والتأطير. هو ما هيئ لبن علي المناخ المناسب للوصول للسلطة دون منازع، وجدير بالذكر أن بن علي كان يمثل اليد الخفية للاستئصال المعارضة بكل أشكالها كونه كان وزيرا للداخلية في عهد بورقيبة، من خلال المساهمة في نشر حالة الفوضى واللا أمن لزعزعة النظام وخلق مبررات ضعف سيطرة السلطة وبالتالي التعجيل بإزاحتها، وبعد ما حقق ذلك اتجه صوب رأس السلطة لإثبات عجز بورقيبة عن مزاولة مهامه، كما شكلت التراكمات السلبية التي خلفتها الفترة البورقيبية تداعيات على كل المستويات، سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا، لذلك فقد مثل وصول بن علي للسلطة أمل كبير لدى المجتمع التونسي ككل، إذ رغم الخلفية الأمنية للرئيس إلا أن ذلك لم يمنعه من الحصول على ثقة التونسيين والمجتمع السياسي على وجه التحديد خاصة الأطراف المعارضة للنظام السابق، حيث راهنوا على شعار التغيير الذي بشرت به سلطة السابع نوفمبر.كما أن الخلفية الأمنية للرئيس لم تمنعه من الحصول على ثقة التونسيين، وهذا راجع إلى أن النخبة أو الصفوة السياسية ارتبطت في المخيلة الشعبية العربية عامة منذ أواسط القرن العشرين بمرتدي البذلة العسكرية أكثر من اقترانه بنخبة الفكر والثقافة والعلوم، ولقد جاءت الانقلابات العسكرية لتزيد من ترسيخ من هذا المنهج النخبوي، إضافة إلى الشغف العربي عامة بالعسكريتاريا المغروس في التكوين النفسي والثقافي للفرد في مجتمعاتنا العربية الريفية-الزراعية[193]. بالإضافة إلى ظهور أول تيار سياسي إسلامي الذي شكل تحديا للدولة وللشخص الحاكم الذي كان يعتبر نفسه الرمز الأوحد لوحدة الأمة ولقوة الدولة، إذ فقد أدى الخوف من ضياع السلطة وانفجار الأزمة بالنظام إلى الشروع في تنفيذ سياسة قمعية تجاه حركات المعارضة واتجاه الإسلاميين بالأخص لكونهم أنشط الحركات المعارضة وأكثرها عداء لبورقيبة. من خلال محاكمات الإعدام ضد العشرات من المعارضين بتهمة التآمر على الأمن الداخلي والخارجي للدولة، وقد أدت هذه السياسة إلى تراجع شعبية بورقيبة بدليل تقبل الشعب التونسي بارتياح قرار إزاحة بورقيبة من الحكم في 7 نوفمبر 1987، من خلال ما سمي آنذاك بالانقلاب الأبيض كخيار أفضل لإنهاء أزمة الحكم[194]. وهي الحادثة التي لم يستوعبها المراقبون إذ أن الانقلاب الأبيض الذي أطاح ببورقيبة تم بشكل سريع وكأنه محضر له مسبقا، وقد فهم البعض ذلك الانقلاب بأنه انقلاب أمريكي على فرنسا في تونس، حيث لطالما كان بورقيبة خريج جامعة السوربون صديقا حميما لفرنسا[195].

إذن ما جاء به بيان 7 نوفمبر هو أهم من تغيير للنظام حيث كان في نفس الوقت لغة سياسية جديدة وخطابا كان كل التونسيين حساسين له، ورأوا فيه بوادر برنامج سياسي جديد، واعتبرته الغالبية العظمى للمجتمع التونسي استجابة واسعة لما كانت تتمناه، إذ فقد أوهم الشعب التونسي بمجموعة من الإصلاحات خاصة السياسية منها، كإلغاء الرئاسة مدى الحياة "لا مجال في عصرنا لرئاسة مدى الحياة ولا لخلافة آلية لا دخل فيها للشعب، فشعبنا جدير بحياة سياسية متطورة ومنظمة تعتمد بحق التعددية الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية ".وقد التزم بيان7 نوفمبر فيما هو يشخص عوامل الأزمة الخطيرة للنظام السابق بإرساء دولة القانون وتكريس احترام القانون من طرف الجميع [196]، حيث أعلن في هذا الصدد "سنحرص على إعطاء القانون حرمته، فلا مجال للظلم والقهر، كما سنحرص على إعطاء الدولة هيبتها، فلا مكان للفوضى والتسيب ولا سبيل لاستغلال النفوذ أو التساهل في أموال المجموعة ومكاسبها"[197]. ولأجل ذلك فقد أجرت تونس فعلا إصلاحات قانونية تتضمن حماية أفضل لحقوق الإنسان نظريا على الأقل، بيد أنها في الممارسة العملية ليست أكثر من تشدق أجوف، فالسلطات ضربت عرض الحائط بصورة اعتيادية بالقوانين التي يفترض أن توفر الحماية الفعالة، ولم تشكل تلك القوانين ضمانة كافية ضد التعذيب والمحاكمات الجائرة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، إذ فقد كانت تظهر للعالم الجانب الايجابي، بينما كانت تمارس كل أوجه الإخلال بالتزاماتها الوطنية والدولية إزاء حقوق الإنسان بمعزل عن العالم الخارجي، كالتعذيب بكل أشكاله، المحاكمات الجائرة، والاعتقال والاختفاء القسري...[198]. وبذلك فخطاب الانتقال الديمقراطي لدى سلطة السابع نوفمبر1987 أو ما أطلق عليه "بالعهد الجديد"، الذي تأسس على شعار التغيير، أي القطيعة مع ممارسات العهد البورقيبي من خلال جملة من الإصلاحات التي أعلن عنها بن علي، والتبشير بالتغيير الذي حفز التونسيين على التفاعل الايجابي معه سرعان ما بدأ يخبو بعد مرور أقل من سنتين، حين دخل النظام السياسي التونسي ابتداء من سنة 1989 مرحلة الارتداد والتراجع عن الوعود التي أسس عليها شرعيته الجديدة [199]. وبالتالي سقوط وهم دولة القانون التي روج لها بن علي في العلن، واستطاع أن يوهم بها أشد المعارضين آنذاك الممثل في التيار الإسلامي، حيث نظرا لكونه- زين العابدين بن علي- من أكثر التونسيين معرفة بملف التيارات الإسلامية في تونس، اختار غداة استيلائه على السلطة أن يكون خطابه السياسي منفتحا على الجميع، الأمر الذي دفع زعيم حركة النهضة إلى الترحيب بالعهد الجديد. ولكن حالة التوافق ما بين الطرفين لم تدم طويلا، حيث بمجرد ما تمكن بن علي من الحكم بدأ في خلق

تبريرات للقضاء على الحركة بحجة تهديدها الأمني[200]. ولقد طالت الإجراءات التعسفية كل فئات المجتمع التونسي بما فيهم حتى المقربين من بن علي مثلما حصل لرجل الظل أو الذراع الأيمن لبن علي "كمال يوسف لطيف" فهذا الأخير هو الصانع الحقيقي لمسيرة بن علي المهنية حيث كان من اللذين وضعوا بصماتهم في التدرج السياسي والوظيفي لبن علي[201]. ومع أنه لا يملك تفويضا رسميا إلا أنه يستقبل يوميا في مكتبه وزراء الحكومة لرئيسيين وأعضاء فروع المخابرات، وقد أعتبر رئيسا ثان لتونس، لكن زواج بن علي من "ليلى طرابلسي" عكر العلاقة ما بين الطرفين نتيجة معارضة كمال لطيف لذلك الزواج، بطبيعة الحال ليس حماية لسمعة الرئيس مثلما يبرر هو، وإنما حماية لمكانته ومصالحه، فليلى طرابلسي لا تقل مكرا أو جشاعة عن الاثنين إذ تسيطر هي وإخوتها على جزء لا بأس به من الاقتصاد التونسي، لذلك كان يرى فيها "كمال لطيف" منافس كبير يهدد موقعه، وقد كان من نتائج معارضته تلك أن زج به في السجن وأحرقت ممتلكاته كما عزل عدد من الوزراء الذين ابدوا تعاطفا معه[202]. وإن هذه الحادثة تنبئ بأن بن على لا يقبل بمخالفته الرأي أو اعتراض قراراته حتى من المقربين منه وصانعي سلطته، فكيف يقبل بوجود حزب أو شخص ينافسه ويحاول أن يفتك السلطة منه؟.وهذا نابع عن خلفية استبدادية كرسها بن علي وأعطاها طابعا دستوريا مثلما سوف نوضحه فيما يلي:

2- التأصيل الدستوري للاستبداد (الوجه الآخر لدولة القانون في عهد بن علي):

حتى وإن بدا للوهلة الأولى أن بن علي قد تخلص من الذهنية الاستبدادية البورقيبية، مثلما روج لذلك في بيان السابع نوفمبر، لكن الواقع يثبت أنه هناك استمرارية لها، وبعبارة أخرى أعاد تكييفها وفق متطلبات عهده، نظرا لدرجة الوعي الذي يتمتع به المجتمع التونسي آنذاك من جهة، ورضوخا لإملاءات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر وصول بن علي للسلطة انقلاب أمريكا على فرنسا، وبالتالي بن علي أعاد صياغة الاستبداد في قالب جديد وبمعايير تظهر للعلن أنها دستورية وديمقراطية. ومن ثم فبالرجوع إلى تحليل ظاهرة الدسترة في تونس نجد الكاتب التونسي"صالح مطراوي"يصفها بأنها نشأت في بلادنا وهي تحمل تناقضا داخليا صادر عن لقاء تعسفي بين طرفين، جعل المنتصر منهما يملي على المهزوم أسئلته ويجبره على التعامل مع قضايا غير متوقعة، وهذا التناقض الداخلي سوف يلازم الظاهرة الدستورية منذ نشأتها حيث لم يتحول الدستور في البلاد العربية ككل إلى نص يتمتع بالعلوية [203]، كما أنه وعلى خلاف ما هو سائد في

الغرب من أن الدستورانية اندرجت أساسا ضمن مشروع ديمقراطي ركز على تقييد السلطة وتوسيع فضاء الحرية، فإن المسألة الدستورية العربية تفتقت في لحظة خيم عليها البحث عن مشروع مجتمعي[204]، وإن هذا الوضع أشد انطباقا على الدستور التونسي، الذي نشأ بعد صدور مجلة الأحوال الشخصية، وهذه الأخيرة بشرت بميلاد مجتمع جديد وعهدت به للدولة لرعايته، ويعتقد أغلب الباحثين تونسيين وأجانب بأنه وقع تعمد التباطؤ في تهيئة وإصدار الدستور إلى الوقت اللازم لتأكد وتحقق القيادة للرئيس بورقيبة، ولم يصدر الدستور إلا بعد أن تحقق النظام في الواقع، وتمهدت سبل ودواليب الدولة لذا فقد جاء الدستور تتويجا لذلك، وكان البطء في إعداد وإصدار الدستور، حسب الأستاذ "محمد كرو"يعبر عن إرادة الزعيم في وضعه على مقاسه. وقد تعاملت السلطة التونسية آنذاك مع الدستور ليس فقط كتعبير قانوني وسياسي نابع عن نظام معين، بل أكثر من ذلك كان بالنسبة إليهم بمثابة الميزة الأساسية التي توفر للنخبة ظروف الوصول للسلطة ولكن في المقابل لم يضمن الحقوق والحريات الأساسية ولا المراقبة على الحكومة ومساءلتها إلا في حدود ضيقة فكان دستور الاتجاه الواحد. بمعنى حقوق للدولة والحكومة وواجبات على المواطنين، فالمتصفح لدساتير تونس الثلاث في العهد البورقيبي يلاحظ تحول نصوص تلك الدساتير نحو الأسوأ، حيث يمكن وصف مشروع دستور 09 جانفي 1957 بأنه دستور تكريس السيادة الشعبية والحريات الأساسية والمراقبة والمساءلة البرلمانية للسلطة التنفيذية، فهو دستور حديث وحداثي، بينما دستور جانفي 1958 يعبر عن سلطة بالمناصفة بين التشريعية والتنفيذية.

أما دستور جوان 1959 فقد كرس بالنص الهيمنة المطلقة للسلطة التنفيذية على سائر السلطات الأخرى[205]. وهو ما أولى له أهمية الرئيس بن علي عقب وصوله للسلطة عام 1987 حيث عمل على إرساء السلطة المطلقة لرئيس الجمهورية، مثلما ورد في التعديل الدستوري عام 2002، الذي علاوة على الصلاحيات الواسعة التي منحت لرئيس الجمهورية، يتمتع أيضا بحصانة قضائية أثناء ممارسة مهامه وبعد ها مثلما ورد في الفصل 41، من أجل تحصين نفسه من كل مساءلة سياسية أو جزائية آنية أو لاحقة، وفي المقابل تم الحد من صلاحيات السلطة التشريعية، وهيمن على السلطة القضائية[206]. ومن ثم فالدولة والدسترة قد وقع انجازها لا باعتبارها مفهوما أو وسيلة إجرائية لتحقيق العدالة والمساواة والحرية والتنمية، وإنما باعتبارها غاية في حد ذاتها. فكانت النتيجة إنتاج دولة حديثة طبقت الصيغ الإدارية والقانونية، واستلهمت القيم القومية والعقلانية والبيروقراطية نفسها السارية المفعول في الدول الغربية، ولكنها لم تنتج لحمة وطنية، ولا إرادة

قومية، ولا حريات اجتماعية مدنية وسياسية كان من المنتظر أن تنتجها الدولة الحديثة بقدر ما تحولت إلى سلطة قهرية وقوة غاشمة عدوانية[207]. ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

3- أسس وآليات الدولة البوليسية في تونس:

وهذه الأليات تسهم في خلق الشعوب المستأنسة التي تتكيف وتتعايش مع الطغيان بدرجة لا يمكن السكوت عليها، غير أن من يقاسون ويلاتها اعتادوا على التعايش معها، مع استمرار المعاناة وتفاقم الأوضاع، وتدني الحريات، وغياب العدل الاجتماعي وتفشي الفساد وسوء توزيع الثروات الطبيعية، مما يوقعهم في العبودية المختارة مثلما وصفها. الكاتب الفرنسي "إيتين دي لابواسييه"حيث يتساءل الكاتب: لماذا تفقد تلك الشعوب المناعة ضد الاستبداد...؟ ولماذا يستسلم مواطنو هذه الشعوب له قانعين بما يفعل بهم، وكأنهم أمام قدر محتوم لا يملكون منه فكاكا، أو كأن القدر قال قولته لهم فمضى وهم ينفذونه؟[208].

وفي هذا الصدد تعمل الدولة البوليسية على تهيئة الأرضية المناسبة لنشر العقيدة الاستبدادية في وسط شعوبها، فالسجل التاريخي للطغاة يطلعنا على الآليات الرمزية التي كانوا يستعملونها لأجل صناعة مجتمعاتهم وضبطها نحو توجه محدد، إذ الجماهير مثلما يرى "غوستاف لوبون" لا تستطيع أن تقود نفسها، لذلك فهي تنقاد إلى من يقودها، وينبه إلى أنه من الممكن أن تحل محل القائد تلك المطبوعات الدورية-الصحف-التي تصنع لقرائها الآراء وتؤمن لهم جملا وعبارات جاهزة تعفيهم من عناء التفكير، ويضيف "لوبون" عندما نريد أن ندخل أفكار وعقائد إلى روح الجماهير، فإن نجد أساليب القادة تختلف، فهم يلجئون بشكل أساسي إلى الأساليب الثلاثة التالية: أسلوب التأكيد، أسلوب التكرار، أسلوب العدوى[209].

وفي التجربة التونسية تحتكر السلطة وسائل الإعلام من أجل إدخال عقيدتها الإيديولوجية إلى روح الجماهير مركزة في ذلك على فزاعة الخطر الأصولي الذي بنى الديمقراطية بالتدرج، بل إنه يقدم بمنزلة العدو الرئيسي للديمقراطية. ولجأت الدولة البوليسية أساسا إلى الدفاع على معتقداتها الإيديولوجية والسياسية إلى الأساليب الثلاثة الآنفة الذكر، حيث اعتمدت أسلوب التوكيد، إذ كلما كان التوكيد قطعيا وخياليا من كل برهان منطقي وعقلاني وقانوني، فرض نفسه بهيبة أكبر على عقول الجماهير، أما الأسلوب الثاني فهو التكرار في أجهزة الإعلام الرسمية للمعزوفة نفسها والقيام

بإظهار الفروقات بين واقع تونس المحصن بفضل سيادة الأسلوب الأمني وبين واقع الجائر المجاورة التي تنهشه حرب أهلية مدمرة، ولما كان إعلام النظام البوليسي يعلم أن دفاعه على قضية معينة لا يكسب تأثيرا إلا في أوساط الجماهير إلا من خلال تكرارها، فقد يظل يكررها إلى أن تترسخ في النفوس وتقبلها كحقيقة برهانية، ومن ثم اعتماد أسلوب العدوى كخطوة أخيرة. وإن هذا النظام البوليسي ينظر إلى الإنسان بوصفه "دماغ آلي" مثلما يرى "فاتسلاف هافل"، حيث يمكن برمجته حسبما تشاء مع التيقن من تنفيذ البرامج[210]. كما لجأت الدولة البوليسية إلى آليات أخرى تمثلت في:

- التحكم في منظومة الإصلاح السياسي: حيث إذا كان بورقيبة اتخذ من الإصلاح أو التحديث منهجا سياسيا للحكم يعتمد على المرحلية في تطوير المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة، فإن زين العابدين بن علي اعتمد على خطابا مبنيا على مسألة الإصلاح السياسي وتكريس دولة القانون مستندا على شعارات ذات بعد استشرافي مثل"جمهورية الغد"، وشعارات براغماتي مثل "من ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج"، وهي شعارات لا تمت بصلة للواقع وإنما هدفها إعادة إنتاج صيغ أو آليات جديدة للسيطرة وتحقيق بقاء السلطة الحاكمة، من خلال:

● خلق مؤسسات سياسية، وتجسد ذلك بإحداث مجلس المستشارين كمجلس ثان لبرلمان بمقتضى التنقيح الدستوري لسنة 2002، حيث يتكون من أعضاء لتمثيل الجماعات العمومية المحلية، وأعضاء لتمثيل مختلف القطاعات المهنية، وشخصيات وطنية يعينهم رئيس الجمهورية باعتبار كفاءتهم (الفصل 19). فإذا كان هذا المجلس حسب الخطاب الرسمي يهدف إلى انفتاحا لسلطة على مختلف شرائح المجتمع، وعقلنة النشاط التشريعي، إلا أنه في الواقع مكن السلطة من اكتساح مواقع إضافية داخل البرلمان عن طريق الأعضاء المعينين، الذين اعتبرهم.Michel Camau عائقا تسلطيا[211].

● التوسع في مجال المشاركة السياسية من خلال بعض الإصلاحات الرمزية، كالتخفيف من سن الترشح لعضوية مجلس النواب من 30 إلى 23، وكذا التوسع في مجال الاستفتاء، حيث تحول هذا الأخير من تقنية للديمقراطية إلى تقنية للحكم الفردي ولتدعيم المنظومة التسلطية،إذ تمكن رئيس

الجمهورية بفضل الاستفتاء الدستوري لسنة 2002 من إلغاء أحكام الدستور المتعلقة بتحديد النيابة الرئاسية، وبذلك فتح الباب أمام "مبدأ الرئاسة دون قيود زمنية"[212].

- التحكم في المنظومة الانتخابية: وهي آلية أخرى تراهن عليه السلطة التونسية، إذ تتبوأ الانتخابات في تونس منذ التسعينات موقعا خاصا لما تتميز به حسب الخطاب الرسمي من صبغة تأسيسية لعهد جديد، حيث توفر الانتخابات فرصة للسلطة لإدخال الإصلاحات، وإثراء البنية الشكلية، القانونية والإجرائية للديمقراطية،إلا أن المتمعن في تلك الانتخابات يتضح له ليست كباقي الانتخابات، نظرا لضعف ومحدودية تأثيرها في النظام السياسي، فهي انتخابات غير تنافسية، وبنتائج مبرمجة، ومن دون مفاجآت ولا رهانات حقيقية[213]. فهي لا تتجاوز في أغلبية الحالات، عملية تحريك المنظومة القانونية والإجرائية للنظام السياسي مع المحافظة على خصائصه الجوهرية، وعادة ما تفسح الانتخابات للسلطة السياسية مجالا لإعادة هيكلة الفضاء السياسي من ذلك ما تم إدراجه بمقتضى التنقيح الدستوري عام1997 من أحكام تتعلق بالأحزاب السياسية والتعددية، تمكنت السلطة من خلالها من ضبط الأسس الإيديولوجية والتنظيمية للأحزاب التي يسمح لها بالانخراط في العملية السياسية، وإقصاء الأحزاب ذات القاعدة الإسلامية، لما تمثله من خطر على استمرارية سلطة رئيس الجمهورية[214].

كما يسيطر الحزب على كافة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، حيث تمثل كأدوات تسهم في مضاعفة سلطة الحزب على مختلف المستويات والمجالات. وهو ما يفسره الرضوخ الطويل للشعب التونسي لسيطرة بن علي، وقد لوحظ ذلك حتى إبان ثورة 14 جانفي 2010، حيث كان هناك تأخر نسبي في المشاركة في الأحداث نظرا لقوة سيطرة هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي وأجهزة السلطة المختلفة على دواليب المجتمع والاقتصاد في المناطق الشمال الغربي مثلا حيث عرفت بكثرة الشعب المهنية، وغير المهنية وهي تتجاوز 40شعبة في "فرنانة" على سبيل المثال، وهو ما ساهم في انقراض المعارضة السياسية بتلك المناطق، وفسح المجال أمام الزبونية التي تظهر بصفة جلية في المناسبات عند تقديم المساعدات في الموافقة على التشغيل في الوظائف العمومية، حيث تعمد السلطة الأمنية إلى الأخذ رأي عمدة المكان ورئيس الشعبة، وعندما يكون الوضع تكتنفه ضبابية يطلب رأي رؤساء لجان الأحياء وهم الأقرب إلى السكان من العمدة ذاته، ولذلك يصعب قبول مترشح لوظيفة في الجيش الوطني أو في وزارة الداخلية وحتى في الوظائف العمومية دون موافقة كلية للجان والهياكل، ومما يزيد في حدة مراقبة

هذه الهياكل، أن كل مستوى من مستويات النفوذ له شبكة خاصة من المتعاونين والمراقبين، مما يفضي في النهاية إلى تورط عدد من المواطنين في عملية المراقبة والتعاون. وكان تحول حزب التجمع الدستوري الديمقراطي إلى مراقب للشعب على طريقة وزارة الداخلية سلبيا للغاية، وقد بدأ ذلك منذ قرار الملاحقة الأمنية لعناصر الحركة الإسلامية في تونس، ومن ثم تم تمكين هذه الهياكل المدنية من المشاركة في الضبط الأمني. كما يتدافع الناس لضمان موقع سياسي في صلب التجمع الدستوري الديمقراطي لأحد أبناء العرش لعله يضمن بعض مصالحهم حتى ولو كانت معنوية بحتة أو مبنية على وهم خدمة مصالح مادية مباشرة، وذلك في نطاق الزبونية التي تسمح للأفراد الذين يحرصون على الثروات أن يطلبوا الولاء من الآخرين وأن يمنحونهم صفة الزبائن مقابل منافع مادية وامتيازات عينية[215]. وسوف تتضح الصورة أكثر في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: الاقتصاد كآلية لحماية الشرعية وتكريس الاستبدادية.

علاوة على الشرعية "الأمنية" والقانونية التي على أساسها تمارس النخبة الحاكمة في تونس السلطة، نجد "د. صالح المازقي"أضاف أساس أخر له بعد اجتماعي واقتصادي ارتكزت عليه السلطة على امتداد نصف قرن يتمثل فيما أسماه "بالعصبية الإتنو-مالية" أي عصبية العرق والمال، المتولدة عن تموضع ذوي النسب ومن والاهم من إطارات متحزبة على رأس مؤسسات/مفاتيح في الدولة، المنحدرين من مدن وقرى الساحل التونسي (مركز عصبية الحكم والسلطة) مما أدى إلى تراكم الثروة القومية بين أيدي قلة من المتنفذين على حساب باقي العصبيات المكونة للنسيج الاجتماعي، وإن هذا النموذج المستحدث من العصبية تسبب في إفقار وسط البلاد وجنوبها وغربها وشمالها الغربي مما ساهم في تنامي شعور أهاليها بالغبن وإحساسهم بالظلم [216]. ومع ذلك فإن بن علي مثلما روج لتونس سياسيا أنها بلد الحرية والديمقراطية، فقد أظهر للعالم صورة مثالية عن تونس بأنها بلد الرفاهية، فوصفها الغرب "بالمعجزة الاقتصادية"، فازدهر المجتمع الاستهلاكي وتراجعت الديمقراطية، عن طريق سياسة "أسكت واستهلك"، من خلال منح القروض الاستهلاكية، بالرغم من أن هذه السياسة لم تعمر طويلا، وكانت سلبياتها أكثر من إيجابياتها، وإن هذه الوضعية تعبر عن مصداقية ما جاء في أحد الشعارات المناهضة للغطرسة الغربية وللديكتاتوريات الوطنية "طالبنا بالديمقراطية، لكن ما حصلنا عليه هو السوق الريعية"[217]، والاقتصاد الريعي ينتج مجتمع استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد والدعم للسلع المستوردة، ولا يهتم بالصناعات التحويلية، وإن هذا النمط موجود في جل الدول العربية وتونس واحدة منها، ويتميز سياسيا بأن الطبقة الحاكمة من شخص وحيد وعائلته والمقربين منه، وهذه الطبقة تمتد أفقيا بحكم الولاء، وأن العلاقات الاجتماعية تعتمد على القرابة التي تفرض نفسها في اختيار كبار موظفي الدولة ومساعديهم خاصة على صعيد المناصب العليا والسيادية حيث تحكمها القبلية والجهوية

والعشائرية البغيضة[218]. فالاقتصاد الريعي حسب "كارل ماركس" في كتابه "رأس المال" يقوي علاقات القرابة والعصبية، مثلما وقع بالفعل في تونس في عهد بن علي وهو ما نوضحه في فيما يلي:

1- وضعية الاقتصاد التونسي في عهد بن علي (مفارقة الأرقام والواقع):

منذ 1977 ونظرا للوضعية التي آل إليها القطاع الاقتصادي والتي كان لها أثر على باقي المجالات السياسية والاجتماعية، اتجهت الدولة التونسية إلى المديونية الخارجية من المؤسسات النقدية الدولية، وهو ما فرض عليها اعتماد "برنامج التصحيح الهيكلي" الداعي إلى الانفتاح الاقتصادي، الذي وجد الأرض الخصبة في عهد بن علي وهو ما ظهر من خلال الدخول الرسمي والواسع في عملية الخصخصة، بحيث صدرت عدة قوانين في هذا الشأن ما بين 30 جوان 1985 و 1 فيفري 1990 تحت عنوان إعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية، ومن مظاهر تجربة الخصخصة التي خاضتها تونس نجد أن حتى نهاية 1989 تخصخصت 17 مؤسسة خصخصة كلية أو جزئية ومن بينها 11 مؤسسة تنتمي إلى قطاعات السياحة والنسيج والصناعات الغذائية والتجارة والصيد البحري[219].

وتجدر الإشارة أن عملية الخصخصة لم تكن بمساهمات تونسية فحسب، بل كانت من جهات غير تونسية وهذا في إطار فتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي للاستثمار في تونس خاصة مع دخولها في الشراكة الأورو- متوسطية، حيث تعتبر تونس من أولى الدول المغاربية التي وقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، وتهدف الاتفاقية الموقعة بين الجانبين عام 1995 إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي حيث تتعهد تونس بذلك طول مدة محددة بـ 12 سنة وهذا بالنسبة لكل المنتجات الصناعية والفلاحية ويقضي هذا التعهد إلى رفع الرسوم الجمركية، كما يمكن المستثمرين من كلا البلدين الحق في تأسيس مشاريعهم في بلدان بعضهم البعض[220]، وكذا تعزيز التعاون المالي والتقني بين الأطراف في مختلف المجالات غير الاقتصادية كالثقافية والاجتماعية والسياسية وتشجيع التعاون في مجال الهجرة[221].

وتوالت اللقاءات ما بين دول المغرب العربي عامة، ودول الاتحاد الأوروبي حيث تم إجراء محادثات عام2000من أجل تفعيل الشراكة الأورو- متوسطية وخلق مجال اقتصادي ما بين

الطرفين وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق حلم دول المتوسط[222].

وقد تجاوبت السلطة التونسية مع تلك الشروط، حيث منذ إبرام الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 أعادت تونس هيكلة مؤسساتها الاقتصادية، كما اتخذت عدة إجراءات قانونية لأجل تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية من القيود الإدارية والجبائية، وتطوير القطاع البنكي والسوق المالية بغرض دفع أكبر الاستثمار والمبادرة الخاصة. وقد تم ذلك في ظل إعادة توزيع الأدوار ما بين القطاعين العام والخاص والمضي قدما في التخلي التدريجي عن نموذج الدولة الحاضنة وتنصلها من عدد من مهامها السابقة لا سيما في مجالي الخدمات والتنافسية، تماشيا مع ما يفرضه منطق السوق العالمي خصوصا بعد الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة[223].

واستنادا على الإحصائيات والتقارير الرسمية التونسية والتصنيفات الدولية، نجد أن السياسة الاقتصادية المنتهجة في فترة بن علي كانت لها نتائج ايجابية على كل المستويات، حتى أنها وصفت من قبل الرئيس الفرنسي "جاك شيراك"ب "المعجزة الاقتصادية"، حيث تراجعت مديونية تونس وانخفضت نسبة التداين الخارجي إلى حدود 49 في المئة ونسبة خدمة الدين إلى 16.6 في المئة سنة 2006 مقابل نسبة 58 في المئة ونسبة 26.3 في المئة سنة 1986، وتم التحكم النسبي في التضخم، والتخفيض في العجز التجاري الذي تراجع من معدل 5.8 في المئة من الناتج خلال فترة المخطط الثامن للتنمية (1992-196) إلى 2.5 % في المخطط العشر (2002-2006)[224] ، إضافة إلى تحسين أداء بعض القطاعات، كالتعليم حيث حققت المنظومة التربوية التونسية عدة مكاسب نذكر منها، مجانية وإجبارية التعليم، مما أدى إلى انتشار التعليم في كل أنحاء البلاد وبالتالي ترجع نسبة الأمية، وهو ماساهم في توفير الإطارات لمختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعليم المرأة وتدعيم مساهمتها في الحياة العملية[225]...،كما عززت دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والسياحة والنقل، وكذا تحسين القدرة التنافسية ومنح عدة حوافز لجعل تونس مركزا استراتيجيا للاستثمار... وهو ما دفع بالبنك الدولي عام 2004 إلى تقديم مساعدة للحكومة التونسية، لتحقيق النمو ورفع التحديات من خلال سلسلة من الأنشطة مثل نقل المعرفة والخدمات الافتراضية، كما حافظت على التوازنات المالية العامة للاقتصاد، وحققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا، فضلا عن الترفيع في الناتج الداخلي للفرد، مما مكنها من الحصول على ترقيم سيادي[226] للمخاطر مقبول تمت المحافظة عليه لعدة سنوات[227].

ولكن ما مدى انعكاس تلك النظرة الايجابية على الواقع المجتمعي ؟وهل تجاوبت تلك السياسة التنموية المتبعة من قبل بن علي لتطلعات المجتمع التونسي؟ وما مدى مصداقية التقارير الرسمية والتصنيفات الدولية التي احتلتها تونس في عهده؟ وما هي تجليات "المعجزة الاقتصادية" التي وصفت بها تونس آنذاك، على الواقع الاجتماعي والاقتصادي التونسي؟ وهل كانت القيم والمنافع الاقتصادية تمس كل فئات وتوزع على كل جهات تونس؟ أم هي محصورة في فئة وجهة معينة؟. وإن كانت هذه الأسئلة لم تجد إجابة لها في عهد بن علي أو بالأحرى لم تطرح أصلا نظرا لصعوبة الوصول للمعلومات، فإن ثورة 14 جانفي 2011[228] تبعا لإزاحتها بن علي فقد أزاحت الكثير من الضبابية والغموض الذي كان يكتنف نشاط السلطة آنذاك في كل المجالات عامة والاقتصادية على وجه الخصوص حيث يعتبر هذا الأخير عصب الاستبداد السياسي وآلية من آليات نفوذ العائلة الحاكمة في المقام الأول، والزبونية السياسية الساحلية في المقام الثاني، وهو ما أفرز عدة أزمات اجتماعية واقتصادية...، والتي تحددت معالمها في:

– **ظاهرة الجهوية في تونس:** غالبا ما تتغذى الظاهرة الجهوية ونزعتها الخطيرة من الخلل في توزيع التنمية، وتفاوت مستويات تطور الجهات في الاقتصاد والبنية الأساسية والتعليم والثقافة وغيرها. وفي تونس ارتبطت الجهوية في بداياتها –مثلما يرى الكاتب محمد نجيب بوطالب- بعوامل سياسية جسدها الصراع اليوسفي- البورقيبي، وصراع الساحل الذي يمثل الحزب الجديد، وتونس التي تمثل الحزب القديم، وقد انتهت تلك الصراعات بتفرد بورقيبة بالسلطة وإقصاء خصومه[229].

وهو ما ترتب عليه احتكار النخب السياسية والثقافية للفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدى جهة الساحل التي تولي أبناءها، وبدرجة ثانية أبناء العاصمة قيادات الحزب والدولة، ويعتبر هذا أساس أخر لترسيخ الجهوية -وهو ما شرح أطواره الكاتب "عبد الباقي الهرماسي" في كتابه "المجتمع والدولة في المغرب العربي"، كما أن جهة الساحل (المنستير، سوسة، المهدية) منشأ الحزب الدستوري الجديد عرفت منذ الانتخابات النيابية 1959 ظاهرة التمثيل الزائد، وكذلك الشأن بالنسبة إلى تونس منشأ الحزب الدستوري القديم، مما يعني أن المسألة لم تكن خاضعة لمجرد المصادفة، رغم ما أتاحه البناء الوطني من فرص الاندماج. وكذلك الشأن بالنسبة للسلطة التنفيذية، حيث ما بين 1957 و1987 عين 43 وزيرا وإلى جانب الوزير الأول ورئيس الجمهورية من جهة الساحل، وبالمقابل أفرزت 12 ولاية سوى 25 وزيرا في نفس الفترة، كما أن هناك ثلاث ولايات لم يعين منها وزيرا واحدا. وإن هذا الوضع المؤسسي للجهوية تحول في الوعي

الجمعي وبخاصة في الذاكرة الشعبية التونسية موقف سلبي من النظام السياسي، تغذيه كل مناسبات اللقاء والتلاحم، وبخاصة أثناء المباريات الرياضية والانتخابات، على الرغم من محاولات الإصلاح لتلك الاختلالات والتوازنات الجهوية، إضافة إلى التطور الاجتماعي والثقافي الذي أفرزه التعليم وظهور نخب متعلمة في الأرياف. ومن ثم فقد تحول مفهوم الجهوية، من الدلالة الإدارية والمجالية إلى مفهوم مضمن بدلالات قيمية، تحيل إلى التعصب والتحيز غير المبرر إلى جهة على حساب جهات أخرى[230].

وتجد فكرة الجهوية حيزا لها في الخيال المجتمعي التونسي من خلال نظرة محلية تونسية مفادها أن"السواحيلية" و"الصفاقصية" و"الجرابة"، أكثرا عملا وتفانيا من سكان الشمال الغربي، وأنهم نشطون وحاذقون للصنائع والحرف والتجارة وتحصيل العلوم، وهي نظرة يتداولها الناس في الشارع لكن غير مؤسسة علميا، حيث لم تشر لها البحوث والدارسات حتى التي أجراها بعض الكتاب الفرنسيين في الفترة الاستعمارية، وهي فكرة ابتكرت لتبرير سيطرة الأقاليم الساحلية على السلطة ومفاصل الاقتصاد والإدارة مقابل إقصاء لكوادر المناطق الداخلية بصفة عامة، كون تلك الحجج ليس لها أية قيمة علمية، بدليل المشاركة الواسعة لسكان المناطق الشمالية في الحركة الوطنية، وفي الثورة التونسية الأخيرة[231].

فوجود الجهوية السياسية هو الذي كرس الجهوية الاقتصادية، ومن هنا لم تعد ظاهرة الجهوية ذات صبغة تنموية فحسب، وإنما اتخذت مناحي سياسية واجتماعية ورياضية وإعلامية، وتعتبر محافظة سيدي بوزيد المثال الحي والبارز لمخلفات الجهوية بكل أبعادها، فهي رغم كونها مجال متنوع من حيث الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها حيث، تمثل مخزون الاقتصاد التونسي، إلا أن ذلك لم يشفع لها أمام سياسة بن علي الجهوية، والتركيز على التعامل الأمني مع المنطقة.

وبالتالي اعتبر الاقتصاد كأداة من أدوات تكريس الاستبداد، ولم يبق بمنأى عن التوظيف السياسي، وذلك بغرض بسط النفوذ وإخضاع مختلف الشرائح الاجتماعية للنظام القائم، من خلال احتواء هياكل المجتمع المدني الفاعلة اقتصاديا، والمتمثلة في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والفلاحة وإلى حد ما الاتحاد العام التونسي للشغل، بالإضافة إلى استعمال الجباية كوسيلة من وسائل القمع، حيث يجمع المحللين على أن الجباية لم تكن في تونس آلية اقتصادية بقدر ما كانت أداة توظف لأغراض سياسية، فقد أدت السياسة الجبائية الحكومية منذ أواخر الثمانينات بغضها النظر عن

التهرب الجبائي الذي يصل إلى 50 بالمئة من الضرائب المستحقة للدولة إلى ما يمكن تشبيهه بعقد خفي بين الفاعلين الاقتصاديين من رجال الأعمال وتجار من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى يقضي بتمكينهم من التهرب الضريبي وغض النظر عنه ما دام ولاءهم للنظام مستمرا، وبالتالي فقد استبدلت في عهد بن علي أدوات التسيير الاقتصادي، بالعلاقات مع المنظمات المهنية والسياسة الجبائية بغرض تكريس الاستبداد السياسي وكوسيلة لولوج الطبقة المتنفذة سياسيا وأمنيا إلى مجال المال والأعمال، لينتشر الفساد الذي من أهم معالمه عمليات الخصخصة المشبوهة [232]، وهو ما يظهر من خلال ما يلي:

- **الفساد ونفوذ العائلات الحاكمة:** عندما يذكر ملف الفساد في تونس سرعان ما يخطر ببال العارف بالشأن المحلي التونسي أسماء العائلات التي تنهب تونس، على رأسها عائلة ليلى الطرابلسي زوجة الرئيس بن علي، المصنفة أكثر فسادا وجشعا، وعائلات الماطري وشيبوب،...وهي كلها عائلات ظهرت وسيطرت على الساحة الاقتصادية التونسية بشكل سريع خلال سنوات حكم بن علي، وقد شرح الكاتبان(Nicolas Beau et Catherine Graciet) أطوار الفساد ورؤوسه في فترة بن علي[233]. ولم يتوقف طموح "حاكمة قرطاج" ليلى طرابلسي على المجال الاقتصادي حيث انفردت بصفقات فساد كبرى في شبكات الهاتف الخلوي والبنوك والتعليم الحر وشريكات الطيران والاعلام، فحسب، فقد استطاعت ليلى وعائلتها وأصهارها وحاشيتها أن تهيمن على كل شيء في تونس، فهي التي تعين وتقيل الوزراء والسفراء والمدرين الكبار، وتسيطر على قرارات الرئيس خاصة بعد مرضه، فهي باختصار تحكم تونس من وراء الكواليس، ومما زاد من قوتها وطموحها، حصولها على ولاء مدير الأمن والمخابرات التونسية، حيث كانت تعد نفسها للرئاسة في حال انهيار نظام زوجها المريض، وهي بذلك أرادت أن تجاري وسيلة بن عمار زوجة الرئيس بورقيبة التي فوجئت بانقلاب بن علي سنة 1987، وقد تكررت هذه المفاجأة مرة أخرى مع ليلى طرابلسي، فالتاريخ دائما يكرر نفسه إما ملهاة أو مأساة [234].

إذ فقد أدت عمليات الخصخصة المشبوهة إلى نشوء شريحة جديدة من رجال الأعمال المقربين عائليا من دوائر النفوذ السياسي وتكريس نفوذهم في جل القطاعات الاقتصادية، وإقصاء غيرهم أو الحد من مبادراتهم الاقتصادية الحرة، وقد انعكست هذه المحسوبية على نسق الاستثمار في تونس، فبينما كانت مجموع الاستثمارات تمثل 30 بالمئة من الناتج الداخلي الخام بين سنتين

1983-1986، فإنه لم يتجاوز نسبة 25 بالمئة مابين سنتي 1996-2003 رغم انتهاج سياسة تحررية يفترض أنها تشجع نسق الاستثمار[235].

وبالتالي فإن المكاسب التي روجت لها المنظمات الدولية كانت لها طابع سياسي بعيدة عن الموضوعية، فنجد مثلا تقرير "دافوس" الدولي حول التنافسية يضع تونس في المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا، وكثيرا ما تستند السلطة التونسية على تلك التقارير كدعاية لنجاحها. في حين يتفاجأ التونسيين بين ما يعيشونه واقعيا وما تقوله تلك التقارير[236].

ويظهر ذلك من خلال مجموعة الإحصائيات التي كشفت الوضع الحقيقي الذي كانت تعرفه جل القطاعات نسبة البطالة، التعليم، الفقر[237].

ولكن ربما تداخلت عوامل عديدة لكي تصنع من الرئيس التونسي المخلوع طاغية، إذ تبقى بطانة السوء هي العامل الحاسم في تجبره وطغيانه، وهذه البطانة لم تكن فقط من داخل عائلة بن علي، وإنما من خارجها أيضا ممثلة في مجموعة الفواعل الاجتماعية والسياسية التي سخرتها الدولة البوليسية لحمايتها.

- تحالف السلطة والاتحاد العام التونسي للشغل: لعب هذا الأخير وعلى مر تاريخ تونس دورا مهما في كل المجالات قبل وبعد الاستقلال، لكن ليس كهيئة مستقلة عن الحزب الحاكم في كل المراحل، وإنما كأداة ضغط استعملتها السلطة في المواقف الصعبة التي وجاهتها إما على المستوى الاجتماعي أو السياسي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد برزت معارضة خافتة من قبل بعض مناضليها لرد مكانة واستقلالية الاتحاد التونسي للشغل لكن جوبهت بالردع من قبل السلطة، وعلى هذا الأساس فإن إستراتيجية الهيمنة المعتمدة من قبل حزب الدستور الجديد، لم تقتصر على الحقل السياسي فحسب، وإنما امتدت إلى المجال الاجتماعي فكما فهمت النخبة الوطنية العلاقة بين السياسي والنقابي هي علاقة متغير مستقل (الحزب) بمتغير تابع (النقابة) خلال مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال استمرت مصرة على نفس التصور بعد الاستقلال[238]. لذلك لم يكن هدف تحرير البلاد المشترك بين الحزب والاتحاد ليحجب بدايات تشكل الطابع الخلافي بينهما وظهور التناقض بين موقف حزبي يؤكد على ضرورة سير الاتحاد في ركاب الحزب، وموقف نقابي ينزع لتثبيت خصوصية الاتحاد واستقلاله،وقد برهنت مجريات الصراع بين الطرفين أن الحزب الحاكم رغم نجاحه أحيانا في إحكام قبضته على الاتحاد عبر التأثير على عناصره في المنظمة تارة ولجوءه إلى

العنف تارة أخرى، قد أخفق إخفاقا ذريعا في تطويع الاتحاد[239]. فبعد مجيء أحمد بن صالح على رأس الاتحاد كان يمثل رأيا مستقلا عن رأي الحزب، إذ استغل الفراغ السياسي وغياب حزب معارض للحزب الحاكم في فترة الاستقلال وحاول جعل الاتحاد منظمة نقابية سياسية على غرار حزب العمال البريطاني، ومع حصول الخلاف اليوسفي البورقيبي وجد نفسه مجبرا على التحالف مع هذا الأخير لتصفية التيار اليوسفي. ولم يفلح بن صالح في مواصلة ما كان يطمح إليه، إذ قد ولى الدور عليه حيث أصبحت المسألة الملحة أمام بورقيبة هي تصفية الحركة النقابية، وبدأت المعركة في مؤتمر الاتحاد عام 1956 وذلك بتوظيف الحبيب عاشور الذي أسندت له مهمة معارضة أفكار بن صالح، من خلال رفضه خروج الاتحاد عن وصاية الحزب، وبذلك ظهر للعيان اتجاهان في المؤتمر: اتجاه معاد للنضال الاقتصادي والاجتماعي ولكل ما قارب الاشتراكية بقيادة الحبيب عاشور رجل السلطة، واتجاه منفتح على الأفكار الاشتراكية والحريات العامة، ويرفض تبعية الحزب بقيادة بن صالح. وانتهى الصراع بتقسيم الطبقة العاملة، عندما طلب بورقيبة من الحبيب عاشور بالانشقاق وإنشاء اتحاد عمالي آخر (الاتحاد التونسي للشغل) الذي يحظى بدعم من الحزب الدستوري[240]. ويعتبر الإضراب العام الذي قام به الاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 23 ديسمبر 1977 أو مثلما عرف "بالخميس الأسود" من أعنف المصادمات التي شهدتها تونس، حيث واجهت الحكومة ذلك الإضراب باستعمال أقصى القوة المتاحة لديها مما انجر عنه سقوط العشرات من القتلى، كما تم اعتقال الكثير من القيادات النقابية ونظمت مئات المحاكمات للنقابيين في غياب كامل للضمانات القانونية، فكان القمع الذي أصاب المركزية النقابية شديدا، حيث وجهت لأعضائها أخطر التهم ومورست عليهم أقسى صنوف التعذيب. وفي المقابل فقد عملت الحكومة على الاستحواذ على المركزية النقابية عن طريق تنصيب عناصر موالية لها في الهيئة القيادية للاتحاد العام التونسي للشغل، ولقد كان من نتائج تلك السياسة القمعية أثر على الدور السياسي وحتى الاجتماعي للمركزية النقابية، رغم محاولة استعادة دورها إبان ثورة الخبز عام 1984، إلا أن السلطة طوقت المجال مجددا من خللا استعمال القمع والاستيلاء على مقرات المنظمة النقابية، وتنصيب عناصر موالية لها مثلما اسماهم رئيس الوزراء آنذاك بالنقابيين الشرفاء[241].

وبوصول بن علي للحكم انتهج نفس سياسة بورقيبة حيث سعى إلى جلب كل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى صفه، وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل، وقد كانت مناسبة انعقاد الاتحاد في أفريل 1989، وفي خضم الحملة الانتخابية التشريعية، المناسبة التي مكنت

من انجاز تحالف جديد بين السلطة والاتحاد حيث تسلم الأمانة العامة "إسماعيل السحباني" إلى غاية عام 2000، وتعتبر تلك الفترة فترة تدجين القصوى في تاريخ الاتحاد، حيث سيطرت السلطة على المنظمة النقابية عن طريق مكتب تنفيذي موال لها بصفة شبه كاملة، مع عمليات تصفية منهجية لكل المعارضين للتوجه الجديد، كما أعادت السلطة ممتلكات الاتحاد المصادرة منه بعد أزمة 1985، وأقرت تنظيم مفاوضات اجتماعية، وزيادة سنوية في الأجور. ..وإن هذه المقايضة مكنت السلطة من ضمان مساندة الاتحاد لها في كل سياساتها وخاصة ضد الإسلاميين الذين شنت ضدهم حرب إبادة سياسية حقيقية طوال الفترة الممتدة من 1991-2000، وفي المقابل أفقدت الاتحاد القدرة على القيام بأي دور مستقل عن الحكومة، واقتصر دوره على المستوى النظري فحسب من خلال القيام بالبحوث الميدانية التي أجراها في منطقتي سيدي بوزيد وقفصة[242]. حيث رغم تقصيه لجوانب قصور السياسة التنموية في تلك الجهات إلا أنه لم يكن له الدور الضاغط من أجل دفع السياسات الحكومية في الاتجاه الصحيح، وزد على ذلك فقد أفشلت القيادة النقابية عدة إضرابات، وأمضت اتفاقيات هزلية من دون الرجوع إلى أصحاب الشأن، وقد كان ذلك جزءا من الخدمات التي أدتها القيادة النقابية للسلطة، والتي أدت إلى احتقان شديد في الهياكل النقابية، مما أفرز معارضة نقابية قوية هيكلت نفسها فيما بات يعرف باللقاء النقابي الديمقراطي المناضل الذي عبر عن إدانته مسار القيادة النقابية والفساد المستشري في الطبقات العليا من هرم السلطة[243].

المبحث الرابع: الرئيس بن علي والمعارضة السياسية: دراسة مقارنة بين النص والممارسة

رغم صعوبة التناول القانوني لممارسة وعمل صادرين عن عقل يرفض الاحتكام للقانون مثلما عبر عن ذلك الكاتب صالح مطراوي، ومع ذلك نسعى في هذا المقام بعد تعرفنا على سمات السلطة إلى تحليل الحقوق والحريات العامة المعلن عنها في الدستور أو المعاهدات الدولية المصادق عليها ومدى انعكاسها على أرض الواقع. وكذا التعرف على الخريطة السياسية ومن ثم تركيبة المعارضة وآليات تعامل السلطة معها.

1- الحقوق والحريات العامة في تونس:

بتصفح الحقوق والحريات العامة الواردة في الدستور التونسي نجد أن هذا الأخير يضاهي دساتير الدول الديمقراطية من حيث كم المواد المنظمة لحقوق وحريات الأفراد المادية والمعنوية وهي مضبوطة في الدستور التونسي ما بين الفصلين 05 و14، كحرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس جمعيات وممارسة الحق النقابي، وغيرها من الحقوق والحريات التي ما انفكت السلطات التونسية تؤكد عليها مرارا[244] فإذا اعتمدنا على الدستور نجده يكفل حرية (الرأي، التعبير، الصحافة،...) كما أن التصريحات الرسمية تبدوا متفتحة ومتقبلة لرأي المعارض، حيث جاء في إحدى خطب الرئيس، "مهمة الصحافة مقابلة وجهات النظر، وإيضاح البدائل والخيارات المقترحة"، "واجب الصحافيين الإتيان بكل المظاهر الإيجابية والسلبية للأحداث..."، وكذلك الشأن إذا جئنا إلى دراسة قانون الصحافة المعدل في 1993 حيث يظهر عليه الطابع الليبرالي سواء من حيث إصدار الصحف أو الكتب، وزد على ذلك فقد صادقت تونس على معظم النصوص الدولية المتعلقة بالإعلام[245]. كما استحداث عدة آليات لحمايتها ومراقبة السلطات في تطبيقها للقانون،

كالمجلس الدستوري، والقضاء العدلي، والمحكمة الإدارية، الموفق الإداري، والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية[246]، ولكن بالرجوع إلى ممارسات تلك الحقوق على أرض الواقع نجد انتهاكات كبيرة لها، ففي مجال الإعلام على سبيل المثال لا الحصر عملت السلطة منذ الاستقلال إلى احتكار هذا المجال لخدمة توجهها الاستبدادي الرافض لأي نقد ومعارضة، ولأجل ذلك عملت على التأثير في شكل ومحتوى الصحف وتجنيدها لخدمة الأهداف السياسية، ويمر الإعلام في تونس عبر وكالة الصحافة الرسمية "وكالة تونس-إفريقية للأنباء"التي أنشأتها ومولتها السلطة، وبذلك تحتكر التغطية الإعلامية، وإن عمل الصحافي في تلك الوكالة ينحصر بتأدية دور "صندوق البريد"، حيث ينشر البيانات الرسمية الآتية من الخلية الرئاسية ويعيد إنتاج التقارير عن نشطات الوزراء أو الحزب – الدولة. فحرية الإعلام مثلما وصفها "نيكولا بو وجان بيرتوكو" لم تعد سوى ملمة جوفاء وذكرى بعيدة ويظهر ذلك من معانات الصحف المستقلة، ففي عام 1998تم استدعاء مديرو رئيس تحرير صحيفة"الشعب" الأسبوعية لنقابة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى وزارة الداخلية، لسماحهما بمرور مقال تحت عنوان "اندونسيا: الشعب يثور ضد غلاء المعيشة"، فالنظام لديه حساسية شديدة تجاه مفردة "ثورة"، لذلك يسعى لاجتثاثها من القاموس التونسي. وكذلك الحال بالنسبة للإعلام السمعي والبصري، حيث يديرهما بيد من حديد عن طريق"فتحي الهويدي" وهو عضو اللجنة المركزي للتجمع الدستوري الديمقراطي، ولأجل حماية عقيدتها الاستبدادية واحتكار توجيه الرأي العام التونسي فقد ضيقت على وسائل الإعلام الخاصة، ونظرا لتوجه التونسيين نحو القناة القطرية "الجزيرة" فقد أقدمت على منع التونسيين تركيب الصحون اللاقطة عام 1994، بحجة تشويه المنظر المعماري، لكن نظرا لعدم قابليته للتطبيق فقد تراجعت الإدارة عن القرار[247].

ومن ثم فالسلطة التونسية ورغم اعترافها بالحقوق والحريات العامة إلا أنها لم تستطع التخلص من الطابع الاستبدادي الذي خيم على فكرها وسرى في كيانها، فإذا كانت حرية الفكر والنشر والمناقشة هي الضمانة الأكيدة ضد الطغيان، فإن الطاغية لسد ذلك الخطر الموجه ضده، يبرر طغيانه بأن الناس يحتاجون إلى فترة انتقال قبل ممارسة الديمقراطية أي فترة انتقالية يتدربون على الديمقراطية، أصولها، وممارستها، وقواعدها[248]. وإن هذه الفلسفة الطغيانية وجدت لها صدى لدى بورقيبة الذي ما انفك يحتقر الشعب التونسي والهيئات الممثلة له "المجلس التشريعي" واصفا إياه "بالطامة الكبرى"، حيث جاء في إحدى خطبه "طامة كبرى في إرخاء العنان لشعب متخلف ذهنيا ونفسيا وإطلاق يده في اختيار من يتولى أمره وفي التصرف كما يشاء"[249]، وجاء في خطاب

آخر"ما من سبيل لمنح الحرية الكاملة على نحو ما هو موجود في بريطانيا إلا حين يصل مستوانا إلى مستوى الشعب البريطاني"[250]. وأمام هذه النظرة النرجسية يتساءل الكاتب "صالح مطيراوي" هل كان الشعب التونسي ونوابه في مستوى الشعب البريطاني في صيف 1956 بمناسبة التشريع لإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، عندما اعترف لهم بتجسيد "السيادة الشعبية الكاملة غير منقوصة "، ثم ارتدوا بعد ذلك متخلفين ذهنيا ونفسيا بمناسبة تركز الجمهورية وتمركز سلطاتها بعد عشر سنوات في يد الرئيس؟[251]. كما وجدت تلك النظرة الاستبدادية حيزا لها في عهد بن علي من خلال اختراقه للقوانين الوطنية والدولية المنظمة لحقوق الإنسان، وفي الواقع لا يتسع المجال لتعداد انتهاكات بن علي لحقوق وحريات الشعب التونسي حيث فرض عليه التنازل عن حقوقه وأصبحت من الكماليات رغم التنديدات الوطنية والدولية، كالتقارير الصادرة عن اللجنة التونسية لحماية الصحافيين وقد جاء في تقررها الصادر عام 2009 بمناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تصاعد وتيرة الانتهاكات خاصة بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، حيث شهدت البلاد اعتقالات وأحكاما جائرة واعتداءات جسدية ومعنوية خطيرة، وفي ذلك خرق صارخ لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي من المفروض أن تلتزم به الدولة التونسية[252]. كما وقد جاءت تقارير منظمة مراسلون بلا حدود الوردة في كتاب "تونس الكتاب الأسود"، شتى أنواع القهر والاستبداد الممارس على المواطنين وعلى رجال السياسة خاصة، حيث يبقى المستهدف الأول من القمع أعضاء يفترض انتماءهم للحركة الإسلامية المحظورة، بحكم أنهم يمثلون أغلبية السجناء السياسيين، وقد تم اتهام أغلبهم بالانتساب إلى جمعيات غير معترف بها دون حتى التورط في أعمال عنف، بالإضافة إلى استهداف المنظمات الوطنية المدافعة على الحقوق والحريات العامة، مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي هي الأخرى عانت من بطش النظام عن طريق المتابعات القضائية والمضايقات التي تعرض لها أعضائها[253]. وقس على ذلك باقي المنظمات الأخرى الناشطة في مجال حقوق الإنسان الوطنية أو الدولية حيث عمد النظام إلى تجاهل مطالب هذه الأخيرة، من ذلك تجاهل طلب المقرر الخاص للأمم المتحدة بإجراء زيارة ميدانية لتونس في أكتوبر 1998 إلا أنه لم يتلقى أي رد من السلطات التونسية. بالإضافة إلى تماطل الحكومة التونسية في إرسال التقارير لأجهزة الأمم المتحدة، هذه الأخيرة التي أعربت عن قلقها الكبير إزاء وضعية حقوق الإنسان بتونس، حيث دعت لجنة مناهضة التعذيب للأمم المتحدة الحكومة التونسية لوضع حد للممارسة المهينة للتعذيب وإلى سد الهوة بين نص القانون وطريقة تطبيقه[254].

وعليه فرغم الأصوات الآتية من داخل تونس وخارجها المنددة بمأساوية الوضع، إلا أن بن علي مضى في سياسته تلك ولم يعرهم اهتماما، حيث كان وقتها متباهيا بالسير الذاتية الرسمية ل"لصانع التغيير"التي كانت تقدم كل سنة للصحافة العالمية في شكل كّتيب عن أعمال الجنرال العظيمة، ومما جاء في طبعة عام 1993، أن حياته كلها أو معظمها أوقفت لحقوق الفرد وكرامته، لأجل جعل تونس بلدا رائدا في ميدان حقوق الإنسان، ومستأنسا بالمكافئات الدولية المجاملة له، حيث قدمت له جائزة لويز ميشال العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ووسام الشرف من المعهد الدولي لحقوق الإنسان، اللذين منحا للرئيس تكريما لعمله من أجل الارتقاء بحقوق الإنسان والديمقراطية[255] ليأتي في خطابه الأخير يقول: "غلطوني"[256]. لذلك فبن علي أجهض تجربة التحول الديمقراطي وحل محلها الدولة الأمنية، مثلما تبرزه العلاقة الجدلية بين من هم في السلطة ومنهم خارجها.

2- الرئيس بن علي والمعارضة السياسية: جدلية الصراع والاحتواء:

بالموازاة مع سلسلة الإصلاحات التي شهدتها الحياة السياسية في تونس في زمن بن علي تم الاعتراف بمجموعة من الأحزاب السياسية.

- **الخريطة الحزبية في تونس:** إن الخارطة السياسية التونسية ثرية بالحركات السياسية المختلفة في مشاربها الفكرية، حيث منها الإسلامية واليسارية والقومية، ...التي كانت موجودة على هامش الساحة السياسية في عهد الرئيس بورقيبة، كما تدعمت بمجموعة أخرى من الأحزاب السياسية التي تم الاعتراف بها في عهد بن علي، فهي خريطة واسعة التضاريس كون النظام يهتم بالكم لزخرفة المشهد السياسي، حيث بعد السابع نوفمبر 1987 توسعت خارطة الأحزاب السياسية والتي يمكن تصنيفها إلى صنفين:

- **الأحزاب القانونية:** وهي الأحزاب التي تمتعت بوجود قانوني، ومنها الذي كان موجودا قبل السابع نوفمبر ومنها من جاء بعدها، وهذا الصنف هو الأخر على نوعين هما:

- **أحزاب الموالاة:** وهي الأحزاب المتحالفة سياسيا مع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بل أن وجود بعضها كان مرتبطا أشد الارتباط بالحزب الحاكم والأجهزة الأمنية للدولة التي ساعدت على وجود بعضها ودعم قيادتها مثل "الاتحاد الديمقراطي الوحدوي" و "حزب الخضر للتقدم". كما

سيطرت الأجهزة على أغلب أحزاب الموالاة وتمكنت من التحكم في قيادتها وتوجهاتها وإبعاد القيادات التاريخية مثلما حدث لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية...من خلال الإغراء بالمال تارة وبالمناصب تارة أخرى أو بالأسلوبين معا، ورغم محدودية انتشارها الجغرافي وإشعاعها السياسي فقد تمكنت بإرادة جهازي الدولة والحزب من الاستمرار والحصول على مقاعد في البرلمان.

-أحزاب معارضة قانونية غير متحالفة مع النظام: وهي أكثر مصداقية من الصنف السابق وهي تضم نسبة هامة من النخبة في العاصمة وباقي مناطق البلاد، ونظرا لنضالها فقد عانت تلك الأحزاب صنوفا شتى من القمع والملاحقات القضائية طالت نشاطها ومناضليها وصحفها ومقراتها مما ساهم في عرقلة نشاطها وتحجيم انتشارها اجتماعيا وجغرافيا، ومنها: حركة التجديد التي اعتمدت عام 1993 والحزب الديمقراطي التقدمي بقيادة أحمد نجيب الشابي سنة 1999 والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات المنشق عن حزب الاشتراكيين الديمقراطيين عام 1994 وتم اعتماده عام [257]2002.

- الأحزاب غير القانونية: وهي التي لم تتمكن من الحصول على تأشيرة للنشاط العلني تبعا لقانون الأساسي الذي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس الذي يستند إلى أسس غير متينة من الناحية القانونية والإجرائية، والهدف من ذلك عرقلة النشاط القانوني للأحزاب التي لا ترغب الدولة في الاعتراف بها ومن أهمها: حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وهو حزب ليبرالي ديمقراطي لائكي ومؤسسه المنصف المرزوقي، والحركة الناصرية برئاسة بشير الصيد، حزب النهضة التي تم تأسيسها رسميا عام 1981 باسم حركة الاتجاه الإسلامي ثم حركة النهضة سنة 1989 برئاسة راشد الغنوشي، حزب العمل الوطني الديمقراطي، حزب البعث، حزب العمال الشيوعي، حزب الخضر، الحزب الاشتراكي اليساري. وتتميز هذه الأحزاب بتفاوت حجم قاعدتها الاجتماعية وانتشارها الجغرافي وفعلها السياسي، تبعا لتفاوت حملات القمع والمحاصرة والسجن ضد مناضلي تلك الأحزاب، وقد كانت حركة النهضة من أكبر المتضررين من ذلك حيث ظلت بعيدة عن الساحة السياسية والنقابية، أما حزب العمال الشيوعي فيتمتع بحضور مهم في النقابات المهنية والطلابية ومختلف الجمعيات غير المعترف بها، وكذا الأمر بالنسبة إلى بقية الأحزاب والحركات الماركسية والقومية...[258]. ولقد هيأت في ذات الوقت عدة آليات للتعامل معها، وتلك الآليات منها ما هو مستحدث ومنها ما استعارته من التجربة السابقة، وهي كما اختصرها "صلاح الجورشي"كالآتي:

- **العمل على مصادرة قرار الأحزاب:** وذلك بالحد من استقلاليتها بشتى الأساليب كالتدخل في شؤونها، وحصر العلاقة مع أمنائها العامين، وتشجيع الممارسات غير الديمقراطية داخلها، واختراق صفوفها أمنيا، والحد من قدرتها على بناء ذاتها بعيدا عن وصاية النظام ورقابة أجهزته الأمنية.

- **المحاصرة التشريعية:** حيث اتسم قانون الأحزاب بنزعة اقصائية واضحة، فاستنادا إلى الظرفية السياسية التي جاء فيها ذلك القانون والتي تميزت بالتمهيد لتحجيم حركة النهضة والقضاء على تطلعاتها السياسية، وأهم ما تضمنه التنصيص على أنه "لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند أساسا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو أنشطته أو برامجه إلى أي دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة"، وهو المبرر القانوني الذي استندت عليه السلطة لإقصاء حركة النهضة من جملة الأحزاب المعترف بها، كما أعطى القانون عدة صلاحيات لوزير الداخلية تمكنه من التحكم في نشاط الأحزاب السياسية، حيث فرض عليها إعلام الإدارة بكل فرع جديد، ومنع إجراء أي تعديل أو تغيير على النظام الأساسي إلا بعد موافقة الإدارة...كما مكن الفصل 19 من القانون وزير الداخلية من حق مطالبة القضاء بحل أي حزب. ورغم تلك القيود وغيرها التي تضمنها قانون الأحزاب، إلا أن نظام بن علي لم يكن يتقيد حتى بالقوانين التي يضعها، إذ تبقى الاعتبارات الأمنية مقدمة على كل شيء بما في ذلك التشريعات القائمة[259].

- **التحكم في التمويل:** منع قانون الأحزاب السابق أي حزب من الحصول على تمويلات أجنبية، لكنه في المقابل احتكر النظام هذه المسألة، وقننها وفق مصالحه، وحول وسيلة التمويل إلى وسيلة ضغط وابتزاز للأحزاب القانونية، فحقها في الحصول على تمويل عمومي أصبح منة يمنحها الرئيس بن علي للحزب مقابل إثبات الولاء وتأييد السياسات الرسمية، أما الأحزاب التي تمسكت باستقلاليتها، ورفضت منح السلطة صكا أبيض، فقد حرمت من كل أشكال الدعم المالي، إلا في حالات نادرة.

- **التعتيم الإعلامي:** حيث كان نظام بن علي يتحكم في المشهد الإعلامي على نحو مطلق، وعلى الرغم من سماحه لبعض الأحزاب الديمقراطية بإصدار صحف لها، غير أن الأجهزة الأمنية والإدارية كانت تعمل بطرق متعددة من أجل تهميش تلك الصحف والتعتيم عليها، كما كانت القنوات التلفازية والإذاعية مغلقة في أوجه المعارضين والنخب، وهو ما جعل المعارضة مضطرة إلى

التسلسل إلى التونسيين من خلال بعض الفضائيات العربية والأجنبية. وبالتالي فالنظام التونسي قدم مجموعة من الامتيازات للأحزاب من أجل احتوائها، وهو ما زاد من إضعافها وفقدانها لمصداقيتها وسط الشعب التونسي، كما فقدت القدرة على المبادرة المستقلة، وفوضت عمليا أمرها للسلطة لتنحت لها مستقبلا ضمن مصالح وحاجيات النظام السياسي الذي لم تتمكن من اختراقه، واقتصر نشاطها على التعاون مع النظام لضمان البقاء كأحزاب سياسية.

- **الآليات القمعية:** لجأت السلطة في عهد بن علي إلى القمع المنهجي لكل أطياف المعارضة، وإن كانت في بدايتها موجهة بالأساس إلى حركة النهضة بسبب دخول هذه الأخيرة في مواجهة مبكرة مع النظام وأجهزته الأمنية، ولكن توسعت في ما بعد لتشمل قسما من اليساريين، والقوميين، والليبراليين، وقسما عريضا من المثقفين، وهو ما زاد في إضعاف المشهد الحزبي، وأرعب التونسيين من كل ما هو سياسة أو عمل حزبي معارض[260]. وفي هذا المقام نجد د."لطفي طرشونة" وفق إلى حد بعيد في تشخيصه لتجربة التسلط التونسية، حيث اعتبر أن النظام التسلطي أبدع في التلاعب بالنصوص الدستورية والقانونية، فهو يلتجئ أحيانا إلى تعديل الدستور كآلية للانقلاب عليه وخرق أحكامه، كما انحرف بإجراءات الانتخاب التي أصبحت توظف لغلق فضاء المشاركة السياسية وتأبيد البقاء في السلطة، وطور مقاربة أمنية (جزائية-تجريمية) لحل الأزمات السياسية، وروع معارضيه بالارتكاز على أجهزة البوليس السياسي والمحاكمات بتهمة الجرائم الإرهابية، وضيق مجال ممارسة الحريات العامة وحقوق الإنسان، وروج للفساد السياسي والمالي، وللرشوة والمحسوبية، وقلص في الحدود بين المال الخاص والأموال العمومية وبين الشأن العام والمصالح والنزوات العائلية[261]. كما سعى إلى خلق حزام سياسي من حوله يسانده توجهاته السياسية مستخدما كل الوسائل الشرعية وغير شرعية، وكان هدفه الاستراتيجي عزل حركة النهضة وترويض بعض أحزاب المعارضة لأجل خلق جبهة معادية ضد التوجهات السياسية الإسلامية بدرجة أولى، والأحزاب والتنظيمات القومية والعروبية بدرجة ثانية، وإن أفلح في توظيف الأحزاب الموالية للترويج لمواقفه وسلوكه السياسي فإنه عجز في المقابل عن ترويض أغلب أحزاب المعارضة التي عملت بدورها على إيجاد أطر جبهوية لمواجهة تحالف الحزب الحاكم مع ما يطلق عليه بـ"الأحزاب الإدارية"، ومن أبرز الصيغ التنظيمية التي تمكنت المعارضة من تشكيلها نذكر:

- **هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات:** وهي تحالف سياسي برز عام 2005 ضمت أحزابا وشخصيات من اتجاهات فكرية وإصلاحية وعلمانية وديمقراطية بهدف الدفاع عن الحريات العامة والبحث عن أفق للانتقال إلى الديمقراطية في تونس، ومن أبرز النضالات التي خاضتها الهيئة إضراب الجوع الذي قام به ثمانية مناضلين بالتزامن مع انعقاد مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، حيث طالب المضربون بإقرار حرية التعبير والصحافة، وحرية التنظيم الحزبي والجمعوي،...

-**تحالف المواطنة والمساواة:** وتشكل بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية سنة 2009 وضم العديد من الأحزاب كحزب التجديد والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات،...[262].

ويمكننا توصيف أسلوب بن علي في الحكم بأنه نظام يتميز بالتخطيط المنهجي والحريص، وكذا الاهتمام بأصغر التفاصيل في الحقل السياسي، وبمعاقبة منتقديه بطريقة انتقامية، وعلى الخصوص أولئك الذين ينشرون انتقاداتهم سواء بالداخل أو بالخارج [263].

وعليه فإذا كان بورقيبة يجيد التلاعب بالرجال مثلما أشرنا سابقا، فإن بن علي يجيد التلاعب بالدستور الذي كيفه وفق مصالحه لأجل إعطاء صبغة قانونية لطغيانه الذي مس كل المجالات، وهنا نجد صدى لمقولة المفكر "جون لوك" الذي يرى بأن "يبدأ الطغيان عندما تنتهي سلطة القانون، أي عند انتهاك القانون وإلحاق الأذى بالآخرين" هو ما يدفعنا للتأكيد مرة أخرى بأن السلطة التونسية لم تستطع التخلص من طبيعتها النرجسية، وبالتالي غلب الطبع على التطبع.

وقد سأل أرسطو ذات زمن بعيد: من يصنع الطغاة؟ فرد على الفور قائلا: ضعف المظلمين، فليس ثمة أمة من الأمم أجادت صناعة الطغاة في العصر الحديث بقدر ما فعلت أمتنا العربية، مثلما يرى "محمد صادق دياب"، فنحن الأمة الوحيدة التي تدير رؤوس الطغاة غرورا بخضوعها وتبعيتها وهوانها[264]. وإن هذه التبعية والخضوع لم تأتي من فراغ وإنما هي ناتجة عن حالة الخوف وللاطمئنان الذي نشره النظام في نفس الشعب التونسي، فالكل مراقب في ظل سلطة أحكمت قبضتها على الدولة ككل، ومن ثم حلت محل وهم دولة القانون الدولة البوليسية التي حضر لها بن علي وحاشيته في الخفاء، لكن نتائجها ظهرت في العلن، إذ حتى وإن كان تكتم شديد في تلك الفترة إلا أن ثورة الياسمين أفصحت عن مخلفات ذلك النظام على كل المستويات.

كما نخلص أنه إذا ضبط الدستور التونسي شكل العلاقة بين من هم في السلطة وبين من هم خارجها، وحدد آليات التعامل ما بين الطرفين، إلا أن التجربة التسلطية للعهدين السابقين أرادت أن تؤسس لعقيدة جديدة ليس للاستيلاء على السلطة فحسب، وإنما على الدولة التونسية ككل، لذلك اجتهدت بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتثبيت عقيدتها، لذلك فالدستور التونسي مثلما وصفه الدكتور"الجازي الدالي"، بأنه تحرري في العموم ومقبول، ولكن الممارسة هي التي تخلفت عن النصوص، فإذا كان بورقيبة ذو التوجه الحداثي، حاول أن يستلهم من نضاله التاريخي "المشبوه" لبناء السلطة الأبوية التي بها منح لنفسه أحقية التدخل في كل شؤون المواطنين حتى العائلية منها، فقد حاول بن علي أن يضاهي بورقيبة في ذلك لكن نظرا للفارق الشاسع ما بين الرجلين، تجربة، خبرة، وحنكة، وهي أمور لا يحتويه السجل المهني لبن علي، إذ هذا الأخير جنرال، لذلك حاول أن يبني شرعيته بواسطة طرح مغاير عن سابقه، يبرز به للعالم والتونسيين خاصة تفوقه على الأب بورقيبة، والمتمثل في الدولة الأمنية المضمرة في مشروع التحول الديمقراطي، الذي تضمنه شعار التغير المعلن عنه في السابع نوفمر1987 وهو ما مكنه من نشر الطمأنينة ليس على مستوى عامة الشعب فحسب، وإنما حتى على مستوى الطبقة السياسية، خاصة المعارضة منها التي تضررت من التسلط البورقيبي، ولذلك فبن علي راهن على حالة الرضى – الظرفية- ومضى في مشروعه الديمقراطي الذي حبك على مقاسه. ومن ثم فكلا العهدين خلفا تراكمات سلبية على كل المستويات شكلت فتيل ثورة الياسمين وهو ما سنفصله في الفصل الرابع.

الفصل الثالث
الثورة والتحول الديمقراطي في تونس
الفرص والتحديات

مدخل

في هذا الفصل سوف نبحث في الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الأسباب النفسية لثورة الياسمين كمحطة أولى، ثم نتطرق إلى أثر وتداعيات هذه الأخيرة على الدولة التونسية ككل بداية من المجتمع السياسي والسلطة فالمعارضة، غير أن بقدر أهمية البحث عن أسباب الثورة والظروف التي هيأت لاندلاعها، وأهمية ثورة تونس على المستويين الأكاديمي والواقعي، إلا أنه بتوظيفها في دراستنا هذه لا يمكن إغفال المتغيرين الأساسيين اللذين تتمحور حولهما الدراسة وهما السلطة والمعارضة السياسية، حيث حلت الثانية محل الأولى بعد تصدع هذه الأخيرة برحيل بن علي وزبانيته. فما هي معالم أو تجليات المشهد السياسي بعد الثورة؟.

المبحث الأول: مقاربات سوسيو-تاريخية لفهم الثورة التونسية

المبحث الثاني: هيكلة التحول الديمقراطي التونسي

المبحث الثالث:حركة النهضة من الهامش إلى المركز: الجدل الإيديولوجي

المبحث الرابع: آليات تعامل حركة النهضة مع المعارضة السياسية

المبحث الخامس: تحديات ورهانات المرحلة الانتقالية في تونس

المبحث الأول: مقاربات سوسيو- تاريخية لفهم الثورة التونسية

1- الأبعاد المعرفية والخلفية التاريخية للثورة التونسية:

نتناول الأبعاد المعرفية لتحديد طبيعة الثورة التونسية في السياق المفاهيمي لمدلول الثورة عموما، بمعنى هل تشترك في خصائصها مع باقي الثورات التي عرفها العالم من حيث الطرح الفكري والعملي أم هي فريدة من نوعها نابعة من بيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟، وهو ما عبرنا عنه بالأبعاد التاريخية التي نتناول فيه التراكمات التي خلفتها السلطة الاستبدادية في شتى المجالات والتي كان لها دور مباشر في اندلاع ثورة الياسمين.

1–1 الأبعاد المعرفية للثورة التونسية: يرى "د.سمير أبو زيد" أن الثورة بالمعنى العلمي هي حالة من حالات التغيير اللاخطي غير المنتظم، والذي يسمى في الأدبيات العلمية بالأنظمة المعقدة وهذه يقابلها في حالات الاستقرار المجتمعي الأنظمة الخطية، حيث تخضع التحولات المجتمعية لمبدأ السببية وإمكانية التوقع، وذلك عكس الحالة الأولى حيث لا يمكن توقع الأحداث بشكل دقيق لأنها لا تخضع لمبدأ السببية[265]، وهو نفس الرأي الذي دافع عليه الكاتب التونسي "عمر الشارني في كتابه "La Révolution Tunisienne semparer de L' histoire، حيث اعتبرها – الثورة- هو وغيره من الباحثين بأنها عفوية لا تمت بأية صلة لمبدأ السببية فهي غير منتظرة أو متوقعة"[266].

فالثورات التي شهدها العالم العربي هي من نوع جديد، لأن القيادة هنا هي اللاوعي المجتمعي، وهي أقرب شبها بالثورة المفاجئة "اللاواعية" للشخص نتيجة لحدوث شيء بسيط لكنه فجر العواطف المكبوتة في اللاوعي، وهذا سبب الاختلاف بين هذه الثورات العربية والغربية، كون

هذه الأخيرة قائمة على إيديولوجية بما في ذلك الثورة الإيرانية التي اعتمدت على طبقة رجال الدين وأيديولوجية ولاية الفقيه، فالثورة من هذا المنظور ترتكز على إيديولوجية تعكس الفكر الغربي "العقلاني" الواعي والذي يجب أن يتبلور أولا كفكرة إيديولوجية (قومية، طبقية، اقتصادية،...) ثم بعد ذلك في الحامل الاجتماعي لهذه الفكرة (جيش نظامي، تكتل نخبوي، طبقة اجتماعية،...)، وذلك على خلاف الحالة العربية التي لم ترتكز على فكر إيديولوجي، وبالتالي لم تعتمد على حامل اجتماعي لهذا الفكر، وإنما بدلا من ذلك اعتمدت على المخزون الكامن في اللاوعي المجتمعي وعلى النظرة إلى العالم التي توحد هذا المجتمع من أجل التحرك بشكل مشترك "لا واعي"لإنجاز الثورة، وبهذا المعنى تكون قد تجاوزت المفاهيم التقليدية الغربية الخاصة بالثورات[267].

ومن ثم فالثورات العربية وخاصة التونسية جاءت بعد تحول الرأي العام الكامن في المجتمع التونسي إلى رأي عام ظاهر نتيجة تحدى لكل أساليب الخوف والرعب التي زرعتها الدولة البوليسية في الشعب التونسي، وهو ما أفصح عن استعادة الشعب ثقته في نفسه عبر تخطي حاجز الخوف، واكتشاف طريق اللاعنف في التغيير بعد اضطهاد طويل على كل المستويات وهو ما نكتشفه من خلال التطرق إلى:

1-2 الثورة التونسية: البحث في الخلفيات والأسباب

الثورة هي تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، وهي بهذا المعنى حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة، ولقد ثبت في حالة الثورات العربية أنه من الصعب الاستيلاء على الحكم بدون انشقاق الطبقة الحاكمة، وانضمام الجيش أو قسم منه على الأقل إلى الثوار، وإذا لم يحصل ذلك تظل السلطة قلعة حصينة مسلحة وعصية على الاختراق مهما غادرها بعض موظفيها ومسؤوليها، وهذا يؤدي إلى تحول الثورة إلى حركة مسلحة تستعين بالتدخل الأجنبي، كما حدث في ليبيا وهو خيار محفوف بمخاطر كبيرة جدا على مستقبل البلد وسيادته ووحدة شعبه.

وإن هذا الوضع يحتاج إلى بحث وتدقيق حول الحالات التي تؤدي إلى الثورة، أي متى يتحرك الشعب؟ وإذا تحرك فما الذي يحول الانتفاض الشعبية إلى ثورة تستهدف مجمل النظام السياسي؟[268]

وانطلاقا من تساؤل الباحث "هيثم مزاحم "نعيد صياغة السؤال لكن بتخصيصه على الحالة التونسية بمعنى ما الذي جعل الشعب التونسي يتحرك؟.

فبالرجوع إلى جملة التراكمات الداخلية التي أنتجتها التجربة الاستبدادية في تونس، وهو كل ما تناولناه في الفصلين السابقين، فقد شكلت تلك الأوضاع المتردية على كل المستويات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا اللبنة الأساسية للثورة وهو ما نوجزه فيما يلي:

- فقدان الشرعية: حيث في كل موعد انتخابي يجد الديكتاتور نفسه مضطرا إلى طقوس المناشدة وتعديل الدستور، وهو سلوك أفقد النظام كل شرعية دستورية لدى التونسيين، كما فقد النظام شرعيته الوظيفية المتمثلة في خدمة الشعب وحمايته من شبح البطالة والفقر، وغياب أفق واضح لأي حل مستقبلي.

- الانسداد السياسي، من خلال الشكلانية الانتخابية التي اعتمدها النظام التونسي التي كانت قائمة على مصادرة أصوات الناخبين من قبل المنظومة الأمنية –السياسية التي ضبطت الحياة السياسية وفقا لمصالح استمراريتها في السلطة، فقد جرت انتخابات رئاسية عام 2009 وفاز زين العابدين بولاية خامسة.

- استفحال التناقضات الداخلية، حيث بقدر ما بدا النظام قوميا وموحدا في بدايته، إلا أن مع مرور عقدين بدأت الصراعات الداخلية تطفو على النظام وهو ما يفسره الصراع الداخلي حول الخلافة، فعادت تجربة 1986 أيام الصراع على خلافة بورقيبة، والتناقض في هذه المرة أخذ صورة السعي المحموم للاستيلاء على القدرات الاقتصادية والمالية للدولة التونسية من قبل بن علي وحاشيته أمثال: صخري الماطري، والعائلة الطرابلسية،..

- تعميم الظلم حيث كان جل التونسيين يشتكون "في صمت"، فلم يترك النظام فئة شعبية دون أن يمتد إليها ظلمه، الإسلاميون، العلمانيون، الأحزاب الإيديولوجية وغير الإيديولوجية، المنظمات المهنية والحقوقية، في مقابل ذلك أطلق النظام آلته الدعائية من خلال أرقام وانجازات لا يراها غير رجال النظام نفسه، والعبث الدائم بالدولة لأنه تصورها ملكا خاصا بما فيها الشعب التونسي، لذلك لم ينتظر منهم أي رد قوي ضد جرائمه التي مست كل فئات المجتمع، وقد جاءت حادثة الشاب البوعزيزي لتنوب أو تعبر عن قهر كل تلك الفئات[269].

- الحراك المحلي والجهوي، إذ اختصت الثورة التونسية بحضور مكثف للحراك المحلي، وهو ما جعلها أكبر المفاجآت للطاغية بن علي، فإذا كانت تهمه جاهزة للنخبة السياسية فيما لو عارضت إذ يسهل عليه تشويهها من خلال حديثه عن استقوائها بالأجنبي، فإن الانتفاضات المحلية في الحوض المنجمي عام 2008، والحراك الاحتجاجي الذي انطلق مع شرارة الثورة التونسية في مدن سيدي بوزيد لم يجد له أي تهمة، لذا هرب في البداية وخضع للأمر الواقع[270]، مخاطبا إياهم "فهمتكم" وذلك بعد استنفاذ وفشل الاستراتيجيات المعتمدة لتغذية نظامه الاستبدادي.

2- سيكولوجية الثورة التونسية والبعد القبلي فيها:

بالإضافة إلى الأسباب والخلفيات المتعددة للثورة التي أشرنا إليها سالفا، هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها تتمثل في الأسباب النفسية أو ما أطلق عليه بسيكولوجية الثورة، أي الإحباط الذي عاشه الشعب التونسي وهو ما يظهر في حالة البوعزيزي الذي ذهب ليشتكي أمره إلى الوالي فلم تعره السلطات الجهوية أي انتباه، فامتلأت نفس الرجل بالإهانة والغيظ دون أن يكون له قانون أو نصير يثأر لكرامته التي أهدرتها امرأة حتى ولو كانت في زي شرطية، وفي مدينة نائية ما تزال الأخلاق فيها محافظة، ارتفع الحنق في شرايين البوعزيزي عمى الإهانة فانتقم من الفقر والمهانة وللكرامة المهدورة على الملىء دون أن يعلم أنه أشعل فتيلا لن تنطفئ شعلته حتى يعيد الحرية والكرامة لكل الشعوب التي قمعت واستبد بها حكامها[271].

إذ فقد شكلت حالة البوعزيزي ظاهرة سوسيولوجية قادمة من الماضي السحيق، إنها العصبية القبلية المحرك الحقيقي الخفي للثورة التونسية، فعلى عكس حالتي الانتحار الأولى والثانية (تريمش والهاني) التي لم تتلقفهما العصبية لتلاشيها شبه التام في المجتمع المدني (مدينة المنستير) حيث ضعفت الرقابة الاجتماعية وطغت علاقات الجوار على علاقات الدم التقليدية، وكذا بالنسبة لمدينة (الرديف) حيث البعد القبلي شبه مفقود لخصوصية تركيبة الحوض المنجمي الاجتماعية غير المتجانسة. لكن الأمر والواقع ليس ذاته في منطقة سيدي بوزيد المتمسكة بتقاليدها الأسرية والقبلية -رغم جهود الدولة في التحديث وكسر الدعامات الكلاسيكية وتجفيف منابع ثقافته الأصيلة- فكرامة الفرد المهدورة هي كرامة جماعية حيث شعرت بنفس الاهانة التي شعر بها البوعزيزي، فانتفضت وهبت بأحاسيس الرجل الواحد لا لتثأر لكرامة فرد بعينه، بل لكرامة جهة بأكملها. وهو ما يفسره التغيير الفوري في محتوى الشعارات التي رددها الثائرون والارتقاء بها من دوائر مطلبية ظرفية

مسطحة ‘‘الشغل استحقاق يا عصابة السرّاق "إلى أسمى درجات الوعي الإنساني بالحياة الحرة " عدالة، حرية، كرامة، وطنية"[272]. وهذا نابع عن:

- **كاريزما الشعب التونسي وأثرها في قيام الثورة:** إذ لأن اختلفت الثورة التونسية عن الثورات الغربية من حيث الطرح الفكري، إلا أنها تلتقي معها على مستوى المطالب مثلما تجلى في بعض شعارات الثوار "خبز وماء وبن علي لا"، و هو ما يتفق مع مرتكزات الديمقراطية التي نادى بها الشعب الفرنسي لما خاطبوا الرئيس "بسمارك" حيث اعتبروا أن الديمقراطية ليست مسألة خبز وزبدة ولكنها مسألة ذهنية وقلب La Démocratie n'est pas un question de pain et de beurre c'est une question d'esprit et de cœur، مما يثبت درجة الوعي والخبرة لدى المجتمع التونسي الذي لم توفر السلطة أي جهد لأجل استعباده على مدى يفوق نصف القرن، ولكنها لم تفلح في ذلك.

إذ استطاع الشارع التونسي بلغة الابستومولوجيا أن يمتلك سلطة "كاريزماتية‘‘التي تمكن بها أن يحرك الشعب من أقصاه إلى أقصاه، فلم يشعر جزء من أبناء الشعب التونسي أن هذه الثورة ليست ثورته، فحتى مواطني مدينة سوسة مسقط رأس الرئيس المخلوع حموا الثورة ووقفوا إلى جانبها، وهي نقطة تحسب لشارع التونسي، عكس ما يحدث في التحركات الشعبية الطائفية السياسية والمناطقية، كما أن كاريزما الشعب التونسي تستمد وهجها من التراث النضالي الطويل لشعوب المغرب العربي[273].

بالإضافة إلى ذلك نستشف من خلال الهبة الأولى لأقارب البوعزيزي وأبناء قبيلته الذين كانوا أول المنتفضين هبة لنصرة كرامة العائلة وقبيلة "أولاد عزيز"، وفي ذلك تعبيرا عن استغاثة الفرد بانتماءاته الأولية والانطواء عليها بوصفها الملاذ الآمن والمستنصر الأول والآخر، وبوصفها الكامن الأبرز في اللاشعور الفرد والجماعة، عند لحظة ارتباك العلاقة مع سائر الروابط والانتماءات المجتمعية الأخرى[274]، فالفرد المضطهد يتجه نحو الماضي للاحتماء به، فكلما كان القهر سائدا كان الماضي حاضرا بكل مشاكله، وهذه آلية دفاعية للفرد المقهور[275].

ويجد "د.يحي اليحياوي‘‘تفسيرا لذلك حيث يعتبر أنه بدا جليا عودة الأفراد لجماعاتهم الأصلية، وللغاتهم ولتقاليدهم الأصلية، ولتراثهم ولهوياتهم ولمرجعياتهم القيمية، قصد الاحتماء

بمستويات دنيا في غياب حماية من لدن المستويات العليا وفي مقدمتها الدولة الوطنية أو ما تبقى منها[276].

فالكرامة تمثل جزءا مهما من المعادلة التي قامت ثورة تونس من أجل نصرتها، من أبسط مستوياتها الفردية والجماعية إلى أعلاها وأكثرها تركيبا، وهو ما يبرزه تطور الشعارات المرفوعة من الواجهة المطلبية الاجتماعية الصرفة، نحو الواجهة المطلبية بحقوق أشمل في الاعتراف الاجتماعي والكرامة بمجمل دلالاتها الاقتصادية والنفسية والسياسية والاجتماعية، مثلما ترجمه شعار"**شغل، حرية، كرامة وطنية ".**

وبتوسع الدائرة المطلبية للثوار وارتقائها وفق سلم الحاجات "لأبراهام ماسلو"إلى مرحلة إثبات الذات[277]، وبالتالي توسعت دائرة الاحتجاجات وزادت وتيرة الغضب الجمعي الثائر الذي تشكل من خلال حالة الوعي الجمعي بالمشكلات المشتركة بين أفراد المجتمع، والتي تبدو بشكل واضح في انتشار الفقر واللامساواة في كل المناحي، وذلك على خلفية الفساد بكل أشكاله المالي والإداري والسياسي، حتى أضحى من التركيبة السياسية للدولة[278].

فالغضب حسب "حنة أرندت" ليس من شأنه أن يعكس شعورنا الشخصي نحن الذين لحق الظلم بنا، وهو ما يبرهن عليه تاريخ الثورات جميعا حين يحدث دائما أن يتحرك عدد من أبناء الطبقات العليا في رد فعل على سوء الأوضاع والظلم فيوقدون الثورات التي ينتفض فيها المضطهدون والبائسون[279].

وهو ما حدث بالفعل في تونس من خلال استجابت المناطق المرفهة لعدوى التمرد والاحتجاج، حيث يمثل دخول بعض مدن الساحل وقراها الصناعية التي لا تشكو البطالة وتضعف فيها نسب الفقر على خط الاحتجاج، شاهدا على أن للفقر وجوها أخرى قادرة على صناعة التمرد والثورة، كجوع الحريات وفقر السياسة والتعطش للديمقراطية، مما أفصح أن لكرامة الفرد والمجموعة استحقاقات أخرى، تبلورت في خضم "الزمن الوطني المتجانس"الذي منح عموم مناطق البلاد قوة الشعور بالانتماء إلى حركة شعبية عارمة تسامى فيها الكل فوق ضيق الأفق والحسابات الضيقة، إنها لحظة اكتظاظ الحيز العام بالمواطنين، ولحظة التسييس الشامل وشعور كل فرد أنه مسؤول كمواطن، إنها لحظة المواطنة في تونس[280].

وهي اللحظة التي شعر فيها التونسيين بالقوة، وليس المقصود القوة المادية، فهذه الأخيرة كانت لازالت بيد السلطة البوليسية التي كثفت من قبضتها على المجتمع، واستعملت شتى الأساليب لإخماد الثورة في بدايتها عن طريق إطلاق النار على المتظاهرين والغازات المسيلة للدموع، ... لكن ذلك لم يجد نفعا مع شعب تحرك يحمل بداخله قوة معنوية تبلورت في زيادة الوعي الجماعي، فلا القوة ولا السياسات الظرفية التي أقدمت عليها السلطة نجحت في احتواء الثورة، بل بالعكس من ذلك ففي الوقت الذي كانت السلطة تبادر بتلبية المطالب الاجتماعية حيث أقدمت في اليوم السابع للاحتجاجات على تخصيص 15مليون دولار لبعث المزيد من فرص العمل في ولاية سيدي بوزيد وحوالي 306 إشعارات موافقة لعدد من خريجي التعليم العالي لانجاز مشاريع اقتصادية خاصة،... لكن تلك الاستجابات الاجتماعية المتأخرة لم تمكن السلطة من إخماد نار التمرد، لأن المطلب لم يعد حينها مطلب بطون جائعة، بل أصبح الاستعاضة بالخبز الحاف عن السياسة الجائرة، وهو ما ترجمه شعار "خبز وماء وبن علي لا"، أو بتعبير "فرانس فانون" في كتابه "المعذبون في الأرض" الجوع مع الكرامة أفضل من الخبز الذي يؤكل في العبودية[281].

فلم تعد الاستجابة للمطلب الحيوي تشفي غليل التمرد المجتمعي الذي أصبح القصاص لكل أشكال الاحتقار الرمزي والمطالبة برد الاعتبار لهؤلاء الذين وقع استعبادهم واستبعادهم وتهميشهم مطلبه الأبرز، ولم يكن ذلك ممكنا بنظر الفاعلين الاجتماعيين إلا عبر فعل الرحيل الذي اختزلته المفردة الفرنسية Dégage[282].

ورغم فشل الرد الاجتماعي، إلا أن بن علي لم ييأس وراهن على آليات أخرى لأجل تطويق الوضع، من ذلك ظهوره على قناة المستقلة التي يملكها "الهاشمي الحامدي" القيادي السابق في حركة النهضة، كنوع من المصالحة مع الماضي الأسود الذي تسبب فيه وسمح لوزرائه خصوصا سمير العبيدي وزير الاتصال الجديد بأن يظهر على قناة الجزيرة التي كان الإعلام الرسمي يتهمها بمحاولة زعزعة النظام، وقد خرج في خطابه الأخير متوترا محاولا إقناع التونسيين بأن خطابه عفوي بالمزج بين اللهجة العامية التونسية واللغة العربية، كما ضحى ببعض بطانته كوزيري الإعلام والداخلية ومستشاره الخاص، كما استرسل في الوعود السياسية كالحرية ورفع القيود على الانترنت وتعهد باحترام الدستور وعدم الترشح لرئاسيات 2014 "لا رئاسة مدى الحياة"[283].

والغريب في الأمر أن هذا الشعار هو نفسه الذي دخل به بن علي للحكم وخرج منه، وإن استطاع أن يوهم به الشعب التونسي في بداية حكمه، إلا أنه لم يحصل الأمر ذاته في نهايته نظرا لدرجة الوعي التي يتمتع بها هذا الشعب.

3- دور الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي الثوري:

علاوة على مؤشرات الظلم والفساد التي اعتبرت كسلسلة إنذارات عززت الحدس بقرب الانفجار، لكن الرئيس بن علي لم يستوعبها ومضى في سياسته القمعية، وفي تلك الظروف مثل الإعلام غير الرسمي دور كبير في بلورة الرأي العام[284].

ففي مقابل التعتيم المنهجي والمقصود من قبل وسائل الإعلام الحكومية والملحقة بها، وأمام محدودية تأثير الإعلام المستقل والمعارض، وجدت الثورة التونسية طريقها إلى وسائل الإعلام العالمية، وقد انطلقت التغطية الإعلامية متزامنة وفي تكامل واضح بين الإعلام الالكتروني وقنوات التلفزيون الفضائية، على الرغم من منعها من العمل منذ انطلاقها عام 1996 وحتى ليلة سقوط النظام، وقد كانت قناة الجزيرة أولى القنوات التلفزيونية التي واكبت الثورة منذ يومها الأول، وكانت البداية مع تغطية حادثة إحراق الشاب ''محمد البوعزيزي''نفسه أمام مقر محافظة سيدي بوزيد في مشهد درامي بالغ الرمزية، ثم كثفت من تغطيتها لمجريات الثورة بمساعدة الشباب التونسيين المتمرسين على استخدام تقنيات المعلومات، حيث يبلغ عدد مستخدمي الفيسبوك من التونسيين نحو مليونين ونصف المليون (2.494.760)بنسبة تقترب من ربع العدد الإجمالي لسكان البلاد (23.56%)، وهذا الرقم يجعل تونس البلد الإفريقي الأول من حيث عدد مستخدمي الفايسبوك نسبة إلى عدد السكان، ويضعها أيضا ضمن البلدان العربية الأعلى نسبة في استخدام فيسبوك تتقدمها أربع دول خليجية هي على التوالي (الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت)، وتشير الإحصائيات أن نسب المستخدمين من الجنسين متقاربة جدا (58 % ذكور و42 % إناث)، كما أن نوعية الفئات لمستخدمي شبكة الفايسبوك من التونسيين هم شباب تبلغ أعمارهم بين 16-34 سنة ما نسبته 77 % من مجموع المستخدمين، مما يعني اتساع القاعدة الاجتماعية لحركة الاحتجاجات على كل المستويات. ولقد وفرت شبكة التواصل الاجتماعي كما هائلا من المواد الإعلامية في شكل معلومات نصية أو لقطات فيديو من خلال تغطية ما يحدث في مختلف مناطق البلاد تغطية ميدانية ومباشرة، ومن أبرز مظاهر هذا النشاط إلى جانب طبيعته الفردية، فقد تم انتظامه في شكل

مجموعات إخبارية مثل: وكالة أنباء تحركات الشارع التونسي[285]، ومجموعةMa Tunisie ومجموعةTouwenssa [286].

فعلاوة على سرعة انتشار الإعلام الجديد وطنيا ودوليا، فقد تميز من ناحية المحتوى من خلال مجموعة الشعارات التي كانت تردد في كل التظاهرات أهمها وأدقها المفردة الفرنسية في صيغة "الأمر المهين "Dégage[287]، ويقابلها في اللهجة العامية التونسية كلمات مثل: "اتجبّد" و"اقلب وجهك"، وهو ما عبر عنه "د.صالح المازقي" بعنف الكلمة، التي كان لها دلالة نفسية المقصود منها تحقير المخاطب وإذلاله وكسر كبريائه، وفي نفس الوقت تفيد استعلاء المتكلم وتفوقه وغلبته[288].

لذلك فقد كان من المفاجئ أن تخرج كلمات الشارع العربي من خلال أصوات الشبان، كي تعلن ثورة نعتت بعدة مسميات مثل: ثورة الفايس بوك، والثورة العربية، أو الربيع العربي، ثورة الياسمين كما كان البيت الشعري "لأبي القاسم الشابي":

إذا الشعب يوما أراد الحياة *** فلا بدّ أن يستجيب القدر

مصدر إلهام وتحفيز وشحذ الهمم، حيث نزلت جموع من الشعب إلى الشارع بلغة يعود عمرها إلى ثلاثنيات القرن الماضي - فلا تشيخ اللغة الشعرية - وهي وحدها التي استطاعت أن تنقل الشعب من الحذر والخوف والصمت إلى الجرأة والشجاعة والكلام[289].

فبالموازاة مع توسع الحركة الاحتجاجية وتبلور هدفها السياسي، لجأت الجماهير لذلك البيت لتنحت منه شعارا مركزيا لثورتها "الشعب يريد إسقاط النظام "، ثم تولدت الشعارات لتصبح أكثر تخصيصا وتركيزا، حسب موضوع الاحتجاج "الشعب يريد إسقاط الحكومة" "الشعب يريد حل البرلمان"،... وقد ساهم الفيسبوك في تعميم تلك الشعارات، بالإضافة تعميم نمط أخر من المحتوى كان له دور ملحوظ في هز صورة النظام في أذهان الناس من خلال النكت والمواقف الهزلية التي تسخر من الرئيس وأتباعه...

وفي الواقع لابد من الإقرار بأن عملية تشكل ذلك النمط من الوعي الثوري الحاد لم تتم بين عشية وضحاها، ولا يمكن لأسابيع معدودة من الحركة الجماهيرية، مهما اتسع نطاقها ووضحت أهدافها أن تخلقه من فراغ ولا يمكن لوسائل الإعلام مهما كانت درجة تأثيرها أن تصنعه من لا

شيء، فخبرة المجتمع التونسي في النضال المدني طويلة ولها محطاتها التاريخية وأطرها التنظيمية، وعلى الرغم من تراجع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تأطير الشباب وتعبئته وتثقيفه سياسيا خلال العقدين الماضيين، إلا أن ذلك لم يمنع من تشكل وعي احتجاجي ظل يتنامى ببطء من خارج الأطر من دون أن يصل إلى مرحلة التعبير عن ذاته في شكل حركة احتجاجية واسعة، وقد كان أقصى ما عرفته تونس الاحتجاجات التي قامت في منطقة الحوض المنجمي في جنوب غربي البلاد عام 2007 ورغم استمراريتها لعدة شهور، فقد ظلت حبيسة إطارها الجغرافي والمهني، نظرا لغياب عوامل عدة جعلت منها حركة موضعية محدودة التأثير وحالت دون انتشارها، وكان الغائب الأبرز بالتأكيد دور الإعلام الفضائي في مواكبتها ونقل أحداثها والترويج لها خارجيا وداخليا[290].

إذ فقد دفعت شبكات التوصل الاجتماعي الثورة التونسية دفعا قويا، مما جعل البعض يصفها بالثورة الاليكترونية جاءت من مجتمع افتراضي يحمل وعي مخفي لا يستند إلى نظريات أو بيانات تحريضية، فهو نضال عفوي دون تأطير أو تنظير، يرمي إلى كسر أو إزاحة حواجز الصمت والقهر والاحتقان الفكري المسلط عليه، فزمن ترويض العقول وحماية العقيدة الاستبدادية قد ولى في عصر العولمة، فإذا كانت الأنظمة الاستبدادية فيما سبق تراهن على الإعلام الوطني لأجل توجيه الرأي العام الداخلي، فإن هذه الوسيلة علاوة على فقدانها لمصداقيتها منذ أمد بعيد، فقدت أيضا لجدواها وهو ما يظهر من خلال تعاطي وسائل الإعلام الرسمية مع الحدث أو يوميات الثورة، على الرغم من الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة المرصودة لوسائل الإعلام الرسمية، لكنها لم تحظى بتأثير واسع في أوساط الرأي العام، فقد أفقدتها سياسات الحكومة على أرض الواقع ثقة الناس وسلبتها قدرا كبيرا من المصداقية[291].

وعلى النقيض تماما تمكن شباب لم يحترفوا الإعلام من وضع منهج إعلامي ثوري خال من التنظير وبعيدا عن التدين والتوجيه، وليد التجربة والممارسة المستمرة في نقل الخبر وتقاسمه الفوري مع الجميع بسرعة وتلقائية دون إقصاء أو تمييز، وهو ما ساهم في تحطيم الإعلام الرسمي التونسي من جهة، وابتكار مناهج ومفاهيم إعلامية فوق أكاديمية من جهة أخرى[292].

وعليه فقد منحت التغطية الإعلامية والصور المنشورة في شبكة التواصل الاجتماعي ثقة كبيرة إلى سكان المدن المنتفضة فاستطاعت الصورة والكلمة أن تفك الحصار، وأن تحرق نظام بن

علي وتكشف أساليبه، فشرارة البوعزيزي لم تجد نفسها في فراغ كامل، وإنما احتضنها نشطاء مدنيون لهم من الخبرة النضالية الميدانية، وكثير من الجرأة والتضامن في ما بينهم والتواصل مع مختلف جهات الجمهورية، كذلك احتضنتها ظروف القهر والتهميش والحرمان المسلطة على سيدي بوزيد، واستفادت من الأزمة الخانقة المتعددة الأبعاد التي دخلها النظام[293].

فالثورة مرت بأطوار أو حلقات قبل أن تصل إلى ذروتها بطرد الرئيس وعائلته، حيث تشكلت دوائر لاحتضان الثورة مثلما وصفها أستاذ علم الاجتماع "مهدي مبروك"، فمن العائلة والقبيلة أو العروشية كدائرة أولى، إلى الدائرة النقابية فالدائرة الحقوقية التي يمثلها المحامون[294]، أو بشكل عام منظمات المجتمع المدني، وسايرتها وحمتها الدائرة العسكرية، مثلما سوف نوضح فيما يلي.

4- الطابع المدني والعمق الشعبي في الثورة التونسية: مقاربة تحليلية

إن تجربة التحول الديمقراطي التونسية لم تأتي في نفس السياق الذي جاءت فيه التجارب الغربية، أو بالأحرى جاءت خارج الطرح الكلاسيكي للتحول الديمقراطي حيث بنت نمطا جديدا للتحول الديمقراطي المتمثل في التحرك الجماهيري السلمي[295]، إذ صحيح أن الشبكات الاجتماعية أسهمت في زيادة منسوب تواصل الشباب المنتفض، وتدعيم التنسيق بينهم فيما يخص أماكن وأوقات التواجد، وطبيعة المستجدات المطلبية المفروض رفعها، لكن ذلك لا يعوض التواجد على الأرض يوم الاحتجاج، فعناصر التواصل الاليكتروني بشتى أنواعه هي ضرورية، لكنها لم تكن كافية لحسم مصير حركات الاحتجاج ضد الحاكم، بمعنى أنه لو لا التواجد والضغط بالواقع الحقيقي لما كان للواقع الافتراضي أن يبلغ مداه في التغيير[296]. وقد تجلى لنا ذلك في كم التظاهرات التي نظمت في تونس العاصمة وباقي مناطق البلاد، وكان إحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه على مرأى ومسمع الناس في وسط مدينة سيدي بوزيد وأمام أحد مقراتها السيادية شرارة انطلاق الثورة الشعبية في تونس، حيث ترددت عدة روايات حول لحظة انفجار غضب البوعزيزي وبالتالي انفجار الانتفاضة على المستوى المحلي بالمدينة ثم توسعها إلى باقي المناطق. فعملية الحرق هي أقصى تعبير عن رفض الواقع المعاش وتعبير عن حالة اليأس التي كان يمر بها المجتمع التونسي والتي اختزلت في حالة البوعزيزي.

وبالتالي هذا ما يجعلنا نقول أن تلك اللحظة التاريخية تحمل أكثر من دلالة تتجاوز مجرد ما يمكن أن يحمله اعتداء امرأة على رجل في منطقة شبه ريفية من خدش للرجولة واعتداء عليها، إلى ما يحمله من بطش السلطة وقطعها لأرزاق البسطاء. كما بقي مشهد الشاب وهو يحترق إشهارا رمزيا قوي الدلالة لتعطل كل مسالك التواصل بين المواطن والسلطة المسؤولة بالجهات، وكان تعبيرا قويا لاحتراق كل سبل الوساطة والتفاهم والعجز عن إبلاغ الصوت. ولقد شاهدنا كيف كان العنف هو الملجأ الوحيد للسلطة، أما الشعب فوجد ملاذه في الشارع الذي مثل حيزا لاحتضان المطالب الجماهرية، وأمام تلك الوضعية كانت الثورة بحاجة إلى أطر تنظيمية لتأطيرها وتحمل المسؤولية، وكانت منظمات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها في الموعد حيث دفعت الثورة دفعا قويا نحو تحقيق أهدافها.

1-4- المجتمع المدني التونسي إبان الثورة: التفاعلات والأدوار:

يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل أكبر فاعل مدني في تونس وكغيره من منظمات المجتمع المدني وجد بدوره متنفسا بقيام الثورة التونسية، بعد سنوات التدجين والتبعية المفروضة عليه، حيث أعطت الكوادر الوسطى في المنظمة جانبا مهما من حظوظ النجاح للثورة في بدايتها ومنتهاها، فقد كان النقابيون يقدون التحركات ويتحدثون لوسائل الإعلام بمطالبها، والضغط على القيادة النقابية إلى موافقتها مكرهة على شن الاتحادات الجهوية إضرابات عامة يوم 14جانفي 2011 وهو يوم فرار بن علي خارج البلاد، ورغم حالة الحرج التي كانت عليها القيادة النقابية آنذاك، إلا أنها كثفت من مجهودها مما جعلها في مقدمة الأحداث واستثمرت الثورة استثمارا سياسيا، حيث وجدت الفرصة لاحتضان الثورة واحتكار الساحة السياسية، خصوصا في ظل غياب معارضة سياسية قوية، فاستغلت حالة الفراغ لتقترح إنشاء مجلس لقيادة الثورة، وقد تمكنت من أن تصبح الطرف المقابل والمعارض لبقايا النظام القديم الراغبة في احتواء الوضع لفترة معينة حتى تهدأ الأوضاع وبعدها العودة مجددا للإمساك بزمام الأمور، رغم تمكن الاتحاد التونسي للشغل من المشاركة في الحكومة بعدة وجوه إلا أنه رفض ذلك، وواصل في الضغط على حكومتي "الغنوشي" من خلال جملة من الإضرابات والاحتجاجات[297].

فرغم عملية التدجين التي مست المنظمة النقابية التونسية في عهدي بورقيبة وبن علي، إلا أنها حافظت على هويتها، بدليل كانت من أولى المنظمات التي احتضنت الثورة ودعمتها مستلهمة

ذلك من التراث العريق الذي تتمتع به، حيث كانت معنية بالشأن السياسي قبل وبعد الاستقلال. كما أن واقع العمل النقابي في سيدي بوزيد مختلف كليا عن نظيره في قفصة مثلا، حيث تهم الفساد كثيرة ضد مسؤولين كبار في الاتحاد الجهوي لتلك الناحية، علاوة على مساندتهم للنظام، حيث تم تجريد قيادات الانتفاضة لعام 2008 من صفتهم النقابية وتقديمهم لبن علي، بينما الأمر يختلف في سيدي بوزيد، حيث وجه رسالة إلى السلطة بأن موقفه لن يكون مثل موقف الاتحاد الجهوي لقفصة، وكان ذلك خطوة نضالية كبيرة ومساندة قوية للاحتجاج الاجتماعي، فطيلة الانتفاضة تحول مقره إلى ساحة اعتصام دائم تطالب بإطلاق المعتقلين...ضف إلى ذلك فقد استفاد الاتحاد الجهوي بسيدي بوزيد من انتفاضة الحوض المنجمي، فلم يعلن أي طرف نقابي مسؤوليته أو قيادته للانتفاضة، وإنما قدموا أنفسهم كطرف مفاوض ومساند لها، وإن هذه الخبرة النضالية هو ما جعل منطقة سيدي بوزيد متميزة في نضالها عن باقي جهات الجمهورية، وهو ما أسهم في بروز المناضل المحلي، فبعد أن تصورت السلطة نفسها من خلال عشرات الشعب المهنية المنتشرة على التراب التونسي للحفاظ على كيانها من أي تهديد، وأنها قد جسدت "ميكروفيزيا السلطة"، فوجئت بمناضلين محليين لهم شبكة من التواصل والتضامن ولهم قدرات نضالية في العنوان الاجتماعي متقدمة جدا، لا تقف مطلقا في حدود مركزية الولاية[298]، وما اتساع نطاق الانتفاضة إلى ثورة عمت كل مناطق البلد إلا دليل على ذلك.

إذ فقد أدت التراكمات السلبية التي فرضت نفسها لتبرير شرعية السلطة الحاكمة إلى تفكك الرأي العام، فظل المجتمع المدني خجولا بتعبير المفكر"محمد أركون "ولا يؤدي دوره، مما فتح المجال على مصرعيه أمام الاستبداد القاتل[299]، مثلما هو الحال في تونس حيث لم يتمكن التونسيون من خلق منظومة مؤسسات للمجتمع المدني مستقلة عن إرادة السلطة إذ بسطت هذه الأخيرة سيطرتها على كل أشكال الحياة السياسية ومجمل النشاط المدني، مع دعم شكلاني لوجود مؤسسات تؤطر النشاط الثقافي والجمعوي العام والوطني والعلمي والرياضي، فرغم العدد الهائل من منظمات المجتمع المدني حيث وصل عدد الجمعيات سنة 2000 إلى 7529 جمعية، إلا أن نشاطها ارتبط بالرموز المؤسسة لها، وتأثرت أشكالها التنظيمية والعملية بالأشخاص أكثر من تعلقها بأهدافها وتوجهاتها الإستراتيجية، إذ فقد حرص الرئيس زين العابدين على تضخيم عدد منظمات المجتمع المدني واستخدامها في الدعاية للنظام وتنفيذ توجهاته[300]، وبالتالي لم تقم بالمهام المنوطة بها وإنما

حادت عليها وأوكلت لها مهام أخرى كالوشاية بالمعارضين ولعب دور الوسيط الاجتماعي لاستيعاب حالات الانفجار الممكنة والفجائية.

وبقيام ثورة 14 جانفي تحررت تلك المنظمات من قبضة السلطة وساهمت في تفعيلها وبلورت مطالبها ودخلت مرحلة التسييس نظرا لتدخل الفاعل السياسي والحزبي والنقابي، مما أضفى عليها مضامين ديمقراطية وحقوقية وقانونية تبلورت في مطالبها وشعاراتها، وهو ما لم يكن ممكنا في بداية انطلاقها، نظرا لعفويتها وافتقادها لقيادة سياسية أو إيديولوجية[301].

فمحدودية نشاط المجتمع المدني وعدم تأطيره الشباب جعلت الاحتجاج منفلتا وقابلا لأن يكون ثوريا، ونقطة الضعف تلك هي التي حولت نوعيا الاحتجاج وقلبت طبيعته ليغدو ثورة [302]، وساهمت في نجاحها وتوسع مجالها المكاني والنضالي، فلو كانت من طرف حزب سياسي معين أو أي تنظيم أخر لنجح بن علي في إخماده منذ البداية، حيث يكفه توجيه تهم ضده بأنه مدعم من طرف خارجي، وهي طريقة كلاسيكية عهدتها شعوب العالم الثالث في تبريرات قادتها وتصرفاتها إزاء حالات اللاستقرار، من خلال توجيه الاتهام إلى الأطراف المعارضة، لكن ما حدث لم يكن في الحسبان وخارج عن توقعات السلطة حيث تم زعزعتها من خلال تحرك غير مؤذي، وغير عنيف من قبل الشعب التونسي كشف عن هشاشة النظام السياسي بأسره، حيث اختبروا الأمر دون أن يعلموا بذلك، فكانت النتيجة أن تهاوى نظام السلطة والبيروقراطيات الحزبية وكافة الترتيبات الهرمية، فالسلطة وجدت نفسها عاجزة أمام شعار "الشعب يريد"، وقد صدق وصف أحد الكتاب"بأن الشعب التونسي ولد لما قال "الشعب يريد".

هذا الشعب الذي لطالما تصورته السلطة أرض خصبة لفرض إرادتها، وفقا للمنطق الفرعوني لا أريكم إلا ما أرى ها هو اليوم يتطلع أو بالأحرى ينازعها في فعل "الإرادة"، مما يوحي بأن السلطة أصبحت-بيد الشارع التونسي منبع الثورة- وبالتالي وصول الثورة إلى ذروتها أو أوجها، وحينها أصبح الأمر بحاجة إلى جماعة رجال لالتقاط السلطة وتحمل المسؤولية على حد تعبير "حنة أرندت" في موضع تحليل الثورة الفرنسية[303].

فرغم أثر وأهمية الضغط الجماهيري والدور الجلي لوسائل الإعلام في قيام الثورة، فإن ذلك لم يكن ليتم لولا الدور الذي قام به الجيش التونسي، فما موقعه من الثورة التونسية؟ هذا ما نتناوله فيما يلي:

5- دور الجيش في الثورة:

مع اندلاع الثورة كان بن علي في حاجة ماسة لحماية الجيش، لكن كيف يمكن لهذا الأخير توفير هذه الحماية دون أن تجري تقوية قدرات القوات المسلحة بشكل لا يخل بالتوازن في العلاقات المدنية – العسكرية وحتى لا يتحول فيه هذا الخلل إلى تهديد للنظام، فبن علي لم يدرك أهمية التوازن بل استمر على مدى ثلاث وعشرين سنة من الحكم في تقليص وإضعاف وتهميش المؤسسة العسكرية والتقليل من شأنها ودورها لمصلحة الأجهزة الأمنية، ولما أصبح دعم الجيش مسألة حيوية لبقاء بن علي ونظامه فات الأوان لفهم حساسية هذه المعادلة الصعبة في ظل نظام لم يترك جهدا في معالجة كل التحديات بالمقاربة الأمنية بما في ذلك الإطار المؤسساتي المحدد للعلاقة مع ما يمكن أن يسمى بالظاهرة العسكرية.

وبعد اندلاع الثورة وأمام تدهور الوضع الأمني الذي شهدته كل مناطق البلاد على مدى ثلاثة أسابيع توالت فيها الأحداث بوتيرة سريعة، ونتيجة فشل قوات الأمن الداخلي بكل تشكيلاتها في السيطرة على الشارع رغم ضخامة عددها وعتادها وقع استدعاء الجيش[304].

وبالفعل نزل الجيش في "مثلث الموت" بكل من سيدي بوزيد، القصرين، قفصة، وتركز خارجها في أغلب مناطق البلاد، لكن نظرا لقلة عناصره وجهل الجنود للتوزيع العمراني للأحياء والطرقات تم الاستعانة بقوات الأمن لمعرفتها المباشرة بتفصيلات الخريطة، ورغم ذلك اعتبر الجيش عين ساهرة مرئية وغير مرئية في الشارع التونسي، حيث بقي بعيدا عن العملية السياسية دون أن يفقد دوره التاريخي في تصحيح الأوضاع السياسية[305]، فبعد إقلاع طائرة بن علي قامت القوات المسلحة بإعلان مطار تونس –قرطاج الدولي- منطقة عسكرية وإغلاق المجال الجوي التونسي لمنع أفراد عائلات بن علي والطرابلسي من مغادرة البلد، ويعتبر التحدي الأكبر الذي واجهه الجيش بعد إيقاف مدير الأمن الرئاسي هو عمليات القنص والقتل والسلب التي تسببت فيها بعض الأجهزة الأمنية وبقايا الحزب الحاكم التي حاولت خلق فوضى، ولكن الجيش احتوى الوضع بالتعاون مع لجان أحياء محلية في استرجاع الأمن تدريجا خاصة بعد الموجهات التي امتدت بين القوات الخاصة للجيش وبقايا الحرس الرئاسي، حيث تمكنت القوات الخاصة من تحييد جهاز الأمن الرئاسي على الرغم من التسليح الجيد الذي كان يتمتع به هذا الأخير، فقد قام سلاح الطيران العمودي بدور حيوي في ترجيح كفة العمليات لمصلحة القوات الخاصة التي تمكنت من السيطرة

على ما تبقى من جهاز الأمن الرئاسي الذي أراده بن علي ومستشاره الأمني قوة ضاربة في يد الرئاسة وجيشا بديلا للجيش الوطني، وغيرها من المهام التي اضطلع بها هذا الأخير، وهو ما أهله لكسب ثقة الشعب التونسي، على الرغم من حملات التشكيك في نيات الجيش وقيادته تجاه العملية السياسية التي انبثقت عن ثورة 14 جانفي 2011، وقد جاءت تصريحات رئيس أركان جيوش البر والأعلى رتبة في الجيش التونسي الفريق أول "رشيد عمار"في 22 جانفي والتي أعلن فيها أن الجيش "حامي الثورة" و"لن يخرج عن الدستور"[306].

وتأسيسا عما سلف فشرارة الثورة انطلقت من فرد (البوعزيزي) ثم توسع نطاقها ليشمل كل القطر التونسي وهو ما أجبر الرئيس بن علي على الفرار، وبالتالي انهيار النظام الاستبدادي وتغير المشهد السياسي التونسي.

المبحث الثاني: هيكلة التحول الديمقراطي التونسي

شملت هيكلة التحول الديمقراطي الجوانب الدستورية والسياسية وإشراك الفواعل الاجتماعية لتأمين مسار التحول الديمقراطي، وتأطيره من أجل إعادة تشكيل السلطة وتحقيق رهانات المرحلة الانتقالية، لكن قبل كل ذلك نرى أنه لابد من الرجوع إلى حيثيات سقوط السلطة الاستبدادية، كمرحلة أولى لبداية التحول الديمقراطي من خلال التطرق إلى:

1- وصف المشهد السياسي بعد مغادرة بن علي الحكم وترتيبات نقل السلطة:

لم يغادر بن علي البلاد طوعا أو وفق مخطط مسبق، فلو خرج بطوعية لفوض قانونيا الغنوشي بتفويض كتابي حتى لا يقع هذا الأخير في فخ اختراق الدستور وتعارضه مع الفصل 56، وإنما أجبر على الفرار بفعل عدة ضغوطات، حيث اعتبر ذلك القرار على أنه تنفيذ للعبة داخلية قامت بها أطراف داخلية وخارجية، حاولت أن تجد لاحقا غطاء لها تمثل في مستويين، أولهما تقديم السرياطي كمدبر لخطة الخروج بن علي وكمخطط للمرحلة التخريبية لاحقا، والمستوى الثاني توجيه الرأي العام في تونس نحو فساد العائلة الحاكمة والتضحية بأهم أفرادها وذلك بإلقاء القبض على عائلة الطرابلسي وبن علي في مطار قرطاج[307].

وعلاوة على ضغوطات البيئة الداخلية الآتية من الشعب التونسي ومنظمات المجتمع المدني، والجيش،...فقد بن علي حليف أساسي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية الذي لطالما كان يحظى بدعمها، حيث تشهد له بحسن أدائه الديمقراطي، ولكن المصلحة هي فوق كل الاعتبار وهي التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم وحفاظا على ذلك كان من الطبيعي أن تساند

وتأييد التحركات الشعبية، خاصة وأن من بادر بها هم شباب عصريون تشربوا أفكار الحرية والديمقراطية، وبالتالي دعمت التغيير وأسهمت في خلع بن علي [308].

وأمام تلك الوضعية حاول بن علي إنقاذ نفسه من الثورة المعارضة لحكمه، بإلقاء اللوم على مستشاريه لعدم نقل صورة الواقع إليه ''خدعوني وسيحاسبون''أقال بعضهم فورا واتخذ عدة إجراءات علّها تشفع له، حيث أصدر أوامر لقوات الأمن للتوقف عن إطلاق النار على المتظاهرين، تعهد بحماية الحريات، عدم الترشح لولاية سادسة، ... ولكن ورغم ظهوره في ذروة ضعفه لم تعد اعترافاته تجد نفعا، ولا وعوده تقنع أحدا، خصوصا بعد سقوط عدد كبير من القتلى برصاص قوات الأمن واضمحلال لشرعيته المكتسبة من الخارج[309]، وبالتالي لم يجد بن علي أمامه خيار أخر، إلا التنازل مكرها عن السلطة في 14 جانفي 2011.

وبالتالي فقد شكل انهيار السلطة في تونس بعدا مهما من أبعاد الثورة التونسية، إذ وإن كانت انطلاقتها توحي بأنها ذات طابع اجتماعي إلا أن مع سيرورة الأحداث والمطالب المتوالية أثبتت أن الشعب التونسي لم يتوان في تصعيد صقف مطالبه، وكأنه أراد أن يثأر للماضي الذي سلب فيه الحياة الكريمة فستغل تلك اللحظة التاريخية، التي شكلت منعطفا هاما في حياته لما أتيحت له تلك الفرصة لم يكل من ترداد شعار "الشعب يريد..."، الذي ضمنه مطالبه المختلفة، مثل الشعب يريد إسقاط النظام، الشعب يريد حل التجمع،...ولذلك لما أتيحت له تلك الفرصة لم يكل من ترداد شعار "الشعب يريد..." الذي ضمنه مطالبه المختلفة، مثل الشعب يريد إسقاط النظام، الشعب يريد حل التجمع... فكانت فرصة مكنت الشعب التونسي من إثبات وجوده على المستوى الوطني بإزاحته لمعالم تلك الدولة، وعلى المستوى الخارجي بتصديره لثورة الياسمين لباقي الدول العربية.

ومن ثم فالفعل الثوري التونسي يضعنا أمام مبادرة منخرطة في فعل تاريخي معقد يفترض أنه وسيلة للتحرر من جبروت التسلط كما يفترض أنه في الوقت ذاته محاصر بمتغيرات إقليمية ودولية لا ينبغي إغفالها عند محاولة قراءته وبناء نتائجه القريبة والبعيدة، والممكنة والصعبة، كما يرسم الحدث في تجلياته الأولى المتمثلة في التظاهر ورفع الشعارات، ملامح نموذج جديد في التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية ككل وتونس واحدة منها.

وأمام هذه الوضعية ينبغي تجنب إطلاق الأوصاف التي تضعنا في قلب مرجعيات نظرية بعينها، والاتجاه صوب التفكير في المنعطف الذي دشنه الفعل المبادر والذي يعتبر لحظة فاصلة في

تاريخ مواجهة دولة التسلط[310].

وبالفعل مثلما أشار البروفيسور بشارة قادر "أن الرجال يصنعون التاريخ لكن لا يعلمون ماذا سيصنع التاريخ بهم"، فلو نعلم ماذا سيفعل التاريخ لما استغرق التغيير وقتا طويلا[311]، وبذلك تكون التجربة التونسية بنت نمط أخر للتحول الديمقراطي[312]، يعتمد على الثورية في الإصلاح السياسي من خارج النظام السلطوي وليس من داخله، هادفة من وراء ذلك تفكيك النظام القائم وبناء نظام سياسي ديمقراطي من خلال إحداث قطيعة عم تراكم من مشاريع سياسية ودستورية لإصلاحه من الداخل[313].

هذا عن شكل أو نمط التغيير الذي يعتبر كمرحلة تمهيدية للتحول الديمقراطي، ثم تليه مراحل أخرى من أجل نقل المشروع إلى حيز التنفيذ، وهذا يتطلب أطر قانونية وسياسية وبمشاركة الفاعلين الرئيسين، فكيف تم هيكلته وصياغة ومن ثم تطبيقه؟ هو ما نكتشفه في ما يلي:

2-التأطير الدستوري للمرحلة الانتقالية:

بعد التصحيح في القراءة الدستورية، تمكن الرئيس المؤقت ‘‘فؤاد المبزع’’رئيس البرلمان في النظام السابق، والمخول دستوريا بتولي منصب الرئاسة في حالة الشغور النهائي للمنصب حسب المادة 57، من ضمان تصويت المجلس النيابي على قانون يجيز له إقرار مراسيم اشتراعية، وذلك بموجب المادة 28 من الدستور، كما تشكلت حكومة انتقالية برئاسة "محمد الغنوشي" ضمت وجوه من النظام السابق، وأخرى من المعارضة، أمثال "أحمد نجيب الشابي" عن الحزب التقدمي الديمقراطي الذي استبدل اسمه لاحقا بالحزب الجمهوري، و"أحمد إبراهيم" عن حركة التجديد التي أصبحت تحت تسمية حزب المسار الديمقراطيين و"مصطفى بن جعفر" عن حزب التكتل من أجل العمل والحريات[314].

وإن هذه الآلية حسب اعتقاد كل من توفيق المديني وعز الدين عبد المولى[315]، أنها حققت نوع من الوفاق بين النخبة التونسية على اختلاف انتماءاتها السياسية والفكرية، فرغم الطبيعة الثورية للتغيير الذي أطاح برأس النظام، فقد استطاع جهاز الدولة أن يحتفظ بالمبادرة في ترتيب وضع السلطة الجديدة ضمن الأطر الدستورية، وهذا راجع إلى الإرث الدستوري والدولتي لتونس، حيث لا ننس أن هذه الأخيرة عرفت صدور أول دستور في البلاد العربية والمتمثل في دستور

1861 ويشكل هذا الإرث "الرمزي" ثقة كبيرة للنخبة ما عليها سوى استدعائه لأجل إنجاح المرحلة الراهنة.

بيد أن ذلك الوفاق –الظرفي- لم يسمو لتطلعات الشعب التونسي، بل هناك من اعتبر أن الخوف من الانفلات الأمني هو الذي دفع البعض من الذين صنعوا الثورة بالقبول بحلول لا يحكمها منطق الثورة، مثل القبول بأعضاء الحكومة الانتقالية الأولى. فنظرا لأن الوعي عند الذين قاموا فعلا بالثورة يمتاز أكثر وضوحا من الفاعلين التقليديين، فعندما قالوا "إسقاط النظام" هدفوا من وراء ذلك إلغاء الدستور وحل كل المؤسسات التي انبثقت عنه [316]. لذلك فقد طالب الشعب التونسي بإسقاط الحكومة كونها تمثل استمرارية للنظام السابق، حيث أجبر أعضاء الحكومة المؤقتة على الاستقالة في 02 مارس 2011 بداية بالوزير الأول "محمد الغنوشي" وتبعه مجموعة أخرى من الوزراء بفعل الضغط الجماهيري، وحلت محلها الحكومة المؤقتة الثانية برئاسة "الباجي قائد السبسي". وهي تعتبر مرحلة انتقالية ثانية من بداية التحول الديمقراطي، حيث حققت الثورة التونسية انتصارا جديدا بتمكنها من الحصول على قرار نهائي من القضاء التونسي يوم 09 مارس 2011 بحل حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" كما تم إلغاء إدارة أمن الدولة[317].

وبذلك نلاحظ تواصل التأثير الجماهيري في عملية التغيير وفي تحقيق أهداف الثورة تدريجيا، لكن هذا لا يكف لتسيير هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها تونس خاصة الظرف الأمني، وإنما يجب تحصين الثورة بأطر مؤسساتية ودستورية، لحماية الثورة ومن ثم تأمين مسار التحول الديمقراطي، ونظرا لغياب المؤسسات الديمقراطية المنتخبة بعد إسقاط النظام، فقد اتحدت فواعل سوسيو-سياسية جديدة وأخرى قديمة للاضطلاع بالمهمة وتم تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

1-2- دور الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في إدارة المرحلة الانتقالية:

تشكلت هذه الهيئة على أنقاض "المجلس الوطني لحماية الثورة" الذي ضم تقريبا كل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وسعى للحصول على موافقة رئاسة الدولة لاعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية، ونظرا لنشوء خلافات داخل المجلس تدخلت حكومة المؤقتة الثانية وشكلت "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وهي هيئة غير منتخبة وإن كانت تضم أناس منتخبين في

منظماتهم وأحزابهم وشخصيات وطنية[318]. تأسست في 15 مارس 2011 بعد إدماج هيئة حماية الثورة وتضم 12 حزب و19 منظمة أبرزها الاتحاد العام التونسي للشغل، وضمت 71عضو في أوائل مارس ثم وصلوا 155عضوفي شهر أفريل[319]، وترأس الهيئة الأستاذ "عياض بن عاشور"لأجل التحضير لانتخابات، بالإضافة إلى مراجعة بعض المسائل المهمة التي تتعلق بالمجال الدستوري وتسيير الحياة السياسية كحماية حريات الموطنين، والقوانين الخاصة بالأحزاب والجمعيات...وغيرها لأجل تأسيس دولة القانون[320].

وبالتالي فالهيئة حلت الإشكالية المثارة حول مسألة الشرعية الجديدة في تونس هل الشرعية الثورية أم الدستورية؟[321]، نظرا لتمثيلها للشرعيتين الدستورية والثورية بناء على رغبة الشعب التونسي الذي أراد شرعية جديدة منبثقة عن مؤسسات جديدة وليس حسب ما ينص عليه الدستور القديم القاضي بإجراء انتخابات رئاسية في غضون شهرين. ومن ثم اضطلعت الهيئة بتلك المهمة والتي رغم صبغتها الاستشارية الواردة في نص المرسوم الذي أنشأها، فإن أغلب مقترحات الهيئة تحولت إلى قرارات نافذة ثم إلى واقع تشكل بالتدريج وأسس لإجراءات وأسس لسلسلة الإجراءات القانونية والتنظيمية التي أطرت عملية الانتقال وأوصلت البلاد إلى انتخاب المجلس التأسيسي، فإن كانت الحكومة المؤقتة قد شغلت بتسيير شؤون الدولة فيما يخص عملها اليومي إلى جانب إدارتها لملفات الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية، فإن مهمة الهيئة انصرفت إلى وضع الإطار التشريعي العام فخلال الأشهر الثمانية من عملها أصدرت عددا من المشاريع والمراسيم لتنظيم الحياة السياسية، كان أبرزها المرسوم عدد27 لسنة 2011المؤرخ في 18 أفريل 2011 والذي أنشأت بمقتضاه "اللجنة العليا المستقلة للانتخابات "، التي وضعت القانون الانتخابي الجديد القائم على وجود لجنة انتخابية مستقلة وثنائية متوازية بين الرجال والنساء والاقتراع النسبي....وقد صادق مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة بالإجماع على ذلك التعديل، الذي أسس لنظام سياسي جديد تجلت معالمه في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ تونس في 23 أكتوبر 2011 انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي أولى مؤسسات الثورة ذات الشرعية الانتخابية[322].

2-2- انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ووصول حركة النهضة للسلطة:

في27 أكتوبر2011 تم إجراء الانتخابات وفق نظام القائمة النسبية وعلى قاعدة التناصف بين الرجال والنساء، حيث تقدم أكثر من 10 ألاف مرشح على قوائم تفوق 1519 قائمة منها 830 قائمة حزبية و655 مستقلة و34 ائتلافية، وقد أدلى ما يفوق 7 ملايين ناخب تونسي أي بنسبة 90 بالمئة بأصواتهم لاختيار 217 عضو في المجلس الوطني التأسيسي ولقد جاءت نتائج تلك الانتخابات كما أعلنها السيد "كمال الجندوبي" رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم 27 أكتوبر 2011 كالآتي:

الأحزاب	عدد المقاعد
حركة النهضة	90
حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	30
التكتل الديمقراطي	21
قائمة العريضة الشعبية	19
الحزب الديمقراطي التقدمي	17
حزب المبادرة	05
القطب الديمقراطي الحداثي	05
حزب آفاق تونس	05
حزب العمال الشيوعي التونسي	03
مستقلون /أحزاب صغيرة	12

كما انتخبت 49 امرأة لعضوية المجلس التأسيسي أي بنسبة 24 بالمئة من مجموع الأعضاء[323].

ونستنتج من النتائج السابقة أن تلك الانتخابات أفصحت عن تغيرات جوهرية في المشهد السياسي، من خلال إعادة رسم خريطة القوى والتوازنات السياسية[324]، إذ مثل فوز حركة النهضة بداية لمرحلة جديدة في الحياة السياسية التونسية، مما يضع التيار الإسلامي أمام اختبار السلطة بعد ربيع الثورات، خاصة أنه حرص على الترويج لخطاب سياسي وسطي ومعتدل وتعهد باحترام الصبغة المدنية للدولة وسيادة الشعب وقاعدة التداول على السلطة، وكان من دلالات تلك الانتخابات أن أسست لشرعية جديدة لممارسة الحكم تمثلت في شرعية المؤسسات، حيث انتهت المرحلة الانتقالية الأولى القائمة على أساس التوافق والاتجاه صوب بناء الجمهورية الثانية[325].

وقد أفرزت انتخابات المجلس التأسيسي عدة حقائق أو مفاجآت على حد تعبير "صلاح الدين الجروشي ‘‘بشكل أضفى عليها مزيدا من الأهمية والحيوية أهمها النسبة العالية التي تحصلت عليها حركة النهضة، فالحجم المرتقب كان مقدرا في حدود 25بالمئة أو ثلاثين غير أن النسبة التي كشفت عنها صناديق الاقتراع اقتربت من النصف وهو ما فاجأ واضعو قانون الانتخابات أنفسهم، حين اعتقدوا بأنه كافيا للحيلولة دون أن يهيمن أي طرف حزبي على المجلس[326].

ويرجع هذا النجاح حسب تفسير البعض كون التيار الإسلامي الذي ظهر بثقل كبير في المجتمع التونسي على الرغم من محاولات الإقصاء القديمة، استطاع–ببراعة –بلورة شعارات قريبة من مزاج أغلبية الشعب التونسي، الأمر الذي أدى إلى الاستحواذ عليه وتوظيفه سياسيا[327]، في حين احتل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المرتبة الثانية بعد أن كان ينظر إليه كحزب صغير، وهو ما مكنه من أن يكون له دور في المجلس التأسيسي بالإضافة إلى بروز العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية كثالث قوة في الانتخابات باحتلالها المرتبة الثالثة، وفي المقابل تراجع حزب التقدم الديمقراطي التقدمي الذي كانت عملية سبر الآراء تضعه في المرتبة الثانية بعد حركة النهضة، كما تراجعت حركات اليسار والقوى الحداثية، كما شمل الانحسار أيضا النقابيين الذين شاركوا في الانتخابات سواء في قوائم مستقلة أو ضمن أحزاب[328].

وبالتالي فقد مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة كبيرة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، إذ بموجب هذه الانتخابات قامت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية

كاملة تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية، وإذا كانت أول صلاحية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس الحكومة.

ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة منبثقة من خيار الشعب، اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية التي افتقدتها حكومتي الغنوشي والسبسي وبذلك دخلت تونس في مرحلة جديدة في تاريخها السياسية المعاصر وتجاوزت كثيرا من التعقيدات السياسية والقانونية التي لا تزال بقية دول الربيع العربي تسعى لتجاوزها[329]. فكيف أطرت النهضة لهذه المرحلة؟

المبحث الثالث: حركة النهضة من الهامش إلى المركز: مفارقة تاريخية

لقد تبنت حركة النهضة منذ تأسيسها هدف إقامة الدولة الإسلامية أو الحكم الإسلامي وتطبيق شرع الله فهل ستسير وفق أطروحاتها وتنظيراتها الفكرية أم تتكيف حسب ما تمليه ظروف المرحلة الانتقالية؟. غير أنه حتى وإن تمكنت حركة النهضة من الفوز بالانتخابات، فإن تنفيذ الرؤية الإسلامية التي تحملها تحتاج إلى قوة سياسية هائلة لا يكفي الفوز الانتخابي لتوفيرها، ولقد وضع الكاتب "أحمد فهمي "سيناريو للإسلاميين في حال فوزهم في الانتخابات جاء كالتالي[330]:

المسارات المتوقعة أمام الإسلاميين حال تحقيقهم الفوز الانتخابي
↓ 1- التنازل عن قائمة من الثوابت يحددها خصوم الداخل والخارج 2- التعرض لحصار ضاغط تناسب شدته مع مستوى صلاحيات التغيير المتاحة 3- تشكيل حكومة وحدة لإخراج البلد من حالة الحصار والضغوط الدولية 4- إجراء انتخابات مبكرة تجهض فوز الإسلاميين تحت غطاء الضغط الخارجي

وبإسقاط ذلك السيناريو على التجربة التونسية نجد بالرغم من اختلاف ظروف الوصول إلى السلطة كون فوز حركة النهضة جاء عقب ثورة شعبية، غير أن نجد بعض تجليات ذلك السيناريو منها:

1- التقارب الإسلامي العلماني وتشكيل حكومة الترويكا:

لقد شكل التقارب العلماني الإسلامي نقطة انطلاق لتأسيس مرحلة جديدة في قيادة الدولة التونسية من خلال ترويض فكريهما نحو بناء حكومة ائتلاف وطني، إذ أفرغ "د.المرزوقي" مفهوم العلمانية من كل معنى يدل على الإقصاء والتصادم مع ما هو ديني في الدولة والمجتمع، ليحصر معناه العام في رفض وإقصاء واستئصال كل منابت الطابع الاستبدادي في الدولة والمجتمع بقطع النظر عن الجهة المستبدة، وبذلك يكون روض مفهوم العلمانية في المعسكر العلماني ترويضا سمح بإمكانية الالتقاء والتقاطع مع الإسلاميين حول جملة الثوابت الحقوقية والديمقراطية، وجعل إمكانية تبادل الاعتراف بالوجود والتعاون الفكري والتنسيق السياسي والحقوقي بين العلمانيين والإسلاميين أمرا ممكنا، ومن جهته خرج الغنوشي بقراءة خاصة لمفهوم الشورى، حيث أخرج هذا الأخير من معناه الضيق الذي أسر فيه لقرون طويلة، وهو معنى استئناس ولي الأمر برأي نخبة منصبة من أهل الحل والعقد، إلى معنى أكثر تشريكا يتناغم إلى حد كبير مع معنى الديمقراطية الغربية المعاصرة[331].

وبذلك تم ضبط تناسق الحركة الإسلامية مع التيار العلماني على المستوى الفكري كمرحلة أولى، أو بتعبير"أوليفيه روا" عندما يتفق علمانيون ودينيون على ما هو خير، فالعلمنة حسبه لا تستتبع بالضرورة نزاعا ولا طلاقا حتى مع الدين، فيمكن لمجتمع معلمن أن يبقى على وفاق مع الثقافة والقيم الدينية، فالعلمنة تمس الإيمان وليس القيم حتما[332].

وإن التقارب الفكري بين زراع الخير في المعسكر الإسلامي وأنصار الحق في نظيره العلماني لم يبق على المستوى الفكري فحسب، بل تعداه إلى مستوى الواقع ليثمر عن حكومة وفاق وطني تمثلت في الترويكا.

1-1- تشكيل حكومة الترويكا:

الترويكا هي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا تأسس في 22 نوفمبر 2011، يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي لتكوين ائتلاف وطني، وقد جاءت بناء على طلب حركة النهضة ذات الأغلبية في المجلس الوطني التأسيسي من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات والحزب الديمقراطي التقدمي بالانضمام لتشكيل ائتلاف حاكم بقيادة مرشحها لرئاسة الحكومة السيد "حمادي الجبالي" وقد رفض الحزب الديمقراطي التقدمي المشاركة في حين قبل كل من حزب الجمهورية والتكتل الديمقراطي هذا المشروع مع حركة النهضة، وبعد أن تم توقيع الاتفاق وقبوله أنتخب مصطفى بن جعفر رئيسا للمجلس التأسيسي التونسي، والمنصف المرزوقي رئيسا مؤقتا للجمهورية التونسية، وحمادي الجبالي رئيسا للحكومة من حركة النهضة ثم تبعه علي العريض من نفس الحزب، وفي بداية تشكل الترويكا كان ثقلها يساوي 63.59 بالمئة من المقاعد ثم أصبح 53.91 بالمئة نظرا لانسحاب عدد من النواب عن أحزابهم[333].

ويتفق كل من الرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي ورئيس حركة النهضة على صعوبة المرحلة الانتقالية فقد اعتبر المرزوقي أنه لا يملك عصا سحرية لمواجهة إرث الديكتاتورية، لكن هناك طموح لإيجاد توافق فيما يخص الدستور والحكومة أو مثلما يرى المرزوقي، بأنهم يحتاجون إلى رسالة تصالحية من أجل توطيد الاستقرار والاستمرار في عملية الانتقال إلى الديمقراطية[334]، وهو نفس الرأي الذي عبر عنه راشد الغنوشي حيث اعتبر أن تجربة الديمقراطية في تونس ما تزال تواجهها عقبات كون النظام القديم لم يمت، فلا يزال في الإدارة وفي الإعلام وفي المال والسياسة، لذلك لابد من حماية الثورة من عودة النظام القديم ولو متنكرا في أشكال جديدة وقانون تحصين الثورة هو نوع من الحماية السياسية وليس حكما بتجريم شخص، ضف إلى ذلك-حسب راشد الغنوشي- الشعب التونسي كبت أكثر من نصف قرن وبزوال الحواجز حاليا حضرت كل المطالب دفعة واحدة، كما أن هناك حاجة إلى التدرب على ممارسة الحرية كي تكون حرية مسؤولة ونحن في مرحلة نحاول من خلالها الجواب على سؤال: كيف نوفق بين مقتضيات الحرية ومتطلبات النظام؟[335].

في حين ترى المعارضة أن المجلس التأسيسي الذي انتخبه الشعب التونسي لمدة عام لأجل صياغة دستور ديمقراطي جديد للجمهورية التونسية الثانية يبتدئ من تاريخ انتخابه وتنتهي

صلاحياته في 23 أكتوبر2012 وبناء على ذلك تنتهي شرعية حكومة الترويكا المؤقتة برئاسة السيد "حمادي جبالي" المنبثقة من المجلس التأسيسي، وبالتالي فقد ظلت أحزاب المعارضة تتمسك بموقفها القائل أن الشرعية الانتخابية لإدارة المرحلة الانتقالية من قبل حكومة الترويكا لم تعد كافية، بل إن الأمر بات يتطلب دعم وإسناد تلك الشرعية الانتخابية بشرعية توافقية بين الترويكا الحاكمة والمعارضة الديمقراطية لاسيما في ظل صعوبات المرحلة وعجز الحكومة على إدارتها حسب تصور المعارضة، التي ترى أن النهضة التي تقود الترويكا منذ نهاية 2012 ليس لديها رؤية واضحة بشأن قيادة المرحلة الانتقالية الصعبة، باعتبارها مرحلة يعيش خلالها المجتمع والدولة على وتيرتين متناقضتين: وتيرة التفكك وأزمة السلطة والقطيعة من ناحية، تقابلها وتيرة إعادة البناء وضرورة تنصيب السلطة ووجوب التواصل الذي لا بد منه حتى لا تعم الفوضى ويحتد التفكك من ناحية أخرى[336].

وأمام هذه الوضعية وحالة العجز التي منيت بها حكومة "حمادي الجبالي"، خاصة بعد اغتيال المعارض "شكري بلعيد"[337]، أضطر "الجبالي" للاستقالة من رئاسة الحكومة 19 فيفري 2013 وبعدها من الأمانة العامة لحركة النهضة في خطوة تكتيكية للترشح مستقلا لرئاسة الجمهورية[338]، وتم تعين "علي العريض" في رئاسة الحكومة هذا الأخير استقال في 09 جانفي 2014، ورغم حالة اللاستقرار السياسي التي تمر بها تونس نتيجة الاستقالات المتكررة، إلا أن حركة النهضة ترى في ذلك طريقة للتداول السلمي على السلطة وأن تلك الاستقالة عبرت عن الالتزام العميق لحركة النهضة بتقديم مصلحة البلاد على أي مصلحة حزبية أو فئوية، وأن الاستقالة الطوعية تبين عدم تشبث النهضة بالحكم كما عبرت عن دعمها لحكومة السيد "مهدي جمعة "[339]، الذي تم تعيينه على رأس الحكومة التونسية في 26 جانفي 2014، وفي تعليق لراشد الغنوشي رئيس حركة النهضة فضلت الديمقراطية والدستور على البقاء في الحكم، وأنها تنازلت عن سلطة منتخبة وتتمتع بشبه أغلبية في المجلس الوطني التأسيسي ومدعومة بأوسع شارع، فهي – النهضة -خسرت الحكم ولكن في المقابل ربحت الديمقراطية[340].

ولكن رغم ترويج حركة النهضة لفكرة تخليها عن السلطة بمحض إرادتها، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، حيث نعتقد أن كم الاحتجاجات والتظاهرات من قبل المجتمع التونسي ومنظمات المجتمع المدني بسبب عجزها عن الرد على مختلف مطالبه، وحالة الانفلات الأمني التي كانت تمر

بها البلاد آنذاك، والاغتيالات السياسية، ... كلها أسباب كافية تثبت عجز النهضة على تسيير المرحلة بالرغم من الإقرار صعوبتها، وبالتالي هذا ما أجبرها على التخلي عن رئاسة الحكومة وليس عن السلطة، حيث تم بتاريخ 26 جانفي 2014 الانتهاء من صياغة الدستور التونسي الجديد من قبل المجلس التأسيسي التونسي الذي تم انتخابه في 23 أكتوبر 2011 بعد سنتين ونصف، وتم ختمه في 27 جانفي 2014 في جلسة ممتازة من قبل رئيس الجمهورية التونسية المنصف المرزوقي، ورئيس الحكومة علي العريض، ورئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي مصطفى بن جعفر، وبحضور عدة شخصيات وطنية وأجانب وممثلي المنظمات الدولية...[341].

وبذلك تكون حركة النهضة خطت خطوة كبيرة نحو الاتجاه لتأصيل التحول الديمقراطي التونسي على أرض الواقع، يبقى الآن الإشكال المطروح حول المرجعية الدستورية التي اعتمدته النهضة في صياغة الدستور كونها تمثل الأغلبية في المجلس التأسيسي؟

2-حركة النهضة وإشكالية التوازن بين المبادئ والبراغماتية: الامتحان الصعب

إن المتصفح لتاريخ حركة النهضة يجد أن هذه الأخيرة لا تجد صعوبة في تكييف أطروحاتها الأيديولوجية وفلسفتها السياسية، مما يضفي عليها نوعا من المرونة في التعامل مع مستجدات وتطورت الأوضاع الداخلية، حيث لم تجد صعوبة في الانشقاق على التيار السلفي المحافظ في الثمانينات، ثم في التسعينات حين قارب الغنوشي أراءه مع أراء معارضين آخرين في المنفى[342].

ولكن ذلك تم والنهضة خارج السلطة أي بعيدة عن الممارسة الفعلية لأطروحاتها، على عكس الوقت الحاضر حيث النهضة تحاول الحفاظ على مبادئها وفلسفتها السياسية للحفاظ على بنيتها الداخلية من التصدعات من جهة، ومن جهة أخرى تحاول مسايرة تطلعات المجتمع التونسي عامة الذي رغم ميله ومناصرته لحركة النهضة كونها تدافع على مقوماته الإسلامية التي سلبت منه في العهدين السابقين، ومع ذلك يبدي تمسكه بالإرث العلماني للنظام السابق، باعتباره يمثل مكتسبات للشعب التونسي كمجلة الأحوال الشخصية، خصوصا وأن التونسيين ثاروا بالأخص على فساد نظام بن علي وليس على قيم بورقيبة التحديثية الليبرالية، وأمام هذه الوضعية وجدت حركة النهضة أمام خيارين، الحفاظ على المبادئ أم انتهاج أسلوب البراغماتية في التعامل مع الوضع الجديد؟.

في الواقع مع تقدم الحركة تدريجيا نحو السلطة وقعت في إستراتيجية "النصر الخانق" من قبل المعارضة وحلفائها في المجلس التأسيسي، وفحوى هذه الإستراتيجية وضعت حركة النهضة أمام خيارين التنازل أو الانهيار، ويتضح لنا ذلك من خلال المسائل المهمة التي نالت جدلا كبيرا أثناء صياغة الدستور وتتمحور خاصة حول: مسألة الشريعة، وضع المرأة، التجديف، وطبيعة النظام السياسي التونسي، وطبيعة النظام الانتخابي...

2-1- النهضة وإعداد الدستور التونسي الجديد: صراع المرجعيات

إن المتابع لأعمال لجان صياغة الدستور التونسي صلب المجلس الوطني التأسيسي، سيلاحظ حتما أن المسائل الخلافية بين الكتل والمستقلين تتركز حول محورين أساسيين هما: المحور الأول سياسي بامتياز يتعلق طبيعة النظام السياسي، وقد دافعت حركة النهضة منذ البداية بتبني النظام البرلماني المحض، وبالتالي منح رئيس الحكومة صلاحيات واسعة، ومن ثم يصبح منصب رئيس الدولة منصبا شرفيا، لكنه وجدت معارضة من قبل الأحزاب الديمقراطية التي رافعت من أجل تبني النظام الرئاسي المعدل[343]، الذي يجمع بين النموذجين البرلماني والرئاسي، حيث يكون فيه الرئيس كما هو الحال في فرنسا منتخبا مباشرا من قبل الشعب ويحتفظ بسلطات كبيرة، ففيما تبرر حركة النهضة خيارها بأن النظام البرلماني كفيل بضمان عدم عودة الاستبداد، كما يعتقدوا أن المعارضين لخيار النهضة بشأن طبيعة النظام السياسي، نابع من كونهم أحزاب صغيرة وغير مستدامة لذلك يرجحون النظام الرئاسي من خلال الدفع بمرشح واحد معروف إلى الواجهة، في حين تعتقد المعارضة أن الموقف الانتخابي القوي لحركة النهضة يدفعها أن تدعم بشكل طبيعي النموذج البرلماني، حيث يمكن لعدد أعضائها الكبير أن يترجم إلى سلطة سياسية بصورة مباشرة. وبعد جدال كبير قدمت حركة النهضة تنازلات كبيرة فيما يخص طبيعة النظام السياسي التونسي، وغيرت موقفها الداعم للنموذج البرلماني إلى نظام مختلط يجمع ما بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني[344].

وأما المحور الثاني الذي دارت حوله النقاشات، فيتعلق أساسا بالفصول الخاصة بالحقوق والحريات، وهذا راجع إلى اختلاف المرجعيات الفكرية والثقافية للأحزاب السياسية، والشخصيات المشكلة للمجلس الوطني التأسيسي، وكذلك لمرجعيات مكونات المجتمع المدني التونسي التي تقدمت بمقترحات عديدة في هذا الصدد ومارست أيضا ضغوطا من منطلق تصورها للحقوق والحريات،

التي ترى ضرورة التنصيص عليها دستوريا، ولكن دون تقييدها أو إفراغها من محتواها أو النص على ما يخالفها.

و في هذا الشأن نميز ثلاث مواقف متباينة إلى حد ما فيما يخص مسألة الحقوق والحريات وفق المرجعيات الفكرية والثقافية وهي:

- هناك من يرى في المرجعية الدينية خصوصا، مرجعية وحيدة ينبغي النظر من خلالها إلى صياغة الدستور برمته، ومن ضمنه الحقوق والحريات.

- في حين يسعى فريق ثان إلى المزج بين المرجعية الدينية ومنظومة القيم الكونية الحديثة المتعارف عليها.

- بينما يرى فريق ثالث في الحريات بمختلف أشكالها ومظاهرها منظومة كونية إنسانية لا هوية لها، ولهذه الصورة ينبغي التنصيص عليها وتبنيها.

ولقد تجسد الصراع حول المرجعيات الفكرية والثقافية في أشكال مختلفة، تبدأ بطريقة صياغة فصل ما، حيث تتم محاصرة ما تم النص عليه عبر عبارات وتلميحات من قبل "ما لم يخالف القانون"، أو "بما يضبطه القانون"، أو "بما لا يخالف تعاليم الإسلام "، أو "بما لا يتعارض مع الهوية العربية الإسلامية للشعب التونسي"، كما تجسد الصراع أيضا بمعارضة إدراج مرجعية معينة في الدستور، وأبرز مثال على ذلك معارضة تضمين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره مرجعية للحقوق والحريات، بحجة تضمن الإعلان لما يخالف "هوية" التونسيين هذا فضلا عن النقاشات الطويلة حول اعتبار الشريعة مصدرا للتشريع قبل التخلي عن ذلك، وهي المسألة التي نالت جدلا واسعا بين أعضاء حركة النهضة من جهة، كما شكلت تخوفا من قبل التونسيين خاصة مناصري العلمانية، في حين ترى حركة النهضة أن مسألة الشريعة لا تستدعي بالضرورة فرض قوانين صارمة، وإنما تركز بدلا من ذلك على مفاهيم أوسع للأخلاق الإسلامية بما في ذلك العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس، والإسلام حسب رأي راشد الغنوشي لا يقتصر على الحدود والعقاب، وأن الذين يخشون كلمة شريعة لا يعرفون معناها الحقيقي[345].

وقد كانت هذه وجهة نظر قائد الحركة التي لها وزنها في ضبط توجه الحركة، إلا أن باقي الأعضاء لم يؤيدوا تلك الفكرة تلقائيا إلا بعد مناقشات طويلة في مجلس الشورى، وفي نهاية المطاف

تم الاتفاق على عدم إدراج كلمة "شريعة" في المادة الأولى بدعوى عدم الجدال بشأن "كلمة" من شأنها تقسيم المجتمع التونسي في فترات الضعف، وبالتالي تم ترجيح خيار إبقاء المجتمع التونسي موحدا، خصوصا وأنه لا تناقض بين الدستور والشريعة. وقد فسر قرار النهضة بعدم إدراج كلمة الشريعة في الدستور على أنه قرار براغماتي دون أن يعني ذلك أنها لا ترمي إلى أسلمة المجتمع التونسي، وبذلك فقد فضلت النهضة عبر الاختيار الاستراتيجي أحيانا، وبفعل الضغوط من قبل المعارضة السياسية أحيانا أخرى، الحفاظ على نفسها كلاعب سياسي مهم وحيوي في الحياة السياسية[346].

بالإضافة إلى الجدل حول عبارة "ثوابت الإسلام" التي اعتبرت لدى العديد من الأطراف والخبراء والمنظمات عبرة "فضفاضة" وعامة، لأن ما هو ثابت عند البعض قد لا يكون كذلك عند البعض الأخر، كما عرف الفصل الأول من الدستور التونسي، والذي أبقي عليه بصيغته القديمة الواردة في دستور 1959 جدلا كبيرا. فإن حصل الاتفاق حول الصيغة فإن الواضح هو فصل إشكالي من جهة الفهم والتأويل، خاصة فيما يتعلق بعبارة "والإسلام دينها" المسبوقة بالجملة التالية "تونس دولة مستقلة ذات سيادة..."، ومدار النقاش هل الضمير المتصل في لفظ "دينها"يعود على تونس، أي الشعب التونسي ذي الغالبية المسلكة؟ أو هو يعود على لفظ "الدولة"؟، وهذا التأويل الأخير رأى فيه الكثيرون انقلابا على مبدأ مدنية الدولة[347].

كما أثيرت قضية المرأة وتحديدا المادة 28 من مسودة الدستور الأولى، انتقادات كثيرة من وسائل الإعلام المحلية والدولية، حيث اعتبروها أنها قللت من شأن المرأة واعتبرتها تابعة أو مكملة للرجل، وقد رأت المرأة التونسية في تلك المادة أنها تقضي على المكاسب التي حققتها أو ضمنتها لها مجلة الأحوال الشخصية، وكان الرد الشعبي من خلال تنظيم أكبر مظاهرة في 13أوت 2013[348].

ونتيجة للانتقادات التي تلقتها حركة النهضة جراء تلك الصيغة فقد أقدم أعضاء لجنة الحقوق والحريات التابعة للنهضة، إلى استبدال ذلك التعبير بلغة أكثر وضوحا تتضمن "المساواة" بين الرجل والمرأة، وقد برر أعضاء النهضة ذلك بأنها زلة ساذجة نتجت عن التسرع في عملية الصياغة، كما أكدوا في المادة 22 على مبدأ المساواة بين جميع الموطنين، وأن المادة 28 تؤكد أن الرجال والنساء متساوون ويكملون بعضهم البعض، وأن هذا التكامل جاء نتيجة لاختلاف الأدوار

والالتزامات كل فئة، معترضة على منتقديها بأنهم يستغلون قضية المرأة من خلال شعارات لا تخدم مصالحها الفعلية، وقد احتدم الصراع ما بين الفرقين والكل يرى أنه وصي على المجتمع ويسعى إلى اغتنام الفرصة التاريخية لرسم ملامح المجتمع التونسي على مزاجه[349].

ورغم التبريرات التي قدمها أعضاء اللجنة إلا أن التفسيرات الخاطئة التي روجت لها وسائل الإعلام الغربية شكلت فشلا ذريعا للنهضة، خصوصا في ظل عدم تقديم ترجمات للمسودة باللغات الأجنبية، وقد خرجت عدة مظاهرات احتجاجا على تلك المادة، وتراجعت حركة النهضة مرة أخرى عن قرارها، وقامت بتمرير مادة مستحدثة في المسودة الأخيرة من الدستور تدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة، كما غابت حرية الضمير في المسودات السابقة إلى غاية النسخة الثالثة من المشروع، حيث ورد في المادة 03 من مسودة الدستور الأولى "على أن الدولة تضمن حرية المعتقد الديني وممارسة شعائره وتجرم انتهاك المقدسات"، لكن الأطراف المعارضة رأت في تلك المادة أنها تحدد سقف حرية التعبير، ويمكن استعمالها كوسيلة مناسبة للقمع السياسي، ورغم تمسك أعضاء حركة النهضة بالمادة 03 كونها تمثل حسب رأيهم حماية لهوية تونس الإسلامية من الاستفزازات، إلا أنهم تخلوا في نهاية المطاف عن موقفهم الدفاعي، بعد مناقشات مطولة مع خبراء محليين ودوليين، وغيروا من موقفهم بعد الاتفاق على أن الدساتير ليست مكانا لتشريع العقوبات ولا لتعداد المحظورات، ونتيجة لذلك جاءت المادة 6 من الدستور الأخير تتناول مباشرة مسائل الاعتقاد الديني، وتتمسك بحرية الضمير فيما يتعلق بالمعتقدات، وبالتالي نلاحظ أن حركة النهضة قد تبنت حلا وسطا في التشريعات الدستورية، بالرغم أنه في البداية اتسم نهج حركة النهضة في كل واحدة من تلك القضايا السابقة بالارتباك وبالتفكير قصير المدى وبخلافات حادة في الرأي، وفي نهاية المطاف نزعت القيادة نحو التخطيط طويل المدى وضبط النفس البراغماتي وأنقذت الموقف واتجهت نحو مزيد من المواقف الوسطية [350]، كما تمكنت من مراجعة أيديولوجيتها وبياناتها التفاعلية، واختارت أن تسلك نهجا عمليا واقعيا فرضه عليها نقص الخبرة.

مما يثبت بشكل عام أن الدستور التونسي الجديد ليس نتيجة التوافق بل هو نتيجة صراع توافقي حتمه تعارض مشروعين مجتمعيين، وأدى هذا الصراع إلى تغليب كفة الشق الديمقراطي والتقدمي، مستغلا الظروف العصيبة التي كانت تمر بها حركة النهضة على شتى الأصعدة وخاصة انتشار ظاهرة الاغتيال السياسي وزيادة الضغط الجماهيري، وهو ما دفع الحركة إلى قبول تحويرات مهمة متعارضة مع فكرها، ومع ذلك فسياستها تلك لم تعفيها من الانتقادات الموجهة لها

من قبل المعارضة حيث شهدت حركة النهضة في اطار ممارستها السلطة تحديات كبيرة وعلى كل الأصعدة سياسيا وأمنيا واجتماعيا، مما أوضعها في امتحان صعب، لاختبار قدرتها التنظيرية والفعلية.

المبحث الرابع: آليات تعامل حركة النهضة مع المعارضة السياسية

انقسم المجتمع التونسي بعد انتخابات المجلس التأسيسي إلى قسمين: قسم مؤيد لترويكا وأخر معارض لها.فكيف تعاملت النهضة مع المعارضة على اختلاف أطيافها؟.

1- تشكيل المعارضة السياسية:

مثلما أسلفنا فقد ساهمت انتخابات مجلس التأسيسي في إنتاج خريطة سياسية جديدة، حيث تكون عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها في كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، وانتقل المشهد السياسي بعد فترة وجيزة من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية، منها المؤيدة للشرعية الانتخابية التي أنتجتها انتخابات 23 أكتوبر2011 ومنها المعارضة لها، ويمكن أن نميز في هذا السياق بين أربع جبهات سياسية وهي: جبهة الترويكا الحاكمة، الجبهة الليبرالية، والجبهة اليسارية ـ القومية، وجبهة الإنقاذ.

ـ **المعارضة الليبرالية:** أبرزها الحزب الجمهوري بزعامة "أحمد نجيب الشابي"ونظرا لضعف حضور الحزب في المشهد السياسي خاصة بعد خسارته في الانتخابات السابقة، فقد تحالف مع الاتحاد من أجل تونس من أجل توسيع جبهة المعارضة، حيث انضم بعدها إلى حزب آفاق تونس بزعامة ياسين إبراهيم، وحزب نداء تونس بزعامة الباجي القايد السبسي، واستطاع هذا التحالف أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا، كما نجح في تعبئة الشعب للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (كمجلة الأحوال الشخصية، وحرية المرأة، ..).

ولم يكتف الباجي قائد السبسي بالانتقادات الموجهة ضد حركة النهضة فحسب، بل أقدم على إطلاق مبادرة سياسية موجهة لجمع ما سماه "العائلة البورقيبية"، لمحاولة خلق توازن فقدته تونس بعد الفوز الساحق للإسلاميين، وهزيمة المعارضة الديمقراطية واليسارية في انتخابات المجلس التأسيسي، وقد تمكن من جمع الآلاف من التونسيين في اجتماع شعبي احتضنته مدينة المنستير مسقط رأس بورقيبة، معتبرا أن النهضة صوت لها مليون ونصف المليون ناخب يمثلهم 89 نائبا، وهناك مليون ونصف مليون من الأصوات ضاعت ولم يمثلها أي نائب بالمجلس، لذلك نسعى اليوم إلى توحيد الصفوف ورصها لاستعادة ذلك العدد الضائع من الأصوات، وفي ذلك دعوة إلى إعادة تطبيق فكر بورقيبة، الذي بنى دولة عصرية قامت على التعليم والصحة وتحرير المرأة[351].وقد كانت المعارضة الليبرالية في صدارة القوى المعارضة المطالبة باستقالة الحكومة.

-الجبهة اليسارية – القومية: يتكون هذا القطب السياسي من عدد من الأحزاب اليسارية والقومية والراديكالية، التي لا تحظ بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي ولا تحظ بعمق شعبي، غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية، وتشكلت هذه الجبهة ضمن ما يعرف بـ"الجبهة الشعبية"، وهي تضم14 حزبا من القوميين وأقصى اليسار، ومن أبرزها حركة الشعب ذات الخلفية القومية والميل الناصري، وحزب العمال بزعامة "حمة الهمامي". وقد تبنت الجبهة الشعبية توجها راديكاليا في معارضة الترويكا عموما وحركة النهضة على وجه التحديد، متهمة إياها بأنها خانت الثورة، وأنها تحالفت مع رجال أعمال فاسدين واستقطبت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق لأجل إعادة إنتاجه، كما حملت الثلاثي الحاكم مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتنامي ظاهرة الإرهاب ونجحت الجبهة في استغلال فشل الحكومة في معالجة العديد من الملفات لتحرك الشارع التونسي من حين لأخر وتدفعه نحو تنظيم العديد من الاعتصام.

- جبهة الإنقاذ الوطني: أعلن عن تأسيسها في 26 جويلية 2013 على إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي ‘‘محمد براهيمي ‘‘وتكونت اللجنة من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة وفي صدارتها حركة نداء تونس والجبهة الشعبية وعدد من الأحزاب الاشتراكية واللبرالية، والتحق بها الاتحاد من أجل تونس وحركة تمرد و16 منظمة مدنية وحقوقية، ومن بين أهدفها تشكيل الهيئة الوطنية للإنقاذ الوطني الممثلة للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني التي تتولى الاستعانة بخبراء القانون الدستوري لأجل استكمال صياغة الدستور وعرضه

على الاستفتاء الشعبي، وكذا تشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد ولا تترشح في الانتخابات المقبلة، ترأسها شخصيات وطنية مستقلة تكون محل وفاق لأجل الترتيب لانتخابات ديمقراطية نزيهة. واستغلت الجبهة عجز ترويكا خاصة في المجال الأمني لتصعيد من ضغطها وزيادة نفوذها في وسط الجماهير، كما سعت إلى استمالة المؤسسة العسكرية اقتداء بالحالة المصرية. لكنها لم تجد الإجابة المنتظرة من المؤسسة العسكرية التي حافظت على الحياد، إلا أنها في المقابل وجدت حليفا لا يقل قوة وتجربة، والمتمثل في الاتحاد الأم التونسي للشغل، الذي انحاز للتيار المعارض من خلال دفع وتيرة الاحتجاج الجماهيري.

2- طبيعة العلاقة بين حركة النهضة والمعارضة السياسية:

يمكن اعتبار إقدام النهضة على تشكيل حكومة ائتلافية كأقوى آلية لامتصاص المعارضة واحتوائها، ولكن تجربة ممارسة السلطة التي خاضتها، وخاصة مهمة إعداد دستور جديد لتونس فجرت معارضة شديدة لها، فرغم حالة الوفاق الظاهري ما بين التيار الإسلامي والعلماني التي جسدتها الترويكا في البداية، إلا أنها لم تقض على جذور الصراع ما بين الطرفين، إذ فقد أبرزت المسودات الثلاث للدستور التونسي الجديد عمق الخلاف ما بين التيارين من جهة، وبين التيار الإسلامي والمعارضة السياسية ككل من جهة أخرى، وتباينت الآراء بشأن دستور تونس الجديد ودور حركة النهضة في صياغته، حيث انتقد المعارضون السياسيون ممثلي حزب النهضة مشككين في مؤهلاتهم ودوافعهم، في حين أعرب آخرون عن خوفهم من أن تتحول الحركة خلسة صياغة دستور يهدف لأسلمة المجتمع التونسي [352].

فقد رأى حزب نداء تونس الحزب المعارض الرئيسي في تونس أن حركة نهضة وجدت في ذلك فرصة لتحقيق حلم إقامة الدولة الإسلامية، وفي نفس السياق أكد ممثلو الكتل المعارضة في المجلس الوطني التأسيسي واصفين أعضاء الحركة بالجيش نظرا لتماسكهم وعقلية التفكير الجماعي، في حين انتقد محللون تونسيون بما فيهم "عياض بن عاشور" مسودة الدستور الرابعة والأخيرة نظرا للتناقضات التي حملتها، فعلى سبيل المثال نصت على أنه لا يمكن إلا لمسلم أن يصبح رئيسا، وهذا يتناقض مع مبادئ المساواة أمام القانون التي تم ذكرها في أجزاء أخرى من المسودة، في حين يرى بعض الخبراء القانونيين أن الدستور الجديد يقدم مزيدا من التماسك الداخلي أكثر من الدستور 1959.

كما وجهت وسائل الإعلام التونسية الرئيسية انتقادات شديدة لحركة النهضة بتشويه صورتها على أنها تراجعية وتهدف إلى "أخونة الدستور" وتأسيس دولة دينية رجعية، من جهته اعتبر "توفيق المديني" أن حركة النهضة التي كانت تعيش على هامش التاريخ الثوري انطلاقا من عقيدتها الإيديولوجية السياسية ركبت موجة ثورة المحافظات المهمشة، والهامشيين والطبقات الشعبية، والطبقة المتوسطة التونسية التي تمثل العمود الفقري للمجتمع التونسي، عبر الحكم بالأكثرية المؤقتة أو الأكثرية الوهمية، مصادرة أحلام وأفكار تلك التقاطعات الاجتماعية والشبابية والسياسية والثقافية التي صنعت الثورة، فقد باتت منظمات المجتمع المدني ترى أن حركة النهضة في مسعاها نحو تغيير نموذج المجتمع التونسي المتنوع والسيطرة على مفاصل الدولة، وبالتالي إرساء أسس الدولة الدينية الاستبدادية، أو بمعنى أخر الاستبدادية المنتخبة، والنهضة في تجربتها تتجه يوما بعد يوم إلى انتحال شرعية طائفية إسلامية معادية للديمقراطية، بالإضافة إلى ممارسة سياسة التفرد بالسلطة حين حولت جهاز الترويكا إلى جهاز حكومي يعمل تحت سيطرتها وتحالفها مع الجماعات السلفية الجهادية التكفيرية الضالعة في عمليات التخريب والاغتيالات السياسية [353].

وفي ظل ذلك الكم من الانتقادات وجدت النهضة صعوبة في الدفاع عن نفسها وعن التقارير السلبية الموجهة ضدها، حيث رأت نفسها مصورة باستمرار على أنها تفتقر إلى الخبرة وإلى نموذج معرفي قادر على تأسيس خيار واقعي لحل أزمات المرحلة الراهنة، وعلاوة على تدهور الوضع الأمني وحالة اللاستقرار وسلسلة الاغتيالات السياسية فكلها تداعيات جد سلبية على حركة النهضة، حيث وضعتها في موقف تفاوضي أضعف[354].

وقد فسر الكاتب "سالم لبيض" ذلك بأن للعنف السياسي هدف سياسي، والمتمثل في إسقاط الحكومة فاغتيال "شكري بلعيد" كان بهدف إسقاط حكومة حمادي الجبالي، ونفس الشيء حدث بالنسبة لحكومة علي العريض بعد اغتيال "محمد براهيمي"، مضيفا –د.سالم لبيض- أن إمضاء الأحزاب على وثيقة تعهد بسنة واحدة لعمل المجلس الوطني التأسيسي وإنهاء صياغة الدستور في ذلك الظرف الزمني هو أمر استغلته المعارضة من أجل الضغط على حركة النهضة[355].

على العموم واجهت الحركة تحديين الأول هو التغلب على عقلية المراقبة الموجودة في الحركة وميلها لاعتماد سلوك دفاعي، إذ فقد عانت حركة النهضة كغيرها من الفواعل السياسية والاجتماعية من مشكل التواصل بشفافية مع الشعب التونسي، خصوصا في ظل غياب شبه تام

لوسائل الإعلام الناقدة والمساءلة الحكومية، وقد ظهرت الحركة في ظل الانتقادات الموجهة لها من قبل وسائل الإعلام، أنها ميالة لاعتبار نفسها كضحية مظلومة دائما، ويرجع ذلك إلى ذكريات الاضطهاد في العهود السابقة.

كما بدت الحركة مترددة في ارتداء عباءة الحكم بثقة، وقد تجلى هذا التردد بشكل ايجابي في التحرك نحو تقاسم السلطة، كنوع من الحذر والشك الذاتي وهنا تنطوي "عقلية المراقبة" الناتجة عن شعورهم أنهم تحت المراقبة باستمرار، بالإضافة إلى القلق الذي ينتاب الحركة من أن يتم قلب مكاسب الحزب مرة أخرى بسبب عودة قوات النظام القديم المناهضة للديمقراطية، وبالتالي أصبح من الصعب –حسب اعترافات بعض النشطاء الشباب في حركة-[356]على قادة حركة النهضة أن يتخلصوا من مخلفات السلوك السري السابق، وأن يتخطوا شكوكهم وشعورهم بأنهم مطاردون، نظرا لسنوات السجن والاضطهاد التي عاشوها، وهو ما خلق تحديات أخرى للنهضة في تسيير المرحلة الانتقالية، وخاصة في عملية صياغة الدستور وإقامة التوازن بين مبادئها والضغوطات التي تتعرض لها. على أن الاعتراف بالتحيات التي تواجهها حركة النهضة خلال المرحلة الانتقالية لا يعني إعفائها من مسؤولية أخطائها، ويبدوا الخطأ الكبير الذي ارتكبته حركة النهضة أو أسقطته من إستراتيجيتها هو تجاهلها لأهم فاعل سياسي واجتماعي الممثل في الاتحاد العام التونسي للشغل، فهذه المنظمة وإن دخلت متأخرة في الثورة إلا أن ذلك لم يفقدها وزنها السياسي والاجتماعي في وسط المجتمع التونسي، فتاريخها النضالي الطويل قبل وبعد الاستقلال هو الذي يجعلها لا ترض أن تبقى على هامش الحياة السياسية وهو ما أغفلته حركة النهضة، واستغلته المعارضة السياسية التي نظرا لضعفها تحالفت مع الاتحاد ودفعت به للواجهة مستثمرة في الصدى الاجتماعي الذي يتمتع به. وهو ما صعب المهمة على حركة النهضة بسبب تعدد جبهات المعارضة وتنوع مطالبها. ترى كيف تعاملت حركة النهضة مع مطالب وضغوطات الاتحاد العام التونسي للشغل؟.

3- تحالف المعارضة مع الاتحاد العام التونسي للشغل:

إذا كانت بعض الدول العربية ترى في مؤسسة الجيش أكبر تهديد لها لذا تسن قوانين من أجل إبقاء هذه المؤسسة تحت حمايتها، فإن الأمر في تونس يختلف بعض الشيء نظرا لضعف هذه المؤسسة من جهة وحيادها من جهة أخرى، لذا يظهر أكبر تهديد للسلطة في تونس هو الاتحاد العام التونسي للشغل، والسجل التاريخي لهذه المنظمة حافل بتلك المواقف التي شكل فيها سلطة مضادة

للنظام السياسي سواء في عهد بورقيبة أو بن علي، لذا كانا هذين الرئيسين أمام خيارين إما إقصاء أو تدجين المنظمة، وقد وصل الحال إلى حد تصفية مناضليها، والسلطة بسياستها تلك لم تكن تغتال أشخاص بعينهم فحسب، وإنما تغتال الفكر النضالي للمنظمة الذي تراجع بصفة كبيرة في عهد بن علي، وانصرف لخدمة تطلعات السلطة الحاكمة، و قد شكل تأييد الاتحاد لبن علي عقب تعديل الدستوري 2002 لضمان مزيد من الولايات الرئاسية، فقدانه لقوته السياسية والرمزية السابقة وتصدع نفوذه لدى القواعد الفرعية التي باتت في قطيعة مع القيادة، ولكن وان فقد الاتحاد مركزه الاجتماعي إلا أنه غدا مركز سياسي قوي، حيث اعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل صانع الرؤساء في تونس، وهو من يحسم كفة صراع الأجنحة داخل النظام السياسي التونسي لصالح هذا الطرف أو ذاك، وهو الوحيد القادر على التصادم مع الدولة، كما حدث في الانتفاضة الشعبية 26جانفي 1978، وهو الحاضن الاجتماعي لكل أطياف المعارضة التونسية من أقصى اليسار إلى الإسلاميين مرورا بالقوميين، وإن كانت قيادته في عهد أمينه العام "عبد السلام جراد" قد انساقت مع بن علي، فإن هياكله وقواعده لم تكن كذلك، حيث وضع الاتحاد كل ثقله في الثورة وساهم في توسيعها بعدما كانت حبيسة منطقة الوسط الغربي، إذ كانت البداية بإعلان النقابيون إضرابا عاما في صفاقس يوم 10 جانفي [357]2011.... وغيرها من أشكال الدعم التي قدمها الاتحاد للثورة التونسية -وقد تحدثنا عنها في مقام سابق-

وبعد انتخاب المجلس التأسيسي وتشكل الترويكا خول الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه مهمة تأمين مسار التحول الديمقراطي، واستفادت المعارضة من الوزن الاجتماعي والسياسي للاتحاد من جهة، واستغلت أو بالأحرى استثمرت في توتر العلاقة بينه وبين حركة النهضة من جهة أخرى، وركبت موجة التظاهرات التي نظمها الاتحاد كمسيرة 25 فيفري2012 وهي أضخم مسيرة شارك فيها حشد كبير من الموطنين وعدد من الأحزاب كالحزب الشيوعي التونسي، والحزب الديمقراطي التقدمي، مطالي بإسقاط الحكومة ومنددين بهجمات استهدفت مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل[358].

وفسرت حركة النهضة تلك المجابهة أنه مدعومة من طرف قوى النظام السابق، وعلق"راشد الغنوشي"على الحدث في محاولة لاحتواء الوضع أن الاتحاد منظمة وطنية عريقة وشريكة في تحرير البلاد وفي الثورة لذلك لا نرى التصادم حتما لازما بل التعاون هو المطلوب،

كما اعتبر الغنوشي أن المشكل بين حزب النهضة والاتحاد العام التونسي للشغل أنه ليس مشكل سياسي وربما يكون مشكل نفسي، نظرا لتظاهر الشعب أمام مقره ورفع شعارات مضادة له والاتحاد بدوره فسر تلك المظاهرات بأن النهضة هي من دفعتهم[359].

في حين يري الاتحاد في حركة النهضة أنها جهاز للقمع وكبح الحريات، خصوصا في ظل حيازتها على الأغلبية التي أعقبت تهميش كبير للاتحاد، وهو الأمر الذي لم يرق لكل النقابيين، حيث جاء في تصريح الأمين العام للاتحاد العام للشغل التونسي "حسين، عباسي ": يريدون خنق أصواتنا ليقرروا وحدهم مصيرنا، يريدون أن يزرعوا الرعب في قلوبنا، لكي يمنعون من الدفاع عن قضيتنا وحقوقنا، لكننا لن نستسلم ولن نخضع..."، هذا وقد توالت الاحتجاجات المنظمة من قبل الاتحاد وزادت وتيرتها وصعدت من مطالبها، وبلغت أوجها في ماي 2012 حيث نظمت مظاهرات للتذكير برهانات الثورة الاجتماعية والاقتصادية، وقد جاء رد رئيس الحكومة "حمادي الجبالي" يوم 28 ماي 2012 في محاولة لتجريد الاتحاد التونسي للشغل من مهامه السياسية أو أن يضعه تحت الوصاية، قائلا: "على الاتحاد العام التونسي أن يحترم موقعه ومهمته، ...ونحن نقرأ تصريحات سياسية وليست اجتماعية، وأن الحكومة قوية بشرعيتها الانتخابية والشعبية في حين يستند الاتحاد على شرعيته التاريخية والنضالية"، وقد رد عن ذلك "السيد سمير الشافي" الأمين العام المساعد للاتحاد في 30ماي 2012 "أنهم تنظيم كبير شارك في النضال الوطني والاجتماعي، ولا يمكن للاتحاد أن يقبل هذا النوع من الرسائل. ..ودورنا نحن نتقنه جيدا. .."[360].

وفي محاولة للخروج من حالة الصراع التي استفحلت ما بين حركة النهضة والاتحاد العام التونسي للشغل، دعا هذا الأخير في جوان 2012 إلى "إنشاء مجلس وطني للحوار "يضم الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني من أجل إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والأمنية والاجتماعية[361].

وبغض النظر عن نجاح أو فشل تلك المبادرة نرى أن هذا الدور الذي لعبه الاتحاد في تلك الفترة جعله يجسد ويأخذ شكل المعارضة السياسية حيث مثل ملجأ لمختلف أطياف الأحزاب المعارضة، كالحزب الجمهوري، وحركة نداء تونس بقيادة "باجي قائد السبسي"التي تشكلت باتحاد قدامى التجمع الدستوري الديمقراطي وأحزاب ديمقراطية أخرى، وحركة الوطنيين الديمقراطيين، وحزب العمال الشيوعي التونسي الذي أصبح تحت تسمية حزب العمال التونسي [362].

وأمام هذه الوضعية نعتقد أنه إذا كانت حركة النهضة أمضت صفقتها التاريخية مع التيار العلماني بتشكيلها لحكومة وحدة وطنية بصفة مباشرة وفي العلن، نجد أن الاتحاد هو الأخر أمضى على عقد اتفاق ضمني وغير مباشر مع الأطراف المعارضة، فهذه الأخيرة ونظرا لقلة شعبيتها استفادت من الاتحاد للضغط على الحكومة، في حين استدرج الاتحاد المعارضة إلى صفه للثأر من حركة النهضة لإزاحته من منصبه الشرفي في السلطة، حيث ظل الاتحاد السلاح الاستراتيجي الفعال لأي قوة تستخدمه لأجل الوصول إلى السلطة ولتمرير مطالبها من خلاله، ونتيجة لذلك لم يستطع التخلي عن ذلك الدور الذي أغفلته حركة النهضة، وهو ما جعل الصراع يمتد ما بينهما، ويسلك مسالك خطيرة من خلال تبادل التهم، خصوصا بعد اغتيال السياسيين، شكري بلعيد ومحمد براهيمي، حيث تتبرأ النهضة من العملية وتنسبها للمعارضة التي تحاول إثبات عجز حركة النهضة في ممارسة الحكم، ومن جهتها تتهم المعارضة الممثلة خاصة في الاتحاد العام التونسي للشغل حركة النهضة بالضلوع في عمليات الاغتيال السياسي للاستحواذ على السلطة وبتواطؤها مع السلفيين الجهاديين[363].

وجدير بالذكر أن هذا التيار كثف من توسعه وتواجده في تونس بعد الثورة، مستفيدا من وصول حركة النهضة للسلطة، وكذا حالة اللاستقرار التي تشهدها المنطقة المغاربية ككل[364].

كما رأت المعارضة في تأسيس حركة النهضة لرابطة حماية الثورة وسن قانون تحصين الثورة، كنوع من البوليس السياسي، وآليات لإجهاض التحول الديمقراطي، فحسب المعارضة أن تونس عرفت ديكتاتور من نوع جديد، يتمثل في الديكتاتور اللاهوتي أو الديني، لكنه يوظف نفس الآليات الاستبدادية من خلال سيطرته على وسائل الإعلام، والإدارة،...مما يفسر أن حركة النهضة لا تخطط لتسيير المرحلة الانتقالية فحسب، وإنما هي تبحث في كيفية الاستمرارية في السلطة[365].

نخلص في الأخير إلى أن الأزمة التي تمر بها تونس في هذه المرحلة لم تكن نتاج مستجدات اللحظة الراهنة فحسب، بل هي وليدة تراكمات الزمن الانتقالي الصعب، الذي يمكن أن تعيشه أي جماعة تمر من حال الثورة إلى حال تأسيس الدولة. كما أن الحركية المتسارعة التي ميزت المشهد السياسي التونسي، حيث ظهرت تحديات كثيرة تباين الفاعلون السياسيون في التعامل معها أدت إلى طغيان المظهر الصراعي على الساحة السياسية، وهو ما أدى إلى اضمحلال هيبة الدولة، خصوصا في ظل حالة اللاستقرار التي تشهدها تونس على المستويين الداخلي والإقليمي،

وأمام هذه الأزمة المتعددة الأبعاد يفترض على كل الفاعلون السياسيون، التصرف بحنكة سياسية من خلال التركيز على أولوية التوجه إلى الحوار بدلا من الصراع، وتجاوز العصبية الحزبية لأجل إعادة تأسيس الدولة التونسية.

كما يعتقد البعض أن حركة النهضة أخذت العبرة مما حدث في مصر لذلك قدمت تنازلات فيما يخص جملة من مبادئها، ونجحت في احتواء عناصرها المتشددة ودفعتهم للقبول بتضمين الدستور التوافقات الصعبة التي تم التوصل إليها مع المعارضة العلمانية، إضافة إلى تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية في تونس نظرا لتردي الظروف المعيشية وارتفاع البطالة والتي مست حتى خرجي الجامعات والمعاهد[366]،... وهو ما جعل حركة النهضة تبحث عن التخلص سريعا من "الحكم" في الفترة الانتقالية لكي تتفرغ للإعداد للانتخابات القادمة[367].

المبحث الخامس: تحديات ورهانات المرحلة الانتقالية في تونس

إن الأوضاع التي مرت بها الدولة التونسية عقب انتخابات المجلس التأسيسي تنبئ أن هناك ثورة مضادة يقودها أتباع النظام السابق، وعصابات الفساد الإداري المنتشرة في مفاصل الوزارات الحيوية، وعدد من الأحزاب التي فشلت في الاستحقاق الانتخابي في 23 أكتوبر 2011، إضافة إلى العصبيات الجهوية والقبلية والأيديولوجية الساعية إلى تحويل معركة البناء في المرحلة الانتقالية إلى معركة صراع هويّاتي وتناحر داخلي، وغيرها من الأطراف التي تحاول تعطيل مسيرة التحول الديمقراطي لأنها ترى فيه تهديدا لمصالحها وإيذانا بإمكانية مساءلتها ومحاسبتها، لذا فهي تجد في تغذية الأزمات ضرورة، وهو ما يفسر لجوئها إلى خلق ثورة مضادة.

1- تحديات المرحلة الانتقالية:

1-1 بروز الظاهرة القبلية في تونس ومفاجأة ما بعد الثورة:

على الرغم من محاولة الرئيس بورقيبة تغيير النسيج الاجتماعي، من خلال تغيير الوعي والممارسة عبر التعليم والإعلام والسياسة وقد نجح في ذلك إلى حد كبير، رغم أسلوبه العنيف رمزيا، أما في مرحلة الرئيس بن علي فقد غابت التصورات حول المسألة القبلية غيابا ملحوظا، مع تغلب نزعة سياسية براغماتية، شكلانية في ظل وعود بالتغيير لم تشمل في جملتها سوى المظاهر والأشكال، إذ اقتصر تعامل السلطة مع المناطق القبلية على المنطق الأمني فقط، لذلك مثلت الاحتجاجات القبيلة كردة فعل عن استفحال ظاهرة التفاوت الجهوي والاختلالات في التنمية، كما تعتبر كأسلوب لحماية الأفراد من المتابعة الأمنية عن طريق اللجوء إلى الاحتجاج الجماعي الذي يتخذ في الغالب منحى قرابيا، أو عروشيا، وبعد الثورة سجل عود الظاهرة القبلية بقوة في الساحة

الاجتماعية وحتى السياسية، ويرجع ذلك حسب التحليل السوسيولوجي للمسألة القبلية في مجتمعات المغرب العربي، إلى عودة الوعي القبلي في السلوك الاجتماعي، وفي الممارسة السياسية اليوم بتفجير الصراعات المكبوتة، وهي التي كانت استبعدتها الدولة الوطنية والحركات السياسية المدنية، لذا فإن الظهور يأتي من الكمون، كما أن التفجير يأتي من الاجتثاث والاقتلاع السوسيولوجي[368].

وبالتالي بروز فرضية أخرى في حقل الثقافة السياسية أفرزتها المستجدات التي بشر بها مناخ الحرية وبخاصة حرية التعبير، والتي سمحت للمضطهد – حسب تحليل محمد نجيب بوطالب- بوعي منه أو من دون وعي بإنتاج ثقافة مضطهدة، يرمي من خلالها إلى إثبات الذات بعد عقود من التهميش، والبحث عن غنيمة مادية من الثورة، غنيمة الفوسفات في الحوض المنجمي، وغنيمة الغاز والبترول في الجنوب الشرقي، وهو ما كان محور احتجاجات الشبان بأولوية تشغيلهم بتلك المشاريع، وهو ما مكن من ظهور النزعة المطلبية الجارفة، بمظهر القوة والتهديد بالفوضى وانتهاك القوانين، مستغلين في ذلك اضمحلال هيبة الدولة، كما أدى غياب التمثيل الحقيقي للمناطق الداخلية مع بدايات الثورة إلى ظهور نزعات وتوترات محلية طرحت فكرة اللجوء إلى التمثيل القبلي في مجالس حماية الثورة، وهو ما يبرز من خلال بعض المؤشرات الدالة على عودة المحرك القبلي بعد الثورة، حيث اتخذت عملية الانتماء إلى بعض الأحزاب طابعا عائليا وجهويا، فكثيرا من تلك التنظيمات اعتمد في تجنيد عناصره الحزبية على الجماعات الحميمية، وبخاصة على ما يسمى في تونس ظاهرة "البنعميست"[369].

وفي خضم تلك الأجواء فقد اعتبر "راشد الغنوشي" أن الثورة تنبذ كل مظاهر التقاتل القبلي والتعصب الجاهلي لأن في ذلك خطورة على النسيج الاجتماعي التونسي[370].

وقد أشار "د. محمد نجيب بوطالب" أنه عندما تتحول عملية العقل الغنيمي، إلى عملية تدمير داخلي للنظام، حينها تتحول المطالب المؤقتة إلى مطالب دائمة، لأنها تقوم على التعجيز ولا تقبل التضحيات، وبخاصة عندما تفوق مطالب الفئات والجهات الإمكانيات المتاحة التي تستطيع المؤسسات القائمة تأمينها والإيفاء بها[371].

2-1-تدهور الوضع الاقتصادي ولاجتماعي:

ورثت تونس اقتصادا ضعيفا فمثلما هو معروف أن اقتصاد تونس يرتكز على ثلاث قطاعات والمتمثلة في النسيج، السياحة، والصناعات الميكانيكية والكهربائية وهي أنشطة هشة، نظرا لارتكازها على البيئة الخارجية خاصة السياحة[372]، وقد تأزم الوضع أكثر بعد الثورة، فرغم تحسن نسب النمو إلا أن الوضع المالي للبلاد لم يستقر وترتيبها السيادي لم يتحسن، إضافة إلى أن الكثير من تطلعات المواطن التونسي في الشغل، والتنمية الجهوية والعدالة الاجتماعية لم تتحقق بعد، وكذا تدهور القدرة الشرائية للمواطن وانحسار الطبقة الوسطى، ... فقد أشار تقرير البنك الدولي الصادر في 20ديسمبر 2013 إلى أن نسبة النمو الاقتصادي في تونس ستستقر في 2.6 بالمئة، بعد أن توقعت الحكومة تحقيق 4.5 بالمئة سابقا، وبين التقرير أن النمو الاقتصادي بدأ يفقد نسقه بسبب انعدام الرؤية السياسية، والأحداث الأمنية التي أضرت بالسياحة التونسية وانعكست سلبا على الاستثمار الأجنبي[373].

3-1- تراجع هيبة الدولة وتنامي ظاهرة العنف السياسي:

حيث تنامت حوادث العنف السياسي في تونس في فترة حكم الترويكا، إذ شهدت البلاد مقتل منسق الجهوي لحركة نداء تونس في تطاوين في أكتوبر 2012، واستخدمت قوات الأمن الرش "لصد المحتجين على السلطة، كما جرى الاعتداء على مقر الاتحاد العام التونسي للشغل في ديسمبر 2012 وهو ما زادا في توتير الوضع السياسي بالبلاد.

كما زادت درجة الاحتقان بين الحكومة والمعارضة إثر مقتل المعارض اليساري "شكري بلعيد" زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين في فيفري 2013، وبعده إغتيال "محمد براهيمي"، أحد نواب المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي، ولقد مثل الاغتيال حدثا صادما لعموم التونسيين، نظرا لانتقال الصراع السياسي إلى حيز قتل الخصم على خلفية هويته السياسية، وفي أعقاب ذلك واتهمت حركة النهضة وانجر عن ذلك الاتهام القبلي المضاعف وهو ما زاد الوضع السياسي توتيرا، وأدى إلى زرع بذور الفتنة والتهديد بانزلاق البلاد إلى حرب أهلية[374].

مما يفضي إلى إن الثورات لا تنته بسقوط القصر..فالثوار غالبا لا يعرفون ماذا يصنعون بعد الاستيلاء على السلطة، ومن هنا تبدوا غالبية الحركات الإسلامية المعاصرة أنها ليست مؤهلة لإدارة شؤون البلاد وحتى تصريف الأعمال اليومية، في حال وصولها إلى السلطة، وكلها أعمال تتطلب وسائل وأساليب مختلفة عن أساليب العمل السري الذي خبرته هذه الحركات، فلم يحدث من

قبل أن تولى الإسلاميون السلطة عبر الانتخابات، لذا ظل التساؤل مطروح حول ماذا ستفعل الحركة الإسلامية حال وصولها إلى السلطة؟[375].

4-1- تداعيات الوضع في مصر:

كان لما شهدته مصر من حراك احتجاجي شعبي في 30جوان 2013 أدى إلى إزاحة الرئيس مرسي عن السلطة، الأثر البين على المشهد السياسي التونسي الذي عرف حالة من لانقسام الشديد إزاء متغيرات الوضع في مصر، حيث أيدت المعارضة التحول المشهود في مصر، وفي هذا الإطار دعا الباجي قائد السبسي زعيم حركة نداء تونس إلى حل الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني يشرف عليها تكنوقراط، وطالبت المعارضة بوضع خريطة طريق للانتخابات، وتكوين لجنة فنية لإصلاح مشروع الدستور والإعلان عن حل روابط الثورة...، وفي نفس السياق دعت الجبهة الشعبية إلى حل المجلس الوطني التأسيسي وتشكيل هيئة تتولى استكمال صوغ الدستور، وجرت محاولات عديدة لاستنساخ ما حدث في مصر حيث تم تأسيس حركة تمرد التونسية في 03 جويلية 2013 المشابهة لحركة تمرد المصرية، وكان المراد من من جانب المعارضة تهيئة الشارع للقبول بتحول هرم السلطة ويكون مصدره ضغط الاحتجاج الشعبي وتدخل المؤسسة العسكرية، وفي المقابل تفاعلت الترويكا والحزب الجمهوري بطريقة مخالفة مع مستجدات الوضع المصري، حيث نددت بما حصل واعتبرت حركة النهضة أن ما وقع هو انقلاب عسكري أدى إلى انقسام الشعب المصري[376].

1- 5- الخطاب الإعلامي التحريضي ضد حركة النهضة:

شهدت تونس بعد الثورة حالة من الانفلات الأمني، فتعددت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، واتسع مجال حرية التفكير والتعبير اتساعا غير مسبوق، غير أن عدم وجود قانون منظم للقطاع الإعلامي ساهم في نشأة كتابات موغلة في التعصب مروجة لمنطق الإقصاء، وقد جاء في تقرير أعدته المجموعة العربية لرصد الإعلام وجمعيتان تونسيتان وهما، المجلس الوطني للحريات بتونس وشبكة تحالف من أجل نساء تونس، أن الإعلام التونسي يضطلع بدور التحريض وتنمية مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف أطياف الشعب التونسي، وورد في التقرير أيضا أن القنوات التلفازية والإذاعية تحولت من أبواق حزبية تروج خطابا مشتملا على التخوين والتكفير والقذف، كما جاء في التقرير أن الصحف الناطقة بالغة العربية نشرت نحو 90 بالمئة من

المادة التي تضمنت خطابات الكراهية تعلقت على نحو مباشر أو غير مباشر بمحوري الأحزاب والدين، وهو ما ساهم في تغذية أسباب الاحتقان الاجتماعي والعنف السياسي [377].

2- رهانات وأولويات المرحلة الانتقالية:

ومثلما أسلفنا تواجه الدولة التونسية عموما عدة صعوبات وعلى كل الجبهات وهو ما يفرض عليها الحسم فيها حسب الأولوية.

2-1- استعادة هيبة الدولة ومكافحة الإرهاب:

من المهم إعادة الاعتبار إلى الدولة كونها الضامن للحقوق والواجبات، فهي صمام الأمان في بناء المجتمع المدني، وإقرار السلم الأهلي، وقيام الثورة لا يعني تفكك الدولة وتراجع نفوذها في المجال العام، فمن حق الدولة ممارسة الردع الشرعي بحسب ما يقتضه القانون لفرض الأمن، ومكافحة الإرهاب وحماية الممتلكات الخاصة والعامة، ولذلك يستدعي إعادة بناء المؤسسة الأمنية وتأهيلها للتعامل مع المواطنين بطريقة حضارية من ناحية، وإعادة بناء الذهنية المواطنية الجماعية من ناحية أخرى، لتتعامل مع رجل الأمن بوصفه فاعلا مدنيا يضطلع بدور خدماتي، ويسهر على ضمان الاستقرار الأمني ومكافحة الإرهاب الذي يهدد السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية ويحول دون تحقيق النهضة الاقتصادية[378].

إذ فقد أصبحت تونس بعد الثورة أرض خصبة للإرهابيين، الذين أصبحوا ينشطوا حتى خارج تونس، حيث وجد 11 إرهابي تونسي ضمن المجموعة الإرهابية التي نفذت الاعتداء على قاعدة "تيقونتورين" بجنوب الجزائر[379].

وهو ما يستوجب على الدولة التونسية ضرورة إعطاء أولوية قصوى للقطاع الأمني، بالرغم من وجود مؤشرات إيجابية لإصلاح هذا القطاع حيث اتصلت وزارة الداخلية في ماي 2011 بمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة للقيام بدراسة أولية حول اتصال الوزارة بالشعب، وتقدم مجلةThe Communication Review، الصادرة في سبتمبر 2011 عددا من التوصيات الموجهة لاستعادة الثقة بين المواطنين والقوات المسلحة، كما أصدرت وزارة الداخلية التونسية في ذات السياق "الورقة البيضاء"بالتعاون مع خبراء من فرنسا وسويسرا

وإسبانيا، التي جاءت تحت عنوان "الأمن والتنمية: ورقة بيضاء حول الأمن الديمقراطي في تونس"، حيث تشكل تلك الورقة خارطة الطريق لإصلاح وزارة الداخلية والقطاع الأمني، وتم اقتراح الانتقال من نظام شرطي إلى الخدمة الشرطية، والتي يمكنها الاستجابة على الفور لمواجهة تحديات الجريمة الجديدة، كما نصت على التجنيد والتدريب بشكل مكثف وتوصية بإنشاء أكاديمية للشرطة التونسية،...وذلك لأجل تغيير الصورة الرديئة التي انطبعت في أذهان الشعب التونسي عن وزارة الداخلية والمؤسسة الأمنية، ولن تتغير تلك الصورة إلا بتغير ممارسة هاتين المؤسستين[380].

وحسب البعض أن دور المؤسسة الأمنية يحتاج إلى مراجعة جذرية، لا على مستوى المفاهيم والتصورات فحسب، ولكن على مستوى المهام التي يفترض أن تضطلع بها في مجتمع ديمقراطي يسود فيه القانون، وإن الإصلاحات تفترض تطهير المؤسسة الأمنية من العناصر الغير قادرة على استيعاب قواعد اللعبة الديمقراطية، ولا تتمتع بالقدرة المهنية ولا الفكرية اللازمة للتعامل مع المقتضيات الجديدة، من احترام القانون، والالتزام والشفافية في العمل، الخضوع للرقابة والمساءلة القضائية في ظل الحوكمة الرشيدة، بالرغم من أن الواقع يثبت أن المؤسسات الأمنية لم تتخلص من رواسب الماضي، فالمحاولات الأولى لإصلاح هذا القطاع مثلما جاء في الورقة البيضاء لم تكلل بالنجاح، لفقدانها المشروعية الضرورية ولعدم تثبيتها في سياق الإصلاح الديمقراطي، فضلا عن ذلك فإن ما احتوته تلك الورقة يركز على تعزيز القدرات العملاتية لمؤسسة الأمنية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الموارد والمعدات[381].

2-2- تحقيق العدالة الانتقالية:

إن موضوع العدالة الانتقالية مطلب تاريخي للدول التي انتقلت من حكم الأنظمة الشمولية إلى الحكم الديمقراطي، وتعد تونس من أكثر البلدان العربية تقدما في إجراءات العدالة الانتقالية، وقد عرفها مشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية بتونس بأنها مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية، ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم تكرارها، والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يسهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان، ولأجل ذلك فقد أسندت ملف حقوق الإنسان إلى وزارة

مختصة، وهي وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، كما أنشأت آلية خاصة لتعويض الضحايا وتأهيلهم والمتمثلة في "صندوق شهداء وجرحى الثورة وضحايا الاستبداد"[382].

3-2- قانون الانتخابات الجديد كآلية لتفعيل الديمقراطية في تونس: الحصيلة والتحديات:

تختلف وسائل إسناد السلطة من دولة لأخرى، إلا أن المتفق عليه فقها وقانونا، هو أن هذه الوسائل تنحصر في نوعين رئيسيين، يتمثل الأول في الوسائل غير ديمقراطية كالوراثة والانقلاب عن طريق القوة والمؤامرة، بينما ينصرف النوع الثاني إلى الوسائل الديمقراطية، والتي تتمثل أساسا في الانتخاب، الذي يفضي إلى تكوين هيئات تمثل الشعب وتمارس الحكم نيابة عنه على المستويين المحلي والوطني. ولقد اهتمت مختلف الأنظمة السياسية وفقهاء القانون الدستوري على وجه الخصوص بموضوع الانتخابات، وأصدرت تشريعات لتنظيم أحكامه...

إلا أن إسناد السلطة بطريقة الانتخابات لا يعني حتما أن النظام أصبح ديمقراطيا، فلكي يكون كذلك يجب أن يكون الانتخاب مبنيا على مجموعة من الأسس والمبادئ، ومحاطا بشروط لابد من توفرها في المرشح والناخب معا، كما يستوجب على الإدارة احترامها كونها إحدى أطراف العملية الانتخابية، وهو ما نلمسه في التجربة التونسية بعد الثورة، حيث عمدت على إرساء قانون انتخابي من شأنه التأسيس لمرحلة انتقالية ديمقراطية.

و تتطلب مسألة فهم النظام الانتخابي باعتباره أحد دعائم الديمقراطية، وأساس إسناد السلطة بالوسائل الشرعية التعرض إلى تحديد الأسس والمبادئ التي بني عليها النظام الانتخابي التونسي، ومن هذا المنطلق جاء القانون الانتخابي التونسي الجديد لأجل التأسيس لفلسفة ديمقراطية جديدة في المجال السياسي التونسي، والتي من أبرز محاورها إلغاء قانون العزل السياسي.

- إلغاء قانون العزل السياسي في تونس كخيار استراتيجي لترسيخ القيم الديمقراطية والبناء المؤسساتي: طفا على الساحة السياسية مجددا قضية أخرى تمثل تجاذبا بين حركة النهضة والمعارضة، وتتمثل في قضية العزل السياسي، القاضي بمنع أعضاء سابقين في حزب التجمع الديمقراطي الدستوري المنحل، وترشحوا عنه في انتخابات تشريعية ومحلية أو شغلوا مناصب هامة في النظام السابق من المشاركة في الانتخابات القادمة، وتقلد مناصب عليا في الدولة لمدة 10 سنوات، وقد تزامن إثارة هذه القضية مع بداية التصويت على القانون الانتخابي بالمجلس التأسيسي،

حيث دافع البعض على ضرورة أدراج قانون العزل السياسي في القانون الانتخابي الجديد كونه يتماشى مع مطالب الثورة، حيث اعتبر "عماد الدائمي" الأمين العام لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، بأنه لا يمكن مصادرة إرادة الأغلبية التي ثارت من أجل إسقاط التجمع وخروجه من الحياة السياسية لأجل إرضاء الأقلية، وأن قانون العزل السياسي هو لأجل تحصين الثورة ومنع عودة عناصر النظام السابق، في حين ترى المعارضة أن ترسيخ قانون العزل السياسي من شأنه أن يجر البلاد إلى فتنة، وأنه يتعارض مع الدستور التونسي الذي لا يسمح بالإقصاء، كما اعتبر الباجي قايد السبسي رئيس حركة نداء تونس، أن الأحزاب التي تتمسك بهذا القانون تبحث عن إزاحة المنافسين من الحراك السياسي، ومن جهة أخرى اعتبر زعيم حركة النهضة عن معارضته للقانون، وأنه سيصوت ضد قانون العزل السياسي وأن الحركة ضد أي إقصاء مهما كان وهي تسعى أن يكون كل التونسيين جميعا على نفس درجة المساواة، كما اعتبر أن قانون العدالة الانتقالية هو الفيصل بين الدستوريين الذين أجرموا سابقا وغيرهم، وأمام هذه الوضعية يعتقد محللون أن الخلاف بين القوى السياسية حول قانون العزل السياسي وإدراجه في القانون الانتخابي هو في حقيقة الأمر خلاف حول من يتزعم المشهد السياسي في المرحلة القادمة، حيث يسعى رئيس الدولة المؤت منصف المرزوقي ومنافسه مصطفى بن جعفر إلى استبعاد الباجي قايد السبسي من السباق الانتخابي القادم[383].

ولا إن أغضب الغنوشي بإسقاطه لفصل العزل السياسي القوى الثورية، إلا أنه كسب ود قوى أخرى ليست بثورية ولكن لها مكانها اليوم في الحياة السياسية خاصة حركة نداء تونس والعائلة الدستورية المستقرة بالساحل الشرقي التونسي المرفه، وهو بذلك يعمل على تثبيت النهضة في تونس وضمان مكان لها في الحكم بكل الأشكال، حتى وإن كان ذلك عبر فتح الباب لعودة أعوان بن علي دون محاسبة ولا مصالحة وطنية ولا عدالة[384].

ولقد قدمت عدة قراءات لموقف حركة النهضة من قانون الانتخابات التونسي الجديد، من أهمها أن حركة النهضة تحاول قدر الإمكان الابتعاد عن الصراعات الساخنة لأجل التحضير للانتخابات القادمة[385].

الخاتمة

يبقى أن نشير في الأخير إلى إن المؤسساتية هي إحدى المداخل التي لا غنى عنها لاكتساب الطابع الديمقراطي وثبات واستقرار النظام السياسي بعيدا عن العلاقات الشخصانية والولاءات التقليدية، وتظهر قيمة المؤسساتية في قول "روسو"لن يكون الأقوى بالقوة الكافية لكي يكون السيد دائما، إلا إذا حول القوة إلى حق، والطاعة إلى واجب، وتاريخيا تنشأ المؤسسات السياسية من التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية، ومن التطور التدريجي لوسائل التنظيمية لحل الخلافات وإدارة التوترات الاجتماعية [386]. ورغم تعدد وتشعب قضايا المرحلة الراهنة إلا أن قضية استكمال المسار التأسيسي والتحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية هي القضية ذات الأولوية في الوقت الراهن.

وفي الختام نخلص إلى مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل موضوع جدلية السلطة والمعارضة في تونس على المستويين النظري والتطبيقي، فأما على المستوى النظري فقد توصلنا إلى أن السلطة والمعارضة السياسية ثنائيتان متكاملتان، أن الجدل هو ما يبرر وجودهما في الدولة، شرط أن تمنح هذه الأخيرة السياق الديمقراطي الذي من خلاله يتجسدا على أرضع الواقع، ويكون مضبوطا بأطر قانونية وسياسية كفيلة بتأمين التداول سلمي على السلطة، فإذا كانت هذه الأخيرة تخضع لحتميات "داخلي" تظهرها كضرورة يخضع لها كل مجتمع، فهي تبدو أيضا كحاصل لضرورة "خارجية"، كونها تتشكل وتتعزز تحت ضغط الأخطار الخارجية الحقيقة أو المفترضة.

كما أن السلطة والمعارضة السياسية ثنائيتان متداخلتان يحتويهما مجال واسع مؤسساتيا وهيكليا يتمثل في الدولة، وتتحدد طبيعة العلاقة بينهما، على حسب طبيعة الدولة باعتبارها الكل،

وإن هذه الأخيرة تفهم من خلال السياقين التاريخي والقانوني، فالسياق تاريخي مثلما يرى "دونريودوقابر" أنه إذا كانت الدولة تتمتع بفكرة مقبولة بصورة عامة ولكنها مبهمة، فالتاريخ يمنح كل دولة أسلوبا وكيانا خاصين بها[387]

وهو نفس الرأي الذي أكده"هارولد لا سكي" الذي يرى أن طابع الدولة الحديثة هو النتيجة المترتبة على تاريخها، إذ يتعذر فهم هذا الطابع إلا في ضوء هذا التاريخ، ويضيف أن طابع الدولة بوصفها هيئة ذات سيادة كان نتاج سلسلة طويلة من الظروف التاريخية التي كان أهمها فترة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، وهذا ما استدعى وجود هيئة تنظيمية تتولى مطالب المجتمع، وبالتالي ظهرت الدولة مبرزة تفوقها على كل الهيئات التي عرفها المجتمع لها سلطة وضع القوانين وإلزام احترامها وهذا لامتلاكها القوة والقدرة على فرض إرادتها على جميع الأفراد[388].

وإذا جئنا لطرح المدلولين في الواقع التونسي فمن المؤسف أن نجد أن المستوى الراهن للممارسة السياسية لا يسمح لعلم المصطلحات السياسية أن يميز بينها، حيث استخدمت بعض المفاهيم كمترادفات للسلطة، كالنخبة الحاكمة، والنظام والدولة، وإن تبنينا نفس الاتجاه، إلا أن ذلك لا يعني فقدان الحاسة المعرفية لدلالتها اللغوية، لكن هذا الخلط الظاهر نابع من أن تلك المفاهيم اعتبرت كمترادفات لأنها لها نفس الوظيفة في المجال السياسي التونسي، وهو أمر شائع في الدول الغير ديمقراطية، بالرغم من أن تلك المفاهيم من المفروض أن تحيلنا إلى ظواهر تتمايز وتختلف عن بعضها البعض.

كما لم يكن في وسعنا تحليل وفهم طبيعة علاقة السلطة بالمعارضة ما لم ندرس ونفهم جيدا المضمون السياسي والإيديولوجي للقرارات والإصلاحات التي اتخذتها السلطة التونسية في شتى المجالات، ولذلك وجب علينا تحليل علاقات السلطة من حيث نتيجتها أي حينما تؤول إلى دور-قيادة، وهو ما يتضمن بعدا تاريخيا ينبغي تمييزه عن كل أشكال التاريخ السياسي، من حيث أن الغرض من تحليل علاقات السلطة ليس معرفة الحوادث كما تم وصفها، وإنما في قول الحاضر بواسطة الماضي والنظر إلى السلطة كأداة تحكم بيد فاعلين، أي الاتجاه إلى فهم الدور التاريخي الذي لعبته السلطة في هيكلة الروابط الاجتماعية، أو مثلما سماها "فوكوياما" دولنة علاقات السلطة، هذه السلطة التي سوف تلعب دورا حاسما في إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية وإعادة بناء الهويات

الفردية والجماعية، كما بينت أن ظهور الدولة-الأمة، قد أثرت في إعادة هيكلة أشكال الهيمنة الاجتماعية[389].

ومن ثم فالسلطة تحددت في المجال السياسي التونسي على أنها بنية علاقات القوة داخل المجتمع ككل، وهي تعمل على توسيع علاقات التأثير بين الأفراد والجماعات وجعل الآخرين يخضعون بواسطة أوامر وتطبيق قواعد أو استعمال طرق إغراء... ومن ثم تشكل المجتمع وفق قاعدة قيمية محددة ، حيث عملت السلطة من خلال جهاز الدولة على احتكار هذا الحقل الإيديولوجي بملئه بالرموز التي سعت إلى تسويقها وترويجها حتى تضمن بذلك اندماج وتعبئة الشعب التونسي[390].

وقد نبهنا علماء الاجتماع بأن كل تشكل وراءه قوة دافعة تعمل بشكل تفضيلي وتمييزي تحد من عمل خيارات أخرى، كما أن سلوكيات الأفراد وأرائهم مرتبطة بالبنيات التي ينضوون تحتها، وهكذا فإن علاقات السلطة أو وظيفتها في المجتمع تشمل سلطة تحديد عمليات القرار للتنشئة الاجتماعية وبالتالي سلطة إنتاج الواقع [391].

هذا الواقع هو ما انكبت السلطة التونسية على إرسائه من خلال صياغة قيم رمزية جسدتها في كل نشاطات الدولة الثقافية الاقتصادية والسياسية مستهدفة من ذلك تقوية جهاز الدولة، وضبط الحراك الاجتماعي والسياسي.

وإن هذا النمط من ممارسة السلطة في عهد بورقيبة احتوى على مؤامرة ضمنية وأخرى علنية ضد المعارضة السياسية كما أنتج لمعادلة غير متكافئة على كل المستويات من خلال ترجيحه لكفة السلطة التي أصبحت تعبر عن الدولة بكل ثقلها القانوني والسياسي والاجتماعي والمختزلة في شخص الرئيس الحبيب بورقيبة، الذي لم يجد عناء في القضاء على المعارضة السياسية بشتى الوسائل السلمية والردعية.

وعموما فقد أسس بورقيبة لسلطة أبوية تجسدت في اختراقه للمؤسسة الدينية والعائلية، وإن حصص من "توجيهات السيد الرئيس" التي كانت تبث يوميا في التلفزة التونسية تمثل دروسا في التربية الاجتماعية ودليلا على ممارسة بورقيبة لوظيفة تربوية توجيهية.وبذلك مثلت الدولة البورقيبية نموذجا في غاية الأهمية كونه يبين بوضوح تفاعل مشروع حداثوي، مع سياسة تقليدية

أبوية، ولقد مثل نجاح التجربة الكمالية في تركيا حافزا مهما لبورقيبة، إلا أنه لم يستطع أن يتجاوز في ممارسته السياسية النمط الأبوي الذي غذته من جهة أرضية نفسية –اجتماعية متلائمة مع السلطة الأبوية، وزبونية سياسية استطاعت التأقلم مع محددات الأبوية البورقيبية المستحدثة[392].

ومن ثم يشكل الاستيلاء على الدولة التونسية رهان أساسي بدأ مع الرئيس بورقيبة وتواصل في عهد الرئيس بن علي مجسدا في ذلك ما ذهب إليه المفكر "عبد الرحمن الكواكبي" في تعريفه الاستبداد، فلو كان رجلا وأراد الاستبداد أن ينتسب ويحتسب لقال **"أنا الشر وأبي الظلم وأمي الإساءة وأخي الغدرو أختي المسكنة وعمي الضر وخالي الذل وابني الفقر وبنتي البطالة وعشيرتي الجهالة ووطني الخراب، أما ديني وشرفي وحياتي فالمال المال المال"**[393].

كما يعد المدح الاجتماعي والاقتصادي الغربي شكل أخر من أشكال تكريس الاستبداد، حيث تمتع بحامية ورعاية من قبل أطراف خارجية، إذ ساهم خطاب الشركاء الماليين وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إضافة إلى الاتحاد الأوروبي لسنوات عديدة في تعميم صورة"المعجزة الاقتصادية "التي وضعتها السلطة التونسية.

لكن كل ذلك كان مجرد وهم ظلت السلطة البوليسية تروج له في المحافل الدولية وفي وسائل الإعلام، في حين كانت تمارس كل أشكال العنف على المجتمع التونسي وبالخصوص الأطراف المعارضة فيه، إلى أن جاء الفعل الثوري الذي أزاح أشكال الظلم والقهر، وبذلك دخلت الدولة التونسية في مرحلة جديدة لم تعهدها من قبل حيث انقلبت فيها الموازين، وتغيرت المعادلة تغييرا ثوريا مما تسبب في إلغاء أحد طرفي المعادلة والممثل في السلطة السياسية وحلت محلها المعارضة، وهو ما تناولناه في الفصل الأخير الذي كان تحت عنوان الثورة والتحول الديمقراطي في تونس الفرص والتحديات، حيث تعتبر الثورة التونسية ثورة تلقائية لم تكن ورائها قيادة ولم تفرز أي قيادة، ولم تأت في أي شكل من أشكال التحول الديمقراطي المعهودة التي نظّر لها الباحثين، وإنما جاءت خارج السياق التنظيري، بتأسيسها لنمط جديد للتغيير إنه التحول الديمقراطي بفعل "الضغط الجماهيري "، كما لم تكن ورائها قيادة وإنما فرضتها ظروف القهر والتهميش التي عانى منها الشعب التونسي طوال الحقب السابقة.

هذا الشعب الذي أثبت للرئيس بن علي قبل العالم بأسره أنه يحمل وعي سياسي واجتماعي كبير كامن أو مضمر ترجمه في تحركه الرافض لسلطة بن علي وأتباعه، وحركته عوامل نفسية

وهي ما أطلق عليه بسيكولوجية الثورة، أي الإحباط الذي عاشه الشعب التونسي، وهو ما يظهر في حالة البوعزيزي الذي انتقم لأمة بأكملها، وتوسعت دائرة الاحتجاجات وزادت وتيرة الغضب الجمعي الثائر الذي منحته التغطية الإعلامية والصور المنشورة في شبكة التواصل الاجتماعي ثقة كبيرة خاصة لدى سكان المدن المنتفضة، فاستطاعت الصورة والكلمة أن تفك الحصار، وأن تحرق نظام بن علي وتكشف أساليبه، فشرارة البوعزيزي لم تجد نفسها في فراغ كامل، وإنما احتضنها نشطاء مدنيون لهم من الخبرة النضالية الميدانية، وكثير من الجرأة والتضامن فيما بينهم، والتواصل مع مختلف جهات الجمهورية إلى أن تم إسقاط النظام.

وبسقوط النظام تغيرت المعادلة، حيث تفككت السلطة وحلت محلها المعارضة السياسية، المتمثلة في حركة النهضة، هذه الأخيرة جاءت في ظرف صعب حيث الدولة التونسية تمر بأزمة متعددة الأبعاد، فكان من أولوياتها العمل على هيكلة التحول الديمقراطي، بداية بالجوانب الدستورية والسياسية وإشراك الفواعل الاجتماعية لتأمين مسار التحول الديمقراطي، وتأطيره من أجل إعادة تشكيل السلطة وتحقيق رهانات المرحلة الانتقالية. فرغم الطبيعة الثورية للتغيير الذي أطاح برأس النظام، فقد استطاع جهاز الدولة أن يحتفظ بالمبادرة في ترتيب وضع السلطة الجديدة ضمن الأطر الدستورية، كما تأسست الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في إدارة المرحلة الانتقالية، التي تشكلت على أنقاض "المجلس الوطني لحماية الثورة" لأجل التحضير لانتخابات، بالإضافة إلى مراجعة بعض المسائل المهمة التي تتعلق بالمجال الدستوري وتسيير الحياة السياسية كحماية حريات الموطنين، والقوانين الخاصة بالأحزاب والجمعيات. .وغيرها لأجل تأسيس دولة القانون، وكانت البداية بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي في27 أكتوبر2011 لأجل الاضطلاع بالمهمة في بدايتها.

وقد أفصحت تلك الانتخابات عن تغيرات جوهرية في المشهد السياسي، من خلال إعادة رسم خريطة القوى والتوازنات السياسية، إذ مثل فوز حركة النهضة بداية لمرحلة جديدة في الحياة السياسية التونسية، وكان من دلالات تلك الانتخابات أن أسست لشرعية جديدة لممارسة الحكم تمثلت في شرعية المؤسسات، حيث انتهت المرحلة الانتقالية الأولى القائمة على أساس التوافق والاتجاه صوب بناء الجمهورية الثانية بقيادة حركة النهضة، وكانت أولى خطواتها التقارب الإسلامي العلماني وتشكيل حكومة الترويكا.

ولقد شكل التقارب العلماني الإسلامي نقطة انطلاق لتأسيس مرحلة جديدة في قيادة الدولة التونسية من خلال ترويض فكريهما نحو بناء حكومة ائتلاف وطني، من جهة أخرى تحاول مسايرة تطلعات المجتمع التونسي عامة الذي رغم ميله ومناصرته لحركة النهضة كونها تدافع على مقوماته الإسلامية التي سلبت منه في العهدين السابقين، ومع ذلك يبدي تمسكه بالإرث العلماني للنظام السابق، باعتبارها تمثل مكتسبات للشعب التونسي كمجلة الأحوال الشخصية. وأمام هذه الوضعية وجدت حركة النهضة أمام خيارين، الحفاظ على المبادئ أم انتهاج أسلوب البراغماتية في التعامل مع الوضع الجديد؟. خصوصا في ظل تزايد حدة المعارضة السياسية، التي اتحدت مع الاتحاد العام التونسي للشغل، هذا الأخير استطاع أن يسقط حكومة النهضة بفعل الضغط الجماهيري.

وقد يكون من المهم في هذا السياق الإشارة إلى عدة أمور تتعلق ببناء المؤشرات التي تخبرنا عن فعالية حركة النهضة، فهي متقدمة في أدبياتها على الإخوان ولها نخب ومثقفون وليس عيبا أن تتكيف وفق المنظومة الجديدة وهي مستعدة لمزيد من التنازلات من أجل حفظ الذات وفق منظومة إستراتيجية تسيير وفقها حركة النهضة.

حيث تمكن الخطاب الإيديولوجي لحركة النهضة من امتصاص ثنائية مشروع ديني/حداثي، الذي اشتغل عليه خطاب خصوم النهضة العلمانيين واليساريين، بطريقة فندت معه الدعاية التي مفادها أن النهضة "تهدد المكاسب الحداثية"، وأنها ستنقلب على "الأنموذج المجتمعي التونسي" المتسم بالانفتاح والوسطية وحقوق المرأة وحرية الاعتقاد،...إلخ، ففي إطار التنظيرات الإسلامية الخاصة بحركة النهضة يأتي خطابها الأيديولوجي لفكرة "الخصوصية التونسية" التي يقول بها خصومها بما فيهم الماركسيين، وذلك لما اعتبرت أن الثورة التونسية ليست ثورة بورجوازية، بل هي ثورة الشعب وبالذات ثورة مسحوقيه من الفئات والطبقات المحرومة[394].

غير أن أهم عائق واجه حركة النهضة مستقبلا هو مسألة إعادة ثقة الشعب التونسي فيها في الاستحقاقات القادمة، وقد اعتبر البعض أن النهضة لم تتوقع في يوم من الأيام لأن تصل إلى السلطة لذلك لم تكن متهيئة، فسيرورة الأحداث هي التي قادت حركة النهضة إلى السلطة، بالإضافة إلى فشل رهان حركة النهضة حيث اعتقدت أن بإمكانها ترويض التيار السلفي.

وفي نظر بعض المحللين أن أزمة حركة النهضة هي التي أعطت اندفاع قوي لحركة نداء تونس، وهي ردة فعل سيكولوجية للمجتمع التونسي في ظل عجز حركة النهضة، دون أن يعني ذلك

أن نداء تونس يحمل مشروعا سياسيا، والطبقة المتوسطة هي المهيمنة في تونس حيث تمثل نسبة 48 بالمائة وتمتلك كل مقومات الحداثة وهو ما يحسم الانتخابات ويؤهل حركة نداء تونس بأن تكون الفائز الأكبر في الانتخابات القادمة ثم تليها حركة النهضة ثم الجبهة الشعبية[395].

وحسب المحلل السياسي والخبير في الحركات الإسلامية ״نور الدين النيفر ״أنه من أسباب فشل حركة النهضة هو دخولها في صراع مع المكتسبات البورقيبية، كما بدأت الطبقة الوسطى والمنظمات تسحب ثقتها عنها، وهو ما فرض عليها إما أن تغيير طريقتها وقناعتها أو تنكسر، خصوصا أن الدولة أفلتت عنها فالأمن أصبح له نقابات، والجيش حافظ على حياده.

غير أنه إذا كانت الحركات الإسلامية وحركة النهضة واحدة منها قد تأسست من أجل إقامة الإسلام وتحكيم الشريعة، فهذا الهدف لا ينبغي الخجل منه، أو الرضى بتحوله إلى نقطة ضعف ومصدر انتقاد[396].

يبقى أن نشير في الأخير إلى أن ما يعرقل مسار التحول الديمقراطي أو على الأرجح بناء "دولة الثورة" يتمثل في غياب لشخصية وطنية ذات حضور كاريزمي وخطاب سياسي مؤثر مع رؤية واضحة لمسار التحول الديمقراطي للتقليل مما يميز الفترات الانتقالية من تذبذب وضبابية وارتجالية في اتخاذ القرارات، وهو ما أثر سلبا على هيبة الدولة وثورية المرحلة الانتقالية، خاصة وأن الشعوب العربية متعودة على صورة ״القائد״الذي يسير الدولة كملك وليس كمفكر أو قيادي ديمقراطي.

وبالتالي فمن الخطورة البالغة في الوطن العربي عموما انجاز ثورة دون وجود هذه الشخصية، ووضع الشعب في تجربة التشارك في الحكم دون تمكينهم على الأقل من ثقافة وعقلية التعايش الديمقراطي[397].

من جهة أخرى أثبتت الثورة العجز الفكري للمعارضة سواء التي وصلت للسلطة أو من اختارت الاستمرار في المعارضة، من خلال غياب مشروع سياسي وتنموي لبناء الدولة، وتأسيس لعلاقات مع الخارج.

كما أن مهمة التحول الديمقراطي لا يجب أن يوكل جزء كبير منها للسلطة الحاكمة لكن المهمة يجب أن توزع أو يشارك فيها الكل بما فيه المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، وفق علاقة

جدلية سليمة تحفظ حق المعارضة السياسية وتحمي السلطة من فوضوية هذه الأخيرة في ظل نظام ديمقراطي حقيقي نابع من الدستور التونسي وفي ذات الوقت خاضع له، وليس مرتبطا بأشخاص أو شعارات براغماتية ظرفية.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1- أبو رمان، محمد، أبو هنية، حسن، الحل الإسلامي: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن في الأردن، الأردن: مؤسسة فريد ريش إيبرت ومركز الدراسات الاستراتيجية، 2012.

2- ابن خلدون، عبد الرحمان، المقدمة،بيروت: دار الفكر، 2004.

3- إبراهيم، سعد الدين وآخرون، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر1988.

4- إبراهمي، عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1996.

5- ابراهيم، عبد الله، ابراهيم حسين، الإلتزامات السياسية للحاكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري، مصر: دار النهضة العربية، 2009.

6-إبراهيم، حسنين توفبق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، سلسلة أطروحات دكتورة (17)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

7-إبراهيم، سعد الدين، (مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية)، ورقة قدمت في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

8- إبراهيم خضر، لطيفة، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، مصر: عالم الكتاب، 2006.

8-أوزال، حسن، منطق الفكر والرغبة، المغرب: افريقيا الشرق، 2013.

9- أنور،ربيع، فتح الباب، متولي، النظم السياسية ، ط1، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

10- الاتحاد العام التونسي للشغل، التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد: بين الواقع المكبل والإمكانيات الواعدة، تونس: الاتحاد، 2010.

11- الاتحاد العام التونسي للشغل، التشغيل والتنمية بولاية قفصة: الواقع والآفاق، تونس: الاتحاد، 2010.

12- البستاني، بطرس، محيط المحيط، بيروت: مكتبة لبنان د.س.

13- الجابري، محمد عابد، وأخرون، وحدة المغرب العربي، بيروت:: مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

14- أوليفييه، روا، الجهل المقدس زمن دين بلا ثقافة، (تر:صالح الأشمر)، ط 1، بيروت: دار الساقي، 2012 .

15- الأفندي، أحمد حامد، النظم الحكومية المقارنة، الكويت: وكالة المطبوعات، 1972.

16- الجوهري، يسرى، جغرافيا المغرب العربي، مصر:مؤسسة الشهاب، 2002

17- الهرماسي، محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1999

18 -----------------، (الإسلام الاحتجاجي في تونس)في الحركات الإسلامية في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987

19- الهرماسي، صالح، تونس... الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد 1956-1986، بيروت: دار الفارابي، 1990.

20- الهرماسي، عبد اللطيف، الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس نموذجا، تونس: دار سراس للنشر، 1993.

21– -------------، الحركة الإسلامية في تونس (استجواب لصلاح الجروشي)، ط1، تونس: دار بيرم للنشر، 1985.

22- الوناس، منصف، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية للنشر، 2011.

23-الزيات، السيد عبد الحليم، التنمية السياسية، الأبعاد المعرفية والمنهجية، الجزء1، مصر:دارا لمعرفة الجامعية، 2002.

24- الحلو، ماجد راغب، الدولة في ميزان الشريعة، مصر:دار الجامعة الجديدة،2008.

25- الطعامنة، محمد محمود، وسمير محمد، عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

26- الحبيب، سهيل، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

27- الكواكبي، عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصاريع الاستعباد، مصر: كلمات عربية لنشر والتوزيع د.س.

28- الكتي، ابتسام، وأخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

29- الكثيري، مصطفى، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، الأردن: المكتبة العربية للعلوم الإدارية، 1986.

30- المازقي، صالح، دعوة إلدعوة إلى فهم ثرة الكرامة، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2010.

31- المديني، توفيق، المعارضة التونسية، نشأتها وتطورها،سوريا:اتحاد الكتاب العرب، 2001.

32-----------، سقوط الدولة البوليسية في تونس، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011 .

33-----------، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، الطوباوية الأصولية في السلطة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

34-المومني، أحمد محمد، نظام الحكم في الإسلام، السياسة الشرعية- ط1، عمان، دار مجد لاوي، د.س.

35- المودودي،الأعلى، تدوين الدستور الإسلاميي، الجزائر: سوكة الشهاب، د.س، 1977.

36- المودودي، أبو الأعلى، الحكومة الإسلامية لبنان: دار الفكر، 1977.

37- النقشدي،بارعة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، وبعض الدول العربية، الأردن: دار الفارس، 2001.

38- السيد، محمود، تاريخ دول المغرب العربي، مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية،2000 .

39– العياري، شاذلي، ‘‘تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة "في عباس، النهري وآخرون، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1990.

40- الفاسي، علال، الحركات الإسلامية في المغرب العربي،المغرب:دار الطباعة المغربية،د،س.

41 - الفيلالي، مصطفى، المغرب العربي نداء المستقبل،ط3،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005 .

42-----------------وآخرون، تطور الوعي القومي بالمغرب العربي،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1999،1988.

43- الصاوي، علي، النخبة السياسية في العالم العربي أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة 11-12 نوفمبر 1995، ط1،مصر: د.ر،1996.

44- القرضاوي،يوسف، التطرف العلماني في مواجهة الإسلام، نموذج تركيا وتونس، مصر: دار الشروق، 2001.

45- الشباني، رضوان أحمد شمسان، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مصر: مكتبة مدبولي، 2006 .

46- الشريف، ابراهيم، تونس في الغابر والزمان الحاضر، مصر:مطبعة العليا، 1953.

47- -----------،تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال(تر:محمد، الشاوش ومحمد، عجينة) تونس: دار سراس،1980.

48- التلاتلي، صلاح الدين، تونس الجديدة مشاكل ونظريات،(تر: محمد السويسي)، تونس: دار بوسلامة، 1959.

47- الذوادي، محمود، الوجه الأخر للمجتمع التونسي الحديث، تونس: منشورات تبر الزمان، 2006 .

48- لغنوشي، راشد، والترابي، حسن، الحركة لإسلامية والتحديث، (د.م، د.ن)، 1981.

49– الغنوشي، راشد، دعوة إلى الرشد، د. م، د.ن، 1982، 172-173

50----------- الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

51- بورقيبة، رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل بالمغرب، ط3، لبنان ك دار الطليعة للطباعة والنشر، فيفري 1991

52- بنسالم، ليليا، (التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقييم) في، بنسالم، ليليا، وأخرون، الأنتربولوجياوالتاريخ، حالة المغرب العربي (تر:عبد الأحد، السبتي وعبد اللطيف، الفلق)، المغرب: دار توبقال لنشر، 2007

53– بوطالب، محمد نجيب،، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012

54– بوطالب، محمد نجيب،، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحة دكتورة 14، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009،

55- بركات، حليم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: معهد دراسات الوحدة العربية،2000

56- بسيوني، عبد الغني، النظم السياسية والقانون الدستوري، مصر: منشأة المعارف، 1997

57- بالمختار منيرة، أحمد، حرية الإعلام في الوطن العربي، المغرب: الشركة

58-بدر، خضر، هندسة الطاغية: دراسة في تاريخ الطغيان، دمشق:دار نينوى،2009

59- برهومي، صلاح الدين، في خضم الثورة التونسية، الشمال الغربي نموذجا، تونس: دار سحر للمعرفة، فيفري2012

60- بن ناصر السعدي، عبد الرحمن، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،الجزائر: دار الرشد،2009،

61- جلاب، الهادي، المجتمع التونسي بين التأصيل والتحديث(1881-1956)، تونس: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998

62- جابر الجزائري،أبوبكر، منهاج المسلم، لبنان: دار الفكر، 2002

63- دونريودوقابر، جاك، الدولة (تر: سموحي، فوق العادة)، لبنان:منشورا عويدات،1970

65- دلالة، الحبيب، الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس، تونس: دار سراس للنشر، 1993

66- هانس، بيترو هارالد، شومان، فخ العولمة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، (تر:عدنان،عباس علي)،الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998

65- هشام، جابر، النكتة السياسية عند العرب، الشركة العالمية للكتاب، د.س

67- والي، خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2003

68- ولد داد، أحمد، الجيش والسياسة والسلطة وفي الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002

69- حسين، عثمان،النظم السياسية والقانون الدستوري. مصر: الدار الجامعية، 1989

70- طوبال، ابراهيم، البديل الثوري في تونس، ط1، لبنان: دار الكلمة للنشر، 1979

71- لبيض، سالم، الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة، بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، جانفي2009

72- مانع، جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية،الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع،د.س.

73- مارك، نرفان، حوار مع أحمد بن صالح: تونس التنمية والمجتمع والسياسة، ط1، بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980

74 - مبروك، مهدي، هل نحن أمة ؟أزمة الانتماء لدى النخبة التونسية، تونس: دار البراق، 1989

75- مجدي،كامل، ثورة الياسمين: بن علي..ليلى..بوعزيزي، 3 شخصيات تبحث عن مؤلف، مصر: دار الكاتب العربي، 2011

76- مجدي، كامل، من يصنع الطغاة؟، ط 4، مصر: دار الكتاب العربي، 2013

77- محمد علي، فرح، صناعة الواقع، الإعلام وضبط المجتمع، دراسات فكرية 03، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدارسات، 2014

78– محجوب، عزام، ‘‘مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي والاتحاد الأوروبي ‘‘في محمد محمود، الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ماي 1997

79- مالكي، أحمد، الدولة في المغرب العربي الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، المغرب: مطبوعات المعرفة، 2001

80- مطشر صادق، ندى، التخلف والتنمية السياسية دراسة نظرية، ط1، ليبيا: منشورات جامعة قارنيوس، 1998،

81- ماكيافلي،نيكولا، (تر: محمد، بن البار)الأمير،الجزائر: شركة دار الأمة، 1998

82- مجموعة من المؤلفين، ثورات قلقة: مقاربات سوسيو-استراتجية للحراك العربي، ط 1، بيروت:مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012

83- مجموعة مؤلفين،ثورة تونس:الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، 2012

84- مطيراوي، صالح، التحديث الاجتماعي والسياسي في تونس المستقلة، ط1، تونس: منشورات كارم الشريف، 2013

85- مركز نماء للبحوث والدراسات، حوارات ما بعد الثورة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012

86- موسى، محمد يوسف، نظام الحكم في الإسلام ط1، مصر: دار الفكر العربي، 1963

87-منظمة العفو الدولية، تونس التعذيب والاعتقال غير القانوني والمحاكمات الجائرة، ماي 2008، بتاريخ 24 ديسمبر 2013

88- منظمة مراسلون بلا حدود، تونس الكتاب الأسود، (تر: خليل، الفنداوي، وأخرون)، تونس: دار محمد علي للنشر والتوزيع، 2011

89- متولي،عبد الحميد، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، الجزء الأول، 1996

90- مهنا، محمد نصر، علوم سياسية دراسة في الأصول والنظريات:مصر المكتبة القانونية، 2005

91- نويسر، خالد ‘‘العجز الغذائي في تونس ‘‘في حافظ، سيتهم، العجز الغذائي في تونس من المسؤول ؟، تونس: دار سيراس للنشر، 1990

92-نيفين، عبد الخالق مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مصر: مكتبة الملك فيصل، 1985

93- نيكولا، بووجان، بير توكوا، صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي، (تر: زياد، منى)، لبنان: قدمس للنشر والتوزيع، 2005

94- سليمان، نبيل، أيديولوجية السلطة، سوريا: دار الحوار، 2009

95- سيتهم، حفيظ ، "التحضر في الجمهورية التونسية "في محمد، صبحين عبد الحكيم، التحضر في الوطن العربي، الجزء الثاني، مصر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1980

96- عبد المولى،عز الدين، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، 14-20-2013

97- عبد الرحيم، حافظ، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية –سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، سلسلة أطروحات الدكتورة <59>، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2006.

98- عبد الله، ثناء فؤاد،، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، د،س .

99- عبد الله، ثناء فؤاد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

100- عبد الحميد، متولي، مبادئ نظام الحكم في الإسلام،1974 .

101- علاني، اعلية، الحركات الإسلامية في الوطن العربي دراسة مقارنة بالحالة التونسية، مصر:دار مصر المحروسة، 2008.

102- عزت الخياط، عبد العزيز، النظام السياسي في الإسلام، النظرية السياسية في الحكم، ط1،دار. ...، 1999.

103- علي محمد، محمد وعلي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، مصر:دار المعرفة الجامعية،2004 .

104- عشوي، مصطفى، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي: الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992.

105- حسين، عثمان،النظم السياسية والقانون الدستوري. مصر: الدار الجامعية، 1989.

105- فانون، فرانس، معذبو الأرض، الجزائر: موفم للنشر، 2006.

106- فيلالي، عبد السلام، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، الجزائر: دار الوسام العربي، 2013 .

107- صاحب، الربيعي، الصراع والمواجهة بين المثقف والسلطة، ط1، سوريا: صفحات للدراسات والنشر، 2010 .

108- صبحي عبده، سعيد، الحكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي، مصر: جامعة القاهرة، 1985 .

109- صرصار،شفيقر، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، تونس: المدرسة الوطنية للإدارة، 2007 .

110- قرامي، أمال وأخرون، ولهن الكلمة، تونس: سحر للمعرفة، 2012.

111- رودجز،أوين، الحكام العرب مراحل الصعود والسقوط، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013

112- رضا، أحمد، معجم متن اللغة، ج4، لبنان: دار مكتبة الحياة، د.س.

113- شراب، ناجي، "المؤسساتية السياسية الفلسطينية واستراتيجية التحول الديمقراطي" في، المصري، رفيق، الدين والسياسة والديمقراطية، مصر: مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية، 2007 .

114- شقرون،نزار، رواية الثورة التونسية، تونس: دار محمد علي للنشر والتوزيع، 2011 .

115- غوستاف لوبون،(تر: هاشم، صالح)، سيكولوجية الجماهير، ط4، بيروت: دار الساقي، 2013.

116-غليون، برهان، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2009.

117- غرايبة، رحيل محمد، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، الأردن: دار المنار للنشر والتوزيع، 2000 .

2-المقالات:

1- إسماعيل، شعبان، “تحليل اتفاقية تونس والمغرب وآفاق الشراكة الأورو جزائرية"، مجلة العلوم التجارية، العدد 01، 2002، ص 9-10.

2- النجار، خالد (حوار مع المحامي عبد الرحمن هيلة، زعيم التمرد في قفصة أعتقل وهو نائم ورشاشه مصوبا إلى رأسه استعدادا للانتحار)، الوطن العربي، العدد 95 -621، 6جانفي 1989 ص27 .

3- الخوني، الصادق، (من ملامح شخصية المغرب العربي:العصور الوسطى) سلسلة الدراسات الاجتماعية،العدد09،سنة 1983،ص147.

4- التركي، عروسية، (الحركة اليوسفية في الجنوب التونسي، 1955-1956)، روافد، العدد 3، جانفي 1997، ص 42.

5- بوقعدة، توفيق "دور المجتمع المدني التونسي في التحول الديمقراطي"، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الملتقى الوطني الثالث حول المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012، ص147 .

6- بوحنية، قوي، "كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي "،الأهرام الرقمي، 20 جانفي 2012.

7- بوقنطار، الحسان، "أزمة الفكر السياسي العربي" مجلة الوحدة، العدد 48، سبتمبر1988، ص52-62 .

8- بنيس، محمد، "الثورات العربية والقيم الجديدة: ثورة الكلمات"، مجلة الدراسات الفلسطنية، العدد 88، خريف 2011، ص 56.

9- دياب، محمد صادق، "من يصنع الطغاة"؟ جريدة الشرق الأوسط، العدد 11772،20 فيفري2011، ص12.

10- هويدي، فهمي، "التعددية والمعارضة في الإسلام" مجلة العربي، العدد 15، يوليو 2001.

11- هكو، أمينة، "الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي" مجلة المستقبل العربي، العدد 353، جويلية 2008، ص 73.

12- منجي، واردة، (جذور اليوسفية)، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 71-72، ماي 1993. ص 502.

13- مسعود، طيبي"الروحي والزمني في الدولة التراثية عند محمد أركون 1928-2010"،مجلة التربية والابستمولوجية، العدد 04- 2013، ص67-68.

14- لفو، فليب، "دور المعارضة ونظامها الأساسي" الفكر البرلماني، العدد 13، جوان 2006 ص184.

15- لوفير،جاك، "حقوق وواجبات المعارضة في الديمقراطيات المعاصرة" الفكر البرلماني، العدد 13، جوان 2006، ص 206-208.

16- مصطفى، مهند، "مقاربات نظرية للثورات العربية: الحالة المصرية والتونسية"، الكرمل الجديد، العدد01، صيف 2011، ص98

17- مهني، مراد، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث، الأبوية البورقيبية مثلا"، دفاتر السياسية والقانون، العدد 05، جوان2001 20، ص 12-13.

18- واد، عبدو اللاي، «دور المعارضة والتزااتماتها»الفكر البرلماني، العدد 13، جوان 2006، ص 187-188.

19-عوايدي، عمار،«مكانة آليات الأسئلة الشفوية والكتابية في عملية الرقابة البرلمانية » الفكر البرلماني، العدد 13، جوان 2006، ص 108-145.

20- فهمي،أحمد، "الاسلاميون والطريق إلى السلطة "مجلة البيان، د.س، ص 457-458.

21- فرانشيسكو، كافاتورتا وفابيو، ميروني، "الاعتدال عبر الاستثناء؟ رحلة حركة النهضة من حزب أصولي إلى حزب محافظ"، ديموكراتايزيششن، 20 ط 5، جويلية 2013، ص 857-875.

22- لوفر، فليب، "دور المعارضة ونظامها الأساسي" الفكر البرلماني، العدد 13، جوان 2006، ص184- 185.

23- شحوري، رؤوف، (حوار مع الغنوشي)، الوطن العربي، العدد112-638، 5 أفريل 1989،ص 29 .

24- خواجكية، محمد هشام، "توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، السنة4، العدد 30، أوت 1981، ص 40؟

2- الوثائق الحكومية:

1- الدستور التونسي 1959.

2- التعديل الدستوري جوان 2002 .

3- الدستور التونسي 2014.

4– الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، "تونس1987-2007"، تونس،أكتوبر.

3- خطب رؤساء تونس:

1- خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة يوم 26 أفريل 1966 .

2- خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة يوم 18 أفريل 1963.

3- خطب الرئيس زين العابدين بن علي.

4- المواد غير منشورة:

1- بياضي، محي الدين، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2011-2012.

2- بلا، العربي، "السلطة والمعارضة ودولة القانون في دول المغرب العربي" أطروحة لنيل الدكتورة في الحقوق، شعبة القانون العام، المملكة المغربية: جامعة القاضي عياض، 2002 .

3- دجال، صالح، "حماية الحريات ودولة القانون "أطروحة لنيل شهادة دكتورة في القانون العام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2009-2010.

4- طاشمة، بومدين، "إستراتجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير الديمقراطية في الجزائر"أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007 .

5- لعساكر، يوسف عمر،"الجدل في القرآن خصائصه ودلالاته"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: تخصص دراسات لغوية نظرية، 2004-2005 .

6- عباش، عائشة، (إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال: تونس)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، 2008-2009.

5- حصص إعلامية تلفزيونية:

1- قناة الجزيرة "برنامج بلا حدود"19 -02-2014.

2- برنامج حديث الوطن "النهضة والتداول على السلطة ومستقبل مشروع الحركة الاسلامية في تونس" قناة الجزيرة، 29-01-2014.

3- حمودة، رابح، "حوار مع توفيق المديني" حصة بين أسبوعين، قناة الزيتونة، 06-05-2014.

6- المواقع الإليكترونية:

1 - الدريسي،سهام، "إعادة قراءة للمسار الانتقالي التونسي”02 جانفي 2014 .

http://www.watanserb.com/.../

2- الجروشي، صلاح، "المفاجآت الستة التي أسفرت عنها الانتخابات التونسية"27 أكتوبر 2011.

http://swissinfo.ch/ara/detail/content.html?

3-التركماني، عبد الله،"دور المجلس التأسيسي التونسي في عملية التنمية السياسية"

http://www.m.ahewar.org/s.asp? 2012-03-26

4- السليمي، منصف، "الغنوشي: النظام القديم لم يمت في تونس ومصر بحاجة إلى توافق وطني "حوار مع رشد الغنوشي، دويتشه فيله 2012 .

ar.qantara.de/content/hwr-m-ryy-twns ;//http

5-الجبالي، حمادي، "لن أترشح إلا مستقلا ولهذا غادرت الأمانة العامة للنهضة".

http://www.assabahnews.tn/article/83394

6--بيان حركة النهضة حول استقالة حكومة السيد علي العريض، تونس 11جانفي 2014 .

http://www.ennahdaha.nt/

7-بن نصر، محمد، "الثورة التونسية بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية" الشرق الأوسط، 05-04-2011 .

http:// www.aawsat.com/leader.

8-جريدة الخبر الجزائرية "تونس: خلافات حول طبيعة النظام"، الخميس 20-12-2012.

www.elkhabar. com

9- دستور تونس 2014 .

http://ar.m.wikipedia.org/wiki

10- ويكبيديا، الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثور والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في 07-02-2014.

http://ar.m.wipedia.org/wiki/

11- أبو زكرياء، يحي، الحركة الاسلامية في تونس: من الثعالبي إلى الغنوشي،ص9 في:

www. nashiri.net

12-مهني، مراد"الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيو-تاريخية في التجربة التونسية"- ملتقى تطوير البرلماني2012 .

Manifest. univ-ouargla.dz

13-موسوعة إخوان ويكي، "في التقارب العلماني الإسلامي: الغنوشي والمرزوقي نموذجا "17 مارس 2014 .

wiki@ikhwanwiki. com

14- ميرش، سارة، "الرئيس التونسي: لا نملك عصا سحرية لمواجهة الديكتاتورية" حوارمع الرئيس منصف المرزوقي، (تر: عماد غانم)

http://ar.qantara.de/content/hwr-m-ryy-twns2013

15- سفيان، بوزيد،"الدستور التونسي انتصار للقوى الديمقراطية الحداثية في البلاد. ..ومسار أخر في نعش حركة النهضة والمشروع الإخواني بتونس".

http://www.touneselkadra.com/index.php?28-01-2014

16- صالح، عامر، "أفكار ودراسات، محاولة سيكولوجية...الغضب الجمعي الثائر والأخر الجائر" في:

http://www.globalarabentwork.com/studies/4694-2011-06-21-09445

17- خلفان، كريم، "التدخل من أجل إقرار الديمقراطية من مظاهر العولة السياسية "الملتقى الوطني الأول حول العولمة وحقوق الإنسان، جامعة مولود معري تيزي وزو، أيام 6-8 ماي 2008.

indx.php?http//: www.univ-medea.dz/.../

18 -خليفة، خير الشوشان، "الاقتصاد الريعي هو سبب المركزية والبيروقراطية" في:

http://libya-al-mostakbak.org.04-01-2013

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

1- Les livres Ben Salem .Lilla; Développement et problèmes de cadres .Le Cas de la Tunisie. Un exemple les cadres supérieurs de l’économie

tunisien . Les Cahier du CERES.no3. juin1976

2- Burgat(F);Islamism au Maghreb;paris: edition Karthala:1988.

3- Duverger.Maurice. Institutions politiques et droit constitutionnel 1965.

Défis 4- HADDAR. Mohamed .HADDAR .(La transition en Tunisie: défis de la transition . Tunisie: et Perspective) au Mohamed HADDAR. Les Université Tunisie El Manar .Avril2013

5- Haurions.A. Gicquel.J et P. Gelard. Droit constitution nel et institution politique. 1975.

6- Jandoubi.Kamale.(un régime a contre courant de l'evolition du pays) au Olfa.Lamloum et Bernard.Revenel.La Tunisie de Ben Ali: la société contre le régime. Alger: edition de matidja.2002.

7- Lacoste. Camille et Dujardin ;Literature Berbers: des trèsore decoverte.1989d'oralite Maghreb. Paris: edition la

Bichara .LePrintemps arabe a l'épreuve de la transition:la8- Khader . Tunisie confrontée à d'autres experiences historiques)communication présentée au 39 congrés de la pensée Contemporain organize par la foundation Temmim et Konarad Adenaur stiftung en Tunisie.2012

9- Khadar. Bichar .Le Printemps arabe:un premier ;Paris:syllepse2012

10- Nicolas Beau et Catherine Graciet .La Régente de carthage.Paris: édition La Découverte ;2009.

11- Soussi . Mouez. (Le chômage d'équilibre en Tunisiemodélisation
défis de la transition . Tunisie: et évaluation). au Mohamed HADDAR. Les
Université Tunisie El Manar .Avril.2013

12-Teitler.M .et autre.élite pouvoir et légitimité au
Maghreb.paris:C.N.R.S.1973.

13- Zeghal.Malika. Réligion et politique au Maghreb:les exemple
français des relationsTunisien et Marocain.paris:institutu
internationals.2005.

14- Wimots .Andre.De Bourguiba à Ben Ali L'étonnant parcours
laTunisie (1960-2000).paris:l'harmattan.2003économique de

Les articles:

Democratisation de L'enseignement en Tunisie.1-Ben Salem.Lilla.
Essai d'analyse du milieu deorigine des étudiants tunisiens Revue
tunisienne de sciences socials. vol no;16mars 1969

2- Ben Salem.Lilla Le Phénomène de mobilité sociale et ses
incidences sur le milieu familial ; Revue tunisienne de sciences sociales ; 11
octobre 1967.

3- Ghozal.Faiza.(interview: Yadh Ben Achour)jeune Afrique .N2611
.23-29janvier 2011 ;p 26.

4- Ghorbal .Samy.(Hamaddi Jebali un repli très tactique)
JeuneAfrique .30mars au 5 avril 2014n .p12.

5- Jenayah;Ridha;(les election presidential et legislatives tunisiennes à
travers le scrutin du 03/11/194);Intégration;N10; 1978;p 67.

islamistes ont-ils encore leur place en6- Jol Press France) Les
Tunisie? 8/10/2013 http://www.jolpress.com

Khedidja; Le soulèvement tunisien. une révolte7- Mokeddem .
inattendue? In Africa Review of Books/Revue Africaine des Livres .Volume
8 N°1- Mars 2012 .P 11-12.

8- Zyad.Hamid . (union européenne /Maghreb: un second soufle) .le
nouvel Afrique Asie. N130-131Juillet –Aoute 2000.p7.

Notes

[1←]

سورة العنكبوت، الآية 46

[2←]

يوسف عمر، لعساكر، "الجدل في القرآن خصائصه ودلالاته"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: تخصص دراسات لغوية نظرية، 2004-2005، ص 41

[3←]

العربي بلا، "السلطة والمعارضة ودولة القانون في دول المغرب العربي" أطروحة لنيل الدكتورة في الحقوق، شعبة القانون العام، المملكة المغربية: جامعة القاضي عياض، 2002

[4←]

بياضي محي الدين، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2011-2012.

[5←]

مركز نماء للبحوث والدراسات، في حوارات ما بعد الثورة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

- سارة ميرش، "الرئيس التونسي: لا نملك عصا سحرية لمواجهة الديكتاتورية"حوارمع الرئيس منصف المرزوقي، (تر: عماد غانم) http://ar.qantara.de/content/hwr-m-ryy-twns2013

-منصف، السليمي"الغنوشي: النظام القديم لم يمت في تونس ومصر بحاجة إلى توافق وطني "حوار مع رشد الغنوشي، دويتشه فيله 2012 http ;//: //ar.qantara.de/content/hwr-m-ryy-twns

- Olfa,Lamloum et Bernard,Revenel,La Tunisie de Ben Ali: la société contre le régime, Alger: edition de matidja,2002.

[6←]

لطيفة، إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، مصر: عالم الكتاب، 2006، ص167-169

[7←]

أبو مدين، طاشمة، "إستراتجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير الديمقراطية في الجزائر" أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص6.

[8←]

نفس المرجع، ص10.

[9←]
أبو مدين، طاشمة، مرجع سابق، ص6.

[10←]
نداء، مطشر صادق، التخلف والتنمية السياسية دراسة نظرية، ط1، ليبيا: منشورات جامعة قارنيوس، 1998، ص 89.

[11←]
نيكولا، ماكيافلي، (تر: محمد، بن البار)الأمير، الجزائر: شركة دار الأمة، 1998، ص13.

[12←]
سورة الحشر، الآية:7.

[13←]
سورة ال عمران 14.

[14←]
عبد الرحمن، بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الجزائر: دار الرشد، 2009، ص954.

[15←]
ورد استخدام لفظة قرية في القرآن 58 مرة، أما كلمة مدينة 14مرة، وبلد أو بلدة 14مرة، وورد بالجمع مع بلاد 5 مرات (نقلا عن: ماجد راغب، الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص).

[16←]
جاك، دونريودوقابر، الدولة(تر: سموحي، فوق العادة)، لبنان: منشورا عويدات، 1970، ص15.

[17←]
محمد علي، محمد وعلي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص259.

[18←]
ثروت، بدوي، النظم السياسية، مصر: المكتبة الجامعية ص49.

[19←]
نفس المرجع السابق، ص25.

[20←]
صالح، دجال، مرجع سابق، ص35.

[21←]
صالح، المازقي، دعوة إلى فهم ثرة الكرامة، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2010، ص48.

[22←]
نصر، عارف، ، ص25

[23←]
M.Teitler,et autre,élite pouvoir et légitimité au Maghreb,paris:C.N.R.S,1973,P 62-63

[24←]
حافظ، عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، سلسلة أطروحات الدكتورة <59>، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2006، ص94-95.

[25←]
نفس المرجع، 96-97.

[26←]
عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1999، ص39.

[27←]
حافظ، عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية –سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، سلسلة أطروحات الدكتورة <59>، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2006، ص 99-100.

[28←]
علي، الصاوي، النخبة السياسية في العالم العربي أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة 11-12 نوفمبر 1995، ط1، مصر: د.ر، 1996، ص 290-291.

[29←]
صالح، المازقي، دعوة إلى فهم ثرة الكرامة، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2010، ص49-50.

[30←]
إبراهيم، طوبال، البديل الثوري في تونس، ط1، لبنان: دار الكلمة للنشر، 1979، ص34-36

[31←]

رؤوف، شحوري، (حوار مع الغنوشي)، الوطن العربي، العدد112-638، 5 أفريل 1989، ص 29

[32←]
السيد عبد الحليم، الزيات، التنمية السياسية، الأبعاد المعرفية والمنهجية، الجزء1، مصر:دارا لمعرفة الجامعية، 2002، ص71

[33←]
Jenayah;Ridha;(les election presidential et legislatives tunisiennes à travers le scrutin du 03/11/194);Intégration;N10; 1978;p 67.

[34←]
لمزيد من التفاصيل راجع: - الملحق الخاص ببيان السابع نوفمبر1987.

[35←]

Kamale,Jandoubi,(un régime a contre courant de l'evolition du pays) au Olfa,Lamloum et Bernard,Revenel,La Tunisie de Ben Ali: la société contre le régime, Alger: edition de matidja,2002,p 141.

[36←]
لطفي، طروشة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير"في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، 2012، ص 39-41.

[37←]
لطفي، طروشة، مرجع سابق، ص44.

[38←]
لطفي، طروشة، مرجع سابق، ص46-47.

[39←]
ناصر، عارف، ص26.

[40←]
ناصر، عارف، ص26.

[41←]
علي، الصاوي، مرجع سابق، ص 305.

[42←]

صالح، مطيراوي، التحديث الاجتماعي والسياسي في تونس المستقلة، ط1، تونس: منشورات كارم الشريف، 2013، ص119-121.

[43←]
علي، الصاوي، مرجع سابق، ص 307.

[44←]
صالح، المازقي، دعوة إلدعوة إلى فهم ثرة الكرامة، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2010، ص76.

[45←]
عبد الرحمن، ابن خلدون، المقدمة، بيروت: دار الفكر، 2004، ص266.

[46←]
نبيل، سليمان، أيديولوجية السلطة، سوريا: دار الحوار، 2009، ص51.

[47←]
نفس المرجع السابق، ص104-106 نقلا عن:

Democratisation de L'enseignement en Tunisie , Essai d'analyse duLilia; Ben Salem - milieu deorigine des étudiants tunisiens Revue tunisienne de sciences socials, vol no;16mars 1969;P81-135.

[48←]
لمزيد من التفاصيل راجع:

Lilia; Ben Salem Le Phénomènede mobilitésociale et sesincidences sur le milieu - familial ; Revue tunisienne de sciences sociales ; 11 octobre 1967;P40.

Lilia; Ben Salem. Développement et problèmes de cadres ,Le Cas de la Tunisie, Un - exemple les cadres supérieurs de l'économie tunisien , Les Cahier du CERES,no3, juin1976.

[49←]
حافظ، عبد الرحيم، مرجع سابق، ص108.

[50←]
محمد صالح، الهرماسي، مرجع سابق، ص53-54.

[51←]
يوسف، القرضاوي، التطرف العلماني في مواجهة الإسلام، نموذج تركيا وتونس، مصر: دار الشروق، 2001، ص 135.

[52←]
نفس المرجع، ص 144.

[53←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1999، ص 13.

[54←]
مصطفى، الكثيري، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، الأردن: المكتبة العربية للعلوم الإدارية، 1986، ص22.

[55←]
لمزيد من التفاصيل راجع:

- رحمة، بورقيبة، الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل بالمغرب، ط3، لبنان ك دار الطليعة للطباعة والنشر، فيفري 1991، ص23-43.

[56←]
عبد القادر، جغلول، مرجع سابق، ص 130-131

[57←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1999، ص 18

[58←]
الهادي، جلاب، المجتمع التونسي بين التأصيل والتحديث(1881-1956)، تونس: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998، ص3-4.

[59←]
حمة، الهمامي، مرجع سابق، ص 60-69

[60←]
ثناء فؤاد، عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، د، س، ص23.

[61←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي مرجع سابق، ص 13-14.

[62←]

ليليا، بنسالم (التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقييم) في ليليا، بنسالم وأخرون، الأنتربولوجياوالتاريخ، حالة المغرب العربي (تر:عبد الأحد، السبتي وعبد اللطيف، الفلق)، المغرب: دار توبقال لنشر، 207، ص 27 -28.

[63←]
المرجع نفسه، 207، ص 27 -28، ونجيب، بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص106.

[64←]
حيث يشير مفهوم المخزن إلى نطاق الولاء للسلطة السياسية المباشرة حيث تمتد هذه السلطة وتمارس وظائفها الردعية والجبائية بشكل مباشر وفعال، والمخزن هو تعبير فعلي ومجازي عن (بيت المال) الذي كانت السلطة تضع فيه ما تجمع من المال من ضرائب وحبوس واتوات نقدية وعينية من ألائك الخاضعين لها مباشرة سواء كانوا أفراد أو جماعات أو قبائل، وهذا المفهوم هو نسبي فحيث تكون السلطة السياسية المركزية قوية وقادرة يتسع نطاق المخزن، ويحدث العكس في حالة ضعفها بحيث يضيق نطاق بلاد المخزن إلى أن يقتصر أحيانا على العاصمة أو المدينة مقر الجماعة الحاكمة. ومن ثم يظهر المفهوم المضاد لبلاد المخزن وهو بلاد السيبة ويشير إلى المناطق التي يختفي فيها أثر السلطة المركزية تماما، حيث لا تستطيع ممارسة لأي وظيفة، وأقصى ما تطمح إليه في هذه البلاد هو استمرار الولاء الرمزي، وقد تطور هذا المفهوم من معناه المكاني المباشر ليطلق مجازا على أي تمرد ضد السلطة المركزية. وبين منطقتي المخزن والسيبة توجد منطقة وسطى (شبه مخزنية) تمارس فيه السلطة المركزية معظم وظائفها بشكل غير مباشر. (المرجع: سعد الدين، إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1988، ص 112).

[65←]
أحمد حامد، الأفندي، النظم الحكومية المقارنة، الكويت: وكالة المطبوعات، 1972، ص23

[66←]
محمد نجيب، بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحة دكتورة 14، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 125.

[67←]
محمد نجيب، بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص103.

[68←]
محمد نجيب، بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحة دكتورة 14، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 148.

[69←]

حليم، بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: معهد دراسات الوحدة العربية، 2000، ص62).

[70←]
صلاح الدين، التلاتلي، تونس الجديدة مشاكل ونظريات، (تر: محمد السويسي)، تونس: دار بوسلامة، 1959، ص45-46.

[71←]
) تاريخيا تقسم تونس إلى أربعة أطوار: الطور القرطاجي (الفينيقي) مطلعه قبل الميلاد بألف سنة وأخره عام1460ق.م والدور الروماني من 1460ق.وأخره 430م. والطور البيزنطي 534م-642.والطور العربي 647 ثم العربي البربري، فالعثماني، فالحسيني...(لمزيد من التفاصيل راجع: إبراهيم، الشريف، تونس في الغابر والزمان الحاضر، مصر: مطبعة العليا، 1953).

[72←]
إبراهيم، الشريف تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال(تر:محمد، الشاوش ومحمد، عجينة) تونس: دار سراس، 1980، ص39-66-.

[73←]
الصادق، الخوني (من ملامح شخصية المغرب العربي:العصور الوسطى) سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد09، سنة 1983، ص147.، تونس:دار سراس، 1980، ص 39-66.

[74←]
الصادق، الخوني، مرجع سابق، 63.

[75←]

d’oralite Maghreb, Paris: Camille;Lacoste et Dujardin ;Literature Berbers: des trèsore
.decoverte, 1995,p180-181edition la

[76←]
محمد، زنيبر، (دور الثقافة في بناء المغرب الكبير)في مصطفى، الفيلالي وآخرون، تطور الوعي القومي بالمغرب العربي، ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص144-145

[77←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط3، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص19.

[78←]
محمد، أركون، (الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي)، في محمد عابد، الجابري وأخرون، وحدة المغرب العربي، بيروت:: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص32.

[79←]
طاهر، لبيب، (المغرب العربي بين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة)، في محمد عابد، الجابري وأخرون، مرجع سابق، ص81.

[80←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، (الوعي القومي في المغرب العربي) ندوة من تنشيط محمد عبد الباقي، الهرماسيي، في مصطفى، الفيلالي وأخرون، مرجع سابق، ص73

[81←]
علال، الفاسي، الحركات الإسلامية في المغرب العربي، المغرب:دار الطباعة المغربية، د، س، ص44

[82←]
محمد عابد، الجابري، (فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال)، في محمد عابد، الجابري وآخرون، وحدة المغرب العربي، بيروت:: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص19-23.

[83←]
لمزيد من التفاصيل راجع:

- جمال عبد الناصر، مانع، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع، 61-112.

- مصطفى، الفيلالي، المغرب العربي نداء المستقبل، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص24-47.

[84←]
مصطفى، الفيلالي، (مفهوم المغرب العربي: تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي)، في في مصطفى، الفيلالي وآخرون، مرجع سابق، ص16-17.

[85←]
بشير، بومعزة، (تأملات فكرية حول المغرب العربي) في محمد عابد، الجابري وآخرون، مرجع سابق، ص141-147.

[86←]
سالم، لبيض، "قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي، مثال تونس(1957-1987)"، في ابتسام، الكتي، وأخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 229-230.

[87←]
عبد الرحمن، ابن خلدون، مرجع سابق، ص161.

[88←]
محمد نجيب، بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحة دكتورة 14، مرجع سابق، ص146-147.

[89←]
نفس المرجع، ص 150-153.

[90←]
مراد، مهني "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيو-تاريخية في التجربة التونسية"- ملتقى تطوير البرلماني 2012 Manifest. univ-ouargla.dz.

[91←]
يوسف، القرضاوي، التطرف العلماني في مواجهة الإسلام، نموذج تركيا وتونس، مصر: دار الشروق، 2001، ص121-122.

[92←]
يوسف، القرضاوي، التطرف العلماني، مرجع سابق، ص128-129

[93←]
بارعة، النقشدي، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، وبعض الدول العربية، الأردن: دار الفارس، 2001، ص 126-127.

[94←]
يوسف، القرضاوي، مرجع سابق، ص 125-126.

[95←]
نفس المرجع، ص132-133. نقلا عن(محمد الهادي مصطفى، الزمزمي، تونس الإسلام الجريح، ص48).

[96←]
محمود، الذوادي، الوجه الأخر للمجتمع التونسي الحديث، تونس: منشورات تبر الزمان، 2006، ص40-41.

[97←]
نفس المرجع، ص50.

[98←]
Frank,Frégos(La Regulation institutionelle de L'islam en Tunisie: entre audace moderniste et tutelle étatique)auFrank,Frégos et Malika,Zeghal, Réligion et français despolitique au Maghreb:les exemple Tunisien et Marocain,paris:institutu relations internationals,2005,p6

[99←]
سالم، لبيض، الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة، بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، جانفي2009، ص48.

[100←]
صالح، المازقي، مرجع سابق، ص65.

[101←]
منصف، الوناس، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية للنشر، 2011 ص 65.

[102←]
صالح، المازقي، مرجع سابق، ص66-68.

[103←]
محمد محمود، الطعامنة وسمير محمد، عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص277

[104←]
يسرى، الجوهري، جغرافيا المغرب العربي، مصر:مؤسسة الشهاب، 2002، ص215.

[105←]
محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي، مصر:مؤسسة الشهاب الجامعية، 2000، ص93.

[106←]
يسرى، الجوهري، مرجع سابق، ص216.

[107←]
عبد الحميد، إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1996، ص157.

[108←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 59.

[109←]
laTunisieAndré,Wimots,De Bourguiba à Ben Ali L’étonnant parcours économique de (1960-2000), paris: l’harmattan, 2003; p26-27.

[110←]
سالم، لبيض، "قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي، مثال تونس(1957-1987)"، في ابتسام، الكتي، وأخرون، مرجع سابق، ص 233.

[111←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص60.

[112←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، "التغيير الاجتماعي الاقتصادي ومضاعفاته السياسية في المغرب العربي"مرجع سابق، ص265.

[113←]
حمة، الهمامي، مرجع سابق، ص91.

[114←]
لمزيد من التفاصيل راجع: مارك، نرفان، مرجع سابق ص 59-62 .

[115←]
عبد اللطيف، الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس نموذجا، تونس: دار سراس للنشر، 1993، ص 62-63.

[116←]
حسين، الدماسي، "الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس" في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والخلفيات، مرجع سابق، ص147-148.

[117←]
المصدر: الإحصائيات المالية، البنك المركزي التونسي.

[118←]
حسين، الدماسي، مرجع سابق، ص142-144.

[119←]
حسنين توفيق، إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، سلسلة أطروحات دكتورة (17)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص237.

[120←]
ثناء فؤاد، عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 306-307

[121←]
محمد هشام، خواجكية، "توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، السنة4، العدد 30، أوت 1981، ص 40.

[122←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 67-71.

[123←]
حفيظ، سيتهم، "التحضر في الجمهورية التونسية " في محمد، صبحين عبد الحكيم، التحضر في الوطن العربي، الجزء الثاني، مصر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1980، ص442.

[124←]
نفس المرجع، ص 447.

[125←]
موقع إلكتروني....

[126←]
صالح، المازقي، مرجع سابق، ص52-53.

[127←]
عائشة، التايب، مرجع سابق، 71.

[128←]
الحبيب، دلالة، الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس، تونس: دار سراس للنشر، 1993، ص50-53 .

[129←]
لمزيد من التفاصيل راجع: - حسنين توفبق، إبراهيم، مرحع سابق، ص242-250.

[130←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 74.

[131←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص60-64.

[132←]
لمزيد من التفاصيل راجع: - خالد، نويسر، "العجز الغذائي في تونس" في حافظ، سيتهم، العجز الغذائي في تونس من المسؤول؟، تونس: دار سيراس للنشر، 1990، ص11-22.

[133←]
إبراهيم، طوبال، مرجع سابق، ص35-36

[134←]

نفس المرجع، ص200-201 (نقلا عن: منجي واردة، (جذور اليوسفية)، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 71-72، ص ماي 1993. ص 502. وعروسية، التركي، (الحركة اليوسفية في الجنوب التونسي، 1955-1956)، روافد، العدد 3، جانفي 1997، ص 42.

[135←]
توفيق، المديني، المعارضة التونسية، نشأتها وتطورها، سوريا:اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص 17-18.

[136←]
مارك، نرفان، حوار مع أحمد بن صالح: تونس التنمية والمجتمع والسياسة، ط1، بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980، ص 45 -47 .

[137←]
سالم، لبيض، مرجع سابق، ص 201-202.

[138←]
سالم، لبيض، مرجع سابق، ص 202.

[139←]
توفيق المديني، مرجع سابق، ص 22 -23.

[140←]
خالد، النجار، (حوار مع المحامي عبد الرحمن هيلة، زعيم التمرد في قفصة أعتقل وهو نائم ورشاشه مصوبا إلى رأسه استعدادا للانتحار)، الوطن العربي، العدد 95 -621، 6جانفي 1989 ص27.

[141←]
توفيق، المديني، مرجع سابق، ص 27.

[142←]
رفيق عبد السلام، بوشلاكة، مرجع سابق، ص 103.

[143←]
توفيق، المديني، مرجع سابق، ص 22.

[144←]
اعلية، علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي دراسة مقارنة بالحالة التونسية، مصر:دار مصر المحروسة، 2008، 37.

[145←]
توفيق، المديني، مرجع سابق، ص 233-235.

[146←]
توفيق، المديني، مرجع سابق، ص113-128.

[147←]
أحمد، المالكي، مرجع سابق، 218.

[148←]
سالم، لبيض، الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة، مرجع سابق، ص 99-101 .

[149←]
توفيق، المديني، مرجع سابق، ص174-175.

[150←]
Burgat(F);Islamism au Maghreb; edition Karthala; Paris:1988;p 22.

[151←]
علية، العلاني، مرجع سابق، ص 57-61.

[152←]
توفيق، المديني، مرجع سابق، ص 212.

[153←]
لمزيد من التفاصيل راجع: - توفيق، المديني، مرجع سابق، ص 185-193

[154←]
نفس المرجع، ص196.

[155←]
– عبد اللطيف، الهرماسي، الحركة الإسلامية في تونس (استجواب لصلاح الجروشي)، ط1، تونس: دار بيرم للنشر، 1985 ص56.

[156←]
أعلية، علاني، مرجع سابق، ص61.

[157←]
– راشد، الغنوشي وحسن، الترابي، الحركة لإسلامية والتحديث، (د.م، د.ن)، 1981، ص25-26

[158←]

محمد عبد الباقي، الهرماسي، (الإسلام الاحتجاجي في تونس) في الحركات الإسلامية في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 252.

[159←]
توفيق، المديني، مرجع سابق، ص 254.(نقلا عن: أليفيه، روا، تجربة الإسلام السياسي، ط1، (تر: نصيرة، مروة)، لندن: دار الساقي، 1994، ص56 .

[160←]
آعلية، علاني، مرجع سابق، ص71 .

[161←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، (الإسلام الاحتجاجي في تونس)، مرجع سابق، ص 266.

[162←]
آعلية، علاني، مرجع سابق، ص72. (نقلا عن: كمال، الغزى، (العوامل الموضوعية للانتعاشة الإسلامية بالساحل)، شهادة الكفاءة في البحث في علم الاجتماع، الجامعة التونسية، 1984، ص3.

[163←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، (الإسلام الاحتجاجي في تونس)، مرجع سابق، ص 290-291.

[164←]
نفس المرجع، ص 270-271 .

[165←]
رضوان أحمد شمسان، الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مصر: مكتبة مدبولي، 2006، ص 162-163.

[166←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، (الإسلام الاحتجاجي في تونس)، مرجع سابق، ص 278-279

[167←]
راشد، الغنوشي، دعوة إلى الرشد، د. م، د.ن، 1982، 172-173

[168←]
راشد، الغنوشي، (تعقيب: تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الإسلامية بتونس – حركة الاتجاه الإسلامي) في منتدى العالم الثالث، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 306.

[169←]

فصل قائد الحركة "راشد الغنوشي" طبيعة تلك الحريات العامة في النظامين الإسلامي والغربي (الديمقراطي) في كتابه: الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993والذي تمحورت إشكاليته حول إذا كان من مهمات السلطة الدفاع عن الجماعة ضد أعدائها وحفظ الانسجام والتوافق داخلها، فكيف تتم وحدة الجماعة والمحافظة على أمنها دون المساس بالحقوق الخاصة والعامة، طالما أن السلطة تميل بطبعها إلى التوسع والهيمنة؟ فما العلاقة بين الخاص والعام وكيف تصان الحياة الخاصة للفرد في ظل الدولة؟.

[170←]
محمد عبد الباقي، الهرماسي، (الإسلام الاحتجاجي في تونس)، مرجع سابق، ص 270.

[171←]
محمد، كرو، (المثقفون والمجتمع المدني في تونس)في الأنتلجنسيا العربية، ليبيا:الدار العربية للكتاب، 1989، ص314 .

[172←]
حسن، أوزال، منطق الفكر والرغبة، المغرب: افريقيا الشرق، 2013، ص 19.

[173←]
بدر، خضر، هندسة الطاغية: دراسة في تاريخ الطغيان، سوريا: دار نينوي، 2009، ص 209-217.

[174←]
حيث شاع مصطلح "تغول الدولة الأمنية" في العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية، ويختزل هذا المصطلح سيطرة الأنظمة القائمة على مختلف أشكال الحياة العامة ؛ السياسية والنقابية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى الرياضية.

[175←]
حنة، أرندت، في العنف، (تر: إبراهيم، العريس)، بيروت: دار الساقي، 1992، ص79

[176←]
علية، علاني "الإرهاب في تونس: الجذور وآفاق التجاوز وطنيا وعربيا" في المؤتمر الدولي الأول لوزارة حقوق الإنسان ببغداد، 9-10 أكتوبر 2013 ص3-5.

[177←]
حنة، ارندت، مرجع سابق، ص 70.

[178←]
نور الدين، جبنون، "دور الجيش في الثورة التونسية"، في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص 330.

[179←]

نزار، شقرون، رواية الثورة التونسية، تونس: دار محمد علي للنشر والتوزيع، 2011، ص 90-92.

[180←]
نور الدين، جبنون، مرجع سابق، ص 339-340.

[181←]
توفيق، شومان، مرجع سابق، ص 202.

[182←]
نور الدين، جبنون، مرجع سابق، ص336 .

[183←]
حنة، أرندت، في العنف، (تر: إبراهيم، العريس)، بيروت: دار الساقي، 1992، ص16.

[184←]
) سلامي الحسني، وهوصحفي في راديو فرنسا الدولي RFI.

[185←]
نيكولا، بووجان، بير توكوا، صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي، (تر: زياد، منى)، لبنان: قدمس للنشر والتوزيع، 2005، ص 34.

[186←]
نور الدين، جبنون، "دور الجيش في الثورة التونسية" في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص 335.

[187←]
نيكولا، بو، وجان، بير توكوا، ص38-39 .

[188←]
حيث استنادا إلى لفقرة 57 من الدستور التونسي التي تنص على أن ‘‘في حال فراغ رئاسة الجمهورية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو المانع المطلق، يكلف رئيس الوزراء فورا بمهام رئيس الجمهورية إلى نهاية الدورة التشريعية الجارية لمجلس النواب".

[189←]
- نيكولا، بو، وجان، بير توكوا، ص 49-51.

[190←]
نفس المرجع، ص 38.

[191←]

حيث كان بن علي شاهدا على الأزمة البولونية التي عرفت وصول الجنرال الشيوعي "يروز ليسكي"لرئاسة الوزراء.

[192←]

توفيق، المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 137-138.

[193←]

سليمان، منذر، "وجهة نظر حول الجيش والسلطة في الوطن العربي "في أحمد، ولد داد، الجيش والسياسة والسلطة وفي الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص89-90

[194←]

محمد، البوصيري بوعبدلي، يوم أدركت أن تونس لم تعد بلد حرية، ص28.

[195←]

يحي، أبو زكرياء، الحركة الاسلامية في تونس: من الثعالبي إلى الغنوشي، ص9 فيwww. nashiri.net

[196←]

محمد، البوصيري بوعبدلي، مرجع سابق، ص 37.

[197←]

لمزيد من التفالصيل راجع: - بيان السابع نوفمبر 1987.

[198←]

منظمة العفو الدولية، تونس التعذيب والاعتقال غير القانوني والمحاكمات الجائرة، ماي 2008، بتاريخ 24 ديسمبر 2013 ص 1-4.

[199←]

امحمد، مالكي"الأسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية" في في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص386.

[200←]

محمد، البوصيري بوعبدلي، مرجع سابق، ص 10

[201←]

www.marefa.org/index ;13-01-2014

[202←]

نيكولابو، جان، بير، توكوا، مرجع سابق، ص93

[203←]
- صالح، المطراوي، مرجع سابق، ص82

[204←]
- الحسان، بوقنطار، "أزمة الفكر السياسي العربي "مجلة الوحدة، العدد 48، سبتمبر1988، ص52-62

[205←]
صالح، مطيراوي، مرجع سابق، ص 125-138.

[206←]
لمزيد من التفاصيل راجع: -التعديل الدستوري جوان 2002.

[207←]
برهان، غليون، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2009، ص 139.

[208←]
مجدي، كامل، من يصنع الطغاة؟، ط 4، مصر: دار الكتاب العربي، 2013، ص101.

[209←]
محمد علي، فرح، صناعة الواقع، الإعلام وضبط المجتمع، دراسات فكرية 03، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدارسات، 2014، ص 45-46.

[210←]
توفيق، المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 179-180.

[211←]
لطفي، طروشة، مرجع سابق، ص48 نقلا عن Michel; Camau; Election et representation au Maghreb ;Monde Arab Maghreb – Machrek ;no 168 ;avril-juin 2000;p 3-13).

[212←]
نفس المرجع، ص 49.

[213←]
لمزيد من التفاصيل راجع: Guy ;Hermet et Alain ;Rouquié et Juan j ;Linz ; Des Elections pas comme les autres ; Paris: P F N S P ;1978.

[214←]
لطفي، طروشة، مرجع سابق، ص 50-51.

[215←]
صلاح الدين، برهومي، في خضم الثورة التونسية، الشمال الغربي نموذجا، تونس: دار سحر للمعرفة، فيفري2012، ص107-108.

[216←]
صالح، المازقي، مرجع سابق، ص 70.

[217←]
هانس، بيترو هارالد، شومان، فخ العولمة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، (تر:عدنان، عباس علي)، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص 87 .

[218←]
خليفة، خير الشوشان، "الاقتصاد لريعي هو سبب المركزية والبيروقراطية" في http://libya-al-mostakbak.org.04-01-2013.

[219←]
شاذلي، العياري، "تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة" في عباس، النهري وآخرون، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1990، ص 698-707.

[220←]
عزام، محجوب، "مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي والاتحاد الأوروبي" في محمد محمود، الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ماي 1997، ص610- 611 .

[221←]
إسماعيل، شعبان، "تحليل اتفاقية تونس والمغرب وآفاق الشراكة الأورو جزائرية"، مجلة العلوم التجارية، العدد 01، 2002، ص 9-10 .

[222←]
Hamid,Zyad(union européenne /Maghreb: un second soufle), le nouvel Afrique Asie, N130-131Juillet –Oute 2000,p734

[223←]
عائشة، التايب، "الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة التونسية ' قراءةسوسيولوجية"في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص58-59.

[224←]
الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، "تونس1987-2007"، تونس، أكتوبر2007، ص149.

[225←]
صلاح الدين، برهومي، مرجع سابق، ص 63.

[226←]
الترقيم السيادي للدول يعني تقييم الملائمة المالية للبلدان من قبل وكالات التصنيف، وستند وكالات الترقيم العالمية في اسناد الترقيم السيادي للدول على المعطيات التالية: فعالية المؤسسات ودرجة الاستقرار السياسي – هيكلة الاقتصاد وآفاق النمو – السيولة الخارجية والتموقع في الاستثمار الخارجي – أداء ومرونة المنظومة الجبائية وعبئ الديون – المرونة النقدية.

[227←]
صابر، السلامي، الترقيم السيادي وتصنيفها ضمن التقارير الدولية، تونس: وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، د.س، ص 1.

[228←]
سوف نفصل في الموضوع أكثر–إن شاء الله- في الفصل الرابع.

[229←]
محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، 151-152

[230←]
محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، 138-140.

[231←]
صلاح الدين، برهومي، مرجع سابق، ص 59-60 .

[232←]
وليد، حدوق، "الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية –الاجتماعية"في مجموعمنظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير"في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس:الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص105 -109.

[233←]
Nicolas Beau et Catherine Graciet ,La Régente de carthage,Paris: édition La Découverte; 2009

[234←]
مجدي، كامل، ثورة الياسمين: بن علي..ليلى..بوعزيزي3 شخصيات تبحث عن مؤلف، مصر: دار الكتاب العربي، 2011، ص251-260.

[235←]
وليد، حدوق، مرجع سابق، ص110.

[236←]
وليد، حدوق، مرجع سابق، ص103.

[237←]
لمزيد من التفاصيل أنظر:- الملاحق على التوالي: الملحق رقم، ..

[238←]
أمحمد، مالكي، الدولة في المغرب العربي الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، المغرب: مطبوعات المعرفة، 2001، ص216-217.

[239←]
نفس المرجع، ص218 (نقلا عن: محمد صالح الهرماسي، تونس... الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد 1956-1986، بيروت: دار الفارابي، 1990، ص 133).

[240←]
توفيق، المديني، توفبق، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، الطوباوية الأصولية في السلطة، مرجع سابق، ص111-112.

[241←]
عدنان، المنصر، "الاتحاد العام التونسي للشغل: جدلية السياسي والاجتماعي" في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص 285-286.

[242←]
لمزيد من التفاصيل راجع: - الاتحاد العام التونسي للشغل، التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد: بين الواقع المكبل والإمكانيات الواعدة، تونس: الاتحاد، 2010.

- الاتحاد العام التونسي للشغل، التشغيل والتنمية بولاية قفصة: الواقع والآفاق، تونس: الاتحاد، 2010.

[243←]
عدنان، المنصر، مرجع سابق، ص 287-293

[244←]
لمزيد من التفاصيل: - راجع دساتير تونس وأهم التعديلات الواردة فيها.

[245←]
نيكولا، بو، وجان، بيرتوكو، مرجع سابق، ص133.

[246←]
محمد شفيق، صرصار، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، تونس: المدرسة الوطنية للإدارة، 2007، ص 68.

[247←]
نيكولا، بو، وجان، بيرتوكو، مرجع سابق، ص 140

[248←]
بدر، خضر، هندسة الطاغية: دراسة في تاريخ الطغيان، دمشق:دار نينوى، 2009، ص 148.

[249←]
خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة يوم 26 أفريل 1966 .

[250←]
خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة يوم 18 أفريل 1963.

[251←]
صالح، مطراوي، مرجع سابق، ص118-119.

[252←]
أحمد، بالمختار منيرة، حرية الإعلام في الوطن العربي، المغرب: الشركة المغريبية لتوزيع الكتاب، 2013، ص39 .

[253←]
منظمة مراسلون بلا حدود، تونس الكتاب الأسود، (تر: خليل، الفنداوي، وأخرون)، تونس: دار محمد علي للنشر والتوزيع، 2011.

[254←]
نفس المرجع، ص 204-206.

[255←]
أحمد، بالمختار، حرية الإعلام في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 31.

[256←]
خطاب الرئيس زين العابدين بن علي، يوم.

[257←]
عبداللطيف، الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها" في مجموعة من لمؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص203-206.

[258←]
عبداللطيف، الحناشي، مرجع سابق، ص207 -209.

[259←]
صلاح الدين، الجروشي، "المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة" في مجموعة من المؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص252.

[260←]
صلاح الدين، الجروشي، مرجع سابق، ص253-254.

[261←]
لطفي، طرشونة، مرجع سابق، ص54.

[262←]
عبد اللطيف، الحناشي، مرجع سابق، 209-210

[263←]
رودجر، أوين، (تر:سعيد محمد، الحسنية)، الحكام العرب مراحل الصعود والسقوط، ط1، بيروت: مركز المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص 106

[264←]
محمد صادق، دياب، "من يصنع الطغاة"؟جريدة الشرق الأوسط، العدد 11772، 20 فيفري2011، ص.

[265←]
مركز نماء للبحوث والدراسات، "حوار مع د. والمفكر سمير أبو زيد الثورات العربية... وسؤال النهضة"، في حوارات ما بعد الثورة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 32.

[266←]

Khedidja Mokeddem ;Le soulèvement tunisien, une révolte inattendue? inAfrica Review of Books/Revue Africaine des Livres ,Volume 8 N°1- Mars 2012 ,P 11-12.

[267←]
مركز نماء للبحوث والدراسات، مرجع ساق، ص 40.

[268←]
هيثم، مزاحم، "لماذا تحدث الثورات" في محمود، حيدر، مرجع سابق، ص 330-331

[269←]

Khedidja, Mokeddem,ibd,p11.

[270←]
صلاح الدين، المصري، مرجع سابق، ص338-341

[271←]
أمال، مختار "الثورة التونسية تعيد لتونس الحرية والنضال معناه" في أمال، قرامي وأخرون، ولهن الكلمة، تونس: سحر للمعرفة، 2012، ص 99-100.

[272←]
صالح، المازقي، دعوة لفهم ثورة الكرامة، مرجع سابق، 22-24.

[273←]
بوحنية، قوي، ''كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي "، الأهرام الرقمي، 20 جانفي 2012.

[274←]
عائشة، التايب، مرجع سابق، ص76-77.

[275←]
بدر، خضر، مرجع سابق، ص 218.

[276←]
حوار مع الخبير المتخصص في الإعلام د. يحي اليحياوي، مرجع سابق، ص 130.

[277←]
وهي تأتي في قمة هرم الحاجات التي وضعها ابراهام ماسلو، بعد الحاجات الفيزيولوجية والأمنية وحاجات الحب واحترام الذات.

[278←]
عامر، صالح"محاولة سيكولوجية...الغضب الجمعي الثائروالأخرالجائر"في:

http://www.globalarabentwork.com/studies/4694-2011-06-21

[279←]
حنة أرندت، مرجع سابق، ص 56-57.

[280←]
عائشة، التايب، مرجع سابق، ص 82 .

[281←]
فرانس، فانون، معذبو الأرض، الجزائر: موفم للنشر، 2006.

[282←]
نفس المرجع، ص79

[283←]
مجدي، كامل، ثورة الياسمين: بن علي..ليلى..بوعزيزي، 3 شخصيات تبحث عن مؤلف، مصر: دار الكاتب العربي، 2011، ص 36-37

[284←]
مبارك، زودة"دور الإعلام في صناعة الرأي العام: الثورة التونسية نموذجا"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012، ص 17

[285←]
عز الدين، عبد المولى، "الإعلام في ثورة الشعب في تونس" في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص310، 321-322.

[286←]
لمزيد من التفاصيل راجع: http: //www. facebook.com /Ma Tunisie

http: //www. facebook.com /touwenssa

[287←]
التي لا تستعملها إلا قلة في المجتمع الفرنسي لقوة تأثيرها وشدة فاعليتها.

[288←]
صالح، المازقي، دعوة لفهم ثورة الكرامة، مرجع سابق، ص 81-82.

[289←]
محمد، بنيس، "الثورات العربية والقيم الجديدة: ثورة الكلمات"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 88، خريف 2011، ص 56.

[290←]
عز الدين، عبد المولى، نفس المرجع، ص 318-320 .

[291←]
عز الدين، عبد المولى، مرجع سابق، ص307 .

[292←]
صالح، المازقي، دعوة لفهم ثورة الكرامة، مرجع سابق، 37-38.

[293←]

صلاح الدين، المصري، ، "ثورة 17 ديسمبر في تونس السياق التاريخي والمألات"في مجموعة من المؤلفين، ثورات قلقة: مقاربات سوسيو-استراتجية للحراك العربي، ط 1، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012 ص 345.

[294←]

مهدي، مبروك "ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية" في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص، 173-75.

[295←]

la Tunisie (LePrintemps arabe a l'épreuve de la transition: Khader, Bichara,(2)
communication présentée au 39 confrontée à d'autres experiences historiques)
congrés de la pensée Contemporain organize par la foundation Temmim et=
p6 Konarad Adenaur stiftung en Tunisie,

[296←]

حورات نما، "الثورات والإعلام الجديد" حوار مع الخبير المتخصص في الإعلام، د. يحي اليحياوي، في حورات نما (1)، مرجع سابق، ص 126 .

[297←]

عدنان المنصر، مرجع سابق، ص 291-293.

[298←]

صلاح الدين، المصري، مرجع سابق، ص346-347.

[299←]

مسعود، طيبي"الروحي والزمني في الدولة التراثية عند محمد أركون 1928-2010"، مجلة التربية والابستمولوجية، العدد 04- 2013 ص67-68.

[300←]

أمينة، هكو"الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي" مجلة المستقبل العربي، العدد 353، جويلية 2008، ص 73.

[301←]

توفيق، بوقعدة "دور المجتمع المدني التونسي في التحول الديمقراطي"، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الملتقى الوطني الثالث حول المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012، ص147.

[302←]

مهدي، مبروك، مرجع سابق، ص173-174.

[303←]
حنة، أرندت، مرجع سابق، ص 44

[304←]
نور الدين، جبنون، مرجع سابق، ص 341-343

[305←]
نزار، شقرون، مرجع سابق، ص 94.

[306←]
نور الدين، جبنون، مرجع سابق، ص 346.

[307←]
نزار، شقرون، مرجع سابق، ص 86.

[308←]
عبد الله، بوحبيب، ”كيف تعامل العقل الأمريكي مع الثورات العربية“في محمود، حيدر وآخرون، مرجع سابق، ص 163-164.

[309←]
مجدي، كامل، مرجع سابق، ص 169-170.

[310←]
كمال عبد اللطيف، ”الحدث التونسي وأسئلة الإصلاح السياسي العربي أولويات وسياقات وآفاق “في مجموعة باحثين، مرجع سابق، ص 358.

[311←]

Bichara,Khader,op.ct,p3

[312←]
(3) Bichar ,aKhadar,(La Tunisie: paradigm de la revolution heureuse)au Bichara
p 43-60. 2012, Le Printemps arabe:un premier bilan ;Paris:syllepse, ,Khadar,

[313←]
مهند، مصطفى، "مقاربات نظرية للثورات العربية: الحالة المصرية والتونسية"، الكرمل الجديد، العدد01، صيف 2011، ص98.

[314←]
توفيق، المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 338-339 .

[315←]
عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، 14-20-2013.

[316←]
محمد، بن نصر، "الثورة التونسية بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية "الشرق الأوسط، 5-4-2011 http:// www.aawsat.com/leader.asp?.

[317←]
توفيق، المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 342.

[318←]
نفس المرجع، ص343-344 .

[319←]
ويكبيديا، الهيئةالعلياالتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في 07-02- http://ar.m.wipedia.org/wiki/2014

[320←]
Faiza,Ghozal(interview: Yadh Ben Achour)jeune Afrique ,N2611 ,23-29janvier 2011 ;p 26 .

[321←]
محمد، بن نصر، مرجع سابق، ص1 .

[322←]
توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، مرجع سابق 345-346

[323←]
وكالة رويترز بتاريخ 28 أكتوبر 2011.

[324←]
Les islamistes ont - ils encore leur place en Tunisie? 8/10/2013Jol Press France (.http://www.jolpress.com

[325←]

عبد الله، التركماني، "دور المجلس التأسيسي التونسي في عملية التنمية السياسية"

http://www.m.ahewar.org/s.asp? 2012-03-26

[326←]

صلاح الدين، الجروشي، "المفاجآت الستة التي أسفرت عنها الانتخابات التونسية" 27 أكتوبر 2011

http://swissinfo.ch/ara/detail/content.html?

[327←]

عبد الله، التركماني، مرجع سابق، ص1.

[328←]

صلاح الدين، الجروشي، مرجع سابق، ص2.

[329←]

توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية مرجع سابق، ص 346-347

[330←]

أحمد، فهمي، "الاسلاميون والطريق إلى السلطة" مجلة البيان، د.س، ص 457-458

[331←]

موسوعة إخوان ويكي، "في التقارب العلماني الإسلامي: الغنوشي والمرزوقي نموذجا " 17 مارس 2014 wiki@ikhwanwiki. com

[332←]

أوليفييه، روا، الجهل المقدس زمن دين بلا ثقافة، (تر:صالح الأشمر)، ط 1، بيروت: دار الساقي، 2012، ص183

[333←]

الترويكا (تونس) ويكبيديا الموسوعة الحرة، 20-02-2014 www.wipedia.org/wiki.

[334←]

سارة ميرش، "الرئيس التونسي: لا نملك عصا سحرية لمواجهة الديكتاتورية"حوارمع الرئيس منصف المرزوقي، (تر: عماد غانم)http://ar.qantara.de/content/hwr-m-ryy-twns2013 .

[335←]

منصف، السليمي"الغنوشي: النظام القديم لم يمت في تونس ومصر بحاجة إلى توافق وطني"حوار مع رشد الغنوشي، دويتشه فيله 2012 http ;//: //ar.qantara.de/content/hwr-m-ryy-twns

[336←]

- توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية مرجع سابق، ص 349-350

[337←]

Samy ; Ghorbal, (Hamaddi Jebali un repli très tactique) JeuneAfrique , 30mars au 5 avril 2014, p12

[338←]

حمادي الجبالي لن أترشح إلا مستقلا ولهذا غادرت الأمانة العامة للنهضة

http://www.assabahnews.tn/article/83394

[339←]

بيان حركة النهضة حول استقالة حكومة السيد علي العريض، تونس 11جانفي 2014

http://www.ennahdaha.nt/

[340←]

قناة الجزيرة "برنامج بلا حدود " 19 -02-2014

[341←]

دستور تونس 2014 /http://ar.m.wikipedia.org/wiki.

[342←]

مونيكا، ماركس، مرجع سابق، ص 14 (نقلا عن: فرانشيسكو، كا فاتورتا وفابيو، ميروني، "الاعتدال عبر الاستثناء؟ رحلة حركة النهضة من حزب أصولي إلى حزب محافظ "، ديموكراتايزيشن، 20 ط 5، جويلية 2013، ص 857-875).

[343←]

جريدة الخبر الجزائرية "تونس: خلافات حول طبيعة النظام"، الخميس 20-12-2012، www.elkhabar. com.

[344←]

مونيكا، ماركس، مرجع سابق، ص 23- 24

[345←]

مقابلة أجرتها مونيكا، ماركس مع راشد الغنوشي، تو نس العاصمة، 22 أوت 2011

[346←]

مونيكا، ماركس، مرجع سابق، ص19-20.

[347←]
نادر الحمامي"الدستور التونسي الجديد: صراع المرجعيات والمصالح"في مؤمنون بلا حدود، الدستور التونسي الجديد، المغرب: مؤسسة دراسات وأبحاث، 2013، ص4-5.

[348←]
سفيان، بوزيد، "الدستور التونسي انتصار للقوى الديمقراطية الحداثية في البلاد. ..ومسار أخر في نعش حركة النهضة والمشروع الإخواني بتونس" http://www.touneselkadra.com/index.php?28-01-2014.

[349←]
رضوان، المصمودي، حوار وطني حول الدستور وترسيخ الديمقراطية، تونس: مركز دراسة الاسلام والديمقراطية CSID، 2012، ص 21-22.

[350←]
رضوان، المصمودي، مرجع سابق، ص 18 .

[351←]
نجم الدين، العكاري، "حوار مع الباجي قائد السبسي"، المجلة، العدد 1572، ماي 2012، ص 40-42

[352←]
Mohamed ,HADDAR ,(La transition en Tunisie: Défis et Perspective) au Mohamed défis de la transition , Tunisie: Université Tunisie El ManarHADDAR, Les ,Avril2013 p,17.

[353←]
توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية مرجع سابق، ص 347.

[354←]
مونيكا ماركس، مرجع سابق ص، 23-24.

[355←]
قناة الزيتونة التونسية، 2014.

[356←]
من خلال مجموعة مقابلات أجرتها مونيكا ماركس مع بعض نشطاء الحركة أمثال: هشام العريض، زياد بومخلفة، ...

[357←]
توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية مرجع سابق، ص 229-230.

[358←]

توفيق المديني، تونس الثورة، مرجع سابق، ص232.

[359←]

منصف، السليمي"الغنوشي: النظام القديم لم يمت في تونس ومصر بحاجة إلى توافق وطني "حوار مع رشد الغنوشي، دويتشه فيله 2012 http ;//: //ar.qantara.de/content/hwr-m-ryy-twns

[360←]

هالة يوسفي، «فوق جمر الربيع العربي: النقابة التي تجسد المعارضة التونسية "، الاتحاد الاشتراكي، 9-4-2013 www.maghress.com/author?.

[361←]

Rida kéfi ;ENNAHDHA –UGTT un match incertain ,Le Magazine de L'Afrique,N31,mars-avril 2013 ,p63

[362←]

هالة، يوسفي، مرجع سابق

[363←]

توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية مرجع سابق، ص232 .

[364←]

le Magazine deRida; kéfi, Vu …de tunisie nouvelles terres de djihad ? L'Afrique,op.ct,p ,48-49.

[365←]

Rida kéfi , lesislamistes verrouillent le champ politique,le Magazine de L'Afrique,op.ct,p5.

[366←]

Mouez,Soussi, (Le chômage d'équilibre en Tunisiemodélisation et évaluation), au Mohamed HADDAR ,op,ct,p204.

[367←]

جريدة الأيام، "محللون: حركة النهضة الاسلامية تعتمد استراتجية التوافق مع المعارضة العلمانية"، الأيام، الأربعاء 08-01-2014، ص12

[368←]

محمد نجيب، بوطالب، الظواهر القبيلية والجهوية في في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية: مرجع سابق، ص 115 نقلا عن

Pierre,Bourdieu et Sayad Abdelmalek, Le Déracinement ,la crise de l’agriculture traditionnelle en Algérie ;Paris: editions de minuit;1994)

[369←]
محمد نجيب، بوطالب، الظواهر القبيلية والجهوية في في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية: مرجع سابق، ص 119-120

[370←]
راشد، الغنوشي، خلال زيارته منطقة الحوض المنجمي في 10-04- 2011

[371←]
محمد نجيب، بوطالب، الظواهر القبيلية والجهوية في في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية: مرجع سابق، ص 161

[372←]

Mohamed HADDAR ,op ;ct ;p13.

[373←]
تقرير البنك الدولي الصادر في 20ديسمبر 2013.

[374←]
أنور، الجمعاوي، مرجع سابق، ص 16.

[375←]
مايكل، كولنزدون، "أين تقف الحركات الإسلامية اليوم؟ في أحمد، يوسف، مستقبل الإسلام السياسي: وجهات نظر أمريكية، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2001، ص 58-59.

[376←]
أنور، الجمعاوي، مرجع سابق، ص18.

[377←]
أنور، الجمعاوي، مرجع سابق، ص 15.

[378←]
نفس المرجع، ص26.

[379←]

Ridha,Héfi, (Vu…De Tunisie ;nuovelle de terres de djihad?), Le Magazine de L'Afrique, op, ct, p48-49.

[380←]

كويران، هانلون، إصلاح القطاع الأمني في تونس، عام بعد ثورة الياسمين، واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2012، ص 7-8.

[381←]

هيكل، بن محمود، "تطورات القطاع الأمني بعد الثورة وفي خلال سنة 2013".

http//: carnegieendowment. org/…/Security_Sect...

[382←]

توفيق، المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 370.

[383←]

جريدة العرب، "إدراج العزل السياسي في القانون الانتخابي التونسي "العدد 9543، السنة 36، الثلاثاء 29 -04- 2014 www.alarabonline.org بتاريخ 14-05-2014.

[384←]

مصطفى، القليعي، "لماذا أسقط راشد الغنوشي قانون العزل السياسي في تونس"، العرب، 06-05-2014 على الموقع http://alarab.co.uk/m/?id=21928 بتاريخ 14-05-2014.

[385←]

برنامج حديث الوطن "النهضة والتداول على السلطة ومستقبل مشروع الحركة الاسلامية في تونس" قناة الجزيرة، 29-01-2014.

[386←]

ناجي، شراب "المؤسساتية السياسية الفلسطينية واستراتيجية التحول الديمقراطي" في رفيق، المصري، الدين والسياسة والديمقراطية، مصر: مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية، 2007، ص39-40.

[387←]

جاك، دونريودوقابر، الدولة(تر: سموحي، فوق العادة)، لبنان: منشورات عويدات، 1970، ص15.

[388←]

محمد علي، محمد وعلي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، مصر:دار المعرفة الجامعية، 2004، ص259.

[389←]
عبد السلام، فيلالي، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، الجزائر: دار الوسام العربي، 2013، ص24-25.

[390←]
مهدي، مبروك، هل نحن أمة ؟أزمة الانتماء لدى النخبة التونسية، تونس: دار البراق، 1989، ص.

[391←]
نفس المرجع، ص 20.

[392←]
مراد، مهني "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث، الأبوية البورقيبية مثلا"، دفاتر السياسية والقانون، العدد 5، 20جوان 2001 ، ص 12-13.

[393←]
عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصاريع الاستعباد، مصر: كلمات عربية لنشر والتوزيع، ص 54.

[394←]
سهيل، الحبيب، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 86-88

[395←]
رابح، حمودة، "وار مع توفيق المديني" حصة بين أسبوعين، قناة الزيتونة، 06-05-2014.

[396←]
أحمد، فهمي، مرجع سابق، ص 459 .

[397←]
سهام، الدريسي، "إعادة قراءة للمسار الانتقالي التونسي" 2 جانفي 2014

http://www.watanserb.com/...